

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د.مولاي الطاهر - بسعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
تخصص: مالية وتجارة دولية
مذكرة لنيل شهادة ماستر بعنوان

أثر الإصلاحات الجمركية على ميزان المدفوعات
"دراسة حالة الجزائر"

تحت إشراف الدكتور:

من إعداد:

*** فيلالي عبد الرحمان ***

هشماوي فطيمة

لجنة المناقشة

رئيسا	وزاني محمد	الأستاذ
مشرفا ومقررا	فيلالي عبد الرحمان	الأستاذ
ممتحن	رملي محمد	الأستاذة

السنة الجامعية

2024—2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم
الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله
وصحبه أجمعين.

امثالاً لقول الله عز وجل: "لئن شكرتم لأزيدنكم"
سورة إبراهيم آية (7).

فالحمد والشكر للمولى عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل
المتواضع

كما أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف "الأستاذ فيلالي
عبد الرحمان" لقبوله الإشراف على هذا العمل وعلى توجيهاته وجميع
نصائحه فجزاه الله ألف خير وجعل الله ثوابه في ميزان حسناته.
كما أتقدم بالشكر إلى من دعمني وشجعني على إكمال دراستي
إلى سندي في هذه الحياة زوجي حفصه الله وأثابه.

إهداء

" اللهم إنا نسألك علما نافعا ورزقا كفيلا وعملا مقبلا "

أهدي ثمرة جهدي :

إلى من كان لهما الفضل الكبير في تعليمي إلى والدي

الكريمين حفصهما الله وأكصال الله في عمرهما

ورزقهما الشفاء العاجل

إلى من كان خلف كل خصوة نجام خصوته

إلى من كان العون الدائم لي، إلى زوجي العزيز " عبد الرحيم "

حفصه الله وفتح كصريقه .

إلى فلذات كبدي وقرتي عيني

إلى ابنتي " لجين صفاء " وابني " محمد آدم "

" حفصهما الله وأنار دربيهما . "



القوانين

الصفحة	فهرس المحتويات
I	شكر وعرهان
II	الإهداء
III	الفهرس
IV	قائمة الجداول والأشكال
01	مقدمة
الفصل الأول : أساسيات حول إدارة الجمارك	
07	مقدمة
08	المبحث الأول : الإطار المفاهيمي والتنظيمي لإدارة الجمارك
08	المطلب الأول : مفهوم وتنظيم ومميزات إدارة الجمارك
08	الفرع الأول : التعريف بإدارة الجمارك
09	الفرع الثاني : مميزات إدارة الجمارك
10	الفرع الثالث : الهيكل التنظيمي لإدارة الجمارك
12	المطلب الثاني : نبذة تاريخية حول نشأة الجمارك الجزائرية
12	الفرع الأول : المرحلة الأولى 1962-1969
13	الفرع الثاني : المرحلة الثانية 1970-1979
14	الفرع الثالث : المرحلة الثالثة 1988 الى يومنا هذا
15	المطلب الثالث : مهام إدارة الجمارك
18	الفرع الأول : المهمة الاقتصادية
19	الفرع الثاني : المهمة الجبائية
21	الفرع الثالث : المهام الأخرى لإدارة الجمارك
23	المبحث الثاني : السياسة الجبائية والوسائل الأساسية لإدارة الجمارك
23	المطلب الأول : الضريبة الجمركية

23	الفرع الأول :خصائصها
24	الفرع الثاني :أنواعها
24	الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الضريبة الجمركية
26	المطلب الثاني:التعريف الجمركية
26	الفرع الأول: المدونة الجمركية
26	الفرع الثاني : الضرائب والرسوم الجمركية
29	الفرع الثالث : الطبيعة القانونية
30	المطلب الثالث : الوسائل الأساسية لإدارة الجمارك
30	الفرع الأول : الوسائل القانونية
32	الفرع الثاني :الوسائل البشرية
33	الفرع الثالث : الوسائل المادية
الفصل الثاني : عموميات حول ميزان المدفوعات	
38	المبحث الأول : الإطار النظري لميزان المدفوعات
38	المطلب الأول : مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته وأهدافه
38	الفرع الأول :التعاريف الوظيفية لميزان المدفوعات
40	الفرع الثاني : أهمية ميزان المدفوعات
41	الفرع الثالث : أهداف ميزان المدفوعات
41	المطلب الثاني : عناصر ميزان المدفوعات
41	الفرع الأول : الميزان التجاري
42	الفرع الثاني :ميزان الخدمات
42	الفرع الثالث : ميزان التحويلات متعددة الأطراف
43	المطلب الثالث : مكونات ميزان المدفوعات
44	الفرع الأول : حساب المعاملات الجارية

47	الفرع الثاني : حساب المعاملات الرأسمالية
47	الفرع الثالث : حساب الذهب والاحتياطات النقدية
49	المبحث الثاني : التوازن في ميزان المدفوعات وأسباب اختلاله
50	المطلب الأول : إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات
50	الفرع الأول : التوازن من المنظور الكلاسيكي
51	الفرع الثاني : التوازن في ظل النظرية الكينزية
54	الفرع الثالث : توازن ميزان المدفوعات في ظل التدفقات النقدية
55	المطلب الثاني: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات
55	الفرع الأول: التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية
55	الفرع الثاني: أسباب هيكلية و دورية
56	الفرع الثالث : الظروف الطارئة
الفصل الثالث: الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري	
63	المبحث الأول: إصلاح الأنظمة الجمركية
63	المطلب الأول: الأنظمة الاقتصادية الجمركية
64	الفرع الأول: مفهوم الأنظمة الجمركية الاقتصادية
64	الفرع الثاني: أنواع الأنظمة الاقتصادية الجمركية
69	الفرع الثالث: التسهيلات والامتيازات المقررة في النظم الجمركية الاقتصادية
73	المطلب الثاني: علاقة الجباية الجمركية بإيرادات الخزينة العمومية
73	الفرع الأول: الأثر المالي للتحصيل الجبائي الجمركي على إيرادات الخزينة العمومية
74	الفرع الثاني: الأثر الاقتصادي لفرض عناصر الجباية الجمركية على إيرادات الخزينة العمومية
74	الفرع الثالث: الامتيازات الجبائية الجمركية الممنوحة لخلق موارد جديدة لتمويل إيرادات الخزينة العمومية
75	المطلب الثالث: أهم الإصلاحات الجمركية

76	الفرع الأول: إصلاحات القيود التعريفية
78	الفرع الثاني: إصلاحات القيود غير التعريفية
79	الفرع الثالث: إصلاحات التشريع الجمركي
82	المبحث الثاني: تحليل تطور الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2023).
82	المطلب الأول: تطور الميزان الجاري
82	الفرع الأول: الميزان التجاري
86	الفرع الثاني: ميزان الخدمات
87	الفرع الثالث: ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية
88	الفرع الرابع: : الميزان الجاري الكلي
91	المطلب الثاني: تطور ميزان العمليات الرأسمالية
95	المطلب الثالث: تطور رصيد ميزان المدفوعات الكلي
112	الخاتمة

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	رقم
83	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000 - 2019)	01
86	تطور رصيد ميزان الخدمات	02
88	تطور رصيد ميزان دخل العوامل خلال الفترة (2000-2019)	03
89	تطور رصيد ميزان التحويلات الجارية الصافية خلال الفترة (2019-2000)	04
98	تطور رصيد ميزان رأس المال (2019-2000)	05

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	رقم
82	يمثل تطور صادرات وواردات الجزائر	01
85	ملخص نتائج الميزان التجاري لسنوات 2000-2017	02
86	تطور رصيد ميزان الخدمات خلال الفترة (2019-2000)	03
88	تطور رصيد ميزان دخل العوامل خلال الفترة (2019-2000)	04
89	تطور رصيد ميزان التحويلات الجارية الصافية خلال الفترة (2019-2000)	05
90	تطور رصيد الميزان الجاري الكلي خلال الفترة (2019-2000)	06
92	تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة (2019-2000)	07
95	تطور رصيد ميزان المدفوعات الكلي	08
100	الايرادات الجمركية (2021-2017)	09
100	تطور حجم المداخيل الجمركية في الجزائر الفترة (2004-2000)	10
101	تطور المداخيل الجمركية في الجزائر الفترة (2014-2005)	11

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة :

تضطلع إدارة الجمارك بإنجاز العديد من المهام والوظائف ضمن التجارة الدولية , وأهمها تنفيذ السياسة التجارية الحكومية . فكل عملية تجارية دولية تنطوي على تدخل جمركي في بلد التصدير , وتدخل آخر مماثل في بلد الاستيراد.ومن الواضح أن طريقة تدخل إدارة الجمارك لمعالجة العمليات التجارية الدولية, ستؤدي إلى التأثير المباشر والفعال على حركة السلع والخدمات وتدفقها عبر حدود الدول.

ولقد تزايدت المهام المسندة لإدارة الجمارك, وتعددت أكثر بفعل عوامل كثيرة, وعلى الخصوص في الشقين المتعلقين بزيادة حجم التبادل الدولي للسلع, وتنوع المهام الرقابية على السلع موضوع التبادل.فقد أصبح إصلاح إدارة الجمارك أمرا ضروريا وحيويا, إذا ما أريد لها تحقيق أهداف السياسة التجارية, إضافة إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الوطنية للدولة. لقد ركزت الجزائر اهتمامها على إقامة قاعدة متينة للإصلاح الجمركي, هي التنسيق فيما بين سياسة الإصلاح الجمركي وسياسة التحرير التجاري, بل إن إصلاح الجمارك كان جزءا من خطة رئيسية للإصلاح الاقتصادي.

ولقد صدر آخر تعديل لقانون الجمارك بموجب القانون 17- 04 بتاريخ 2017/02/19, الذي كان يهدف أساسا إلى عصرنه و إصلاح إدارة الجمارك وفقا لمتطلبات التحولات الجديدة للمحيط الدولي, توجهات النموذج الاقتصادي الوطني, ويهدف إلى تبني المفاهيم المرسخة في الاتفاقيات الجمركية الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

وصارت خطة الإصلاح الجمركي أمرا لا بد منه ,في سبيل نجاح الإصلاح الاقتصادي وتجسيد أهدافه .فلا تزال عملية تطوير نظم العمل الجمركي في الجزائر مستمرة لتغطية جميع جوانب الإدارة الجمركية ,المرتبطة بتطوير القوانين والتشريعات الجمركية, وتبسيط الإجراءات الجمركية وتطبيق نظم جمركية مستحدثة ,خصوصا نظام إدارة المخاطر ونظام الرقابة اللاحقة .إضافة إلى تطوير قدرات الجمارك فيما يتعلق بموضوع قواعد المنشأ والتقييم الجمركي, والتركيز على العنصر البشري المؤهل القادر على إحداث التغيير المطلوب.

وبهذا فإن حركة الإصلاح والتحديث التي باشرتها الجزائر منذ سنة 1993 والمستمرة إلى سنة 2017 والتي مست جميع أوجه النشاط لجهاز الجمارك, الذي أصبح أداة فعالة لتطوير الاقتصاد الوطني للدول وترقية ميزان مدفوعاتها.

وعليه يمكننا صياغة الإشكالية بالشكل التالي :

ما مدى مساهمة الإصلاحات الجمركية في تطوير ميزان المدفوعات ؟

التساؤلات الفرعية:

- هل للإصلاحات الجمركية تأثير على ميزان المدفوعات ؟ وهل هذا التأثير إيجابي أم

سلبي؟

- ما هي الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة الجمركية لتنفيذ برامج الإصلاح والتطوير

الجمركي؟

الفرضيات:

للإجابة على هذه الأسئلة علينا أن نطلق من فرضيات مبدئية هي :

- تعتمد الإدارة الجمركية على إتباع مناهج حديثة للإصلاح بالإضافة إلى تجديد الوسائل

المادية والمالية .

تعد إدارة الجمارك أداة فعالة في ترقية ميزان المدفوعات.

- لا بد أن للإصلاحات الجمركية تأثير إيجابي على ميزان المدفوعات .

أهمية الموضوع :

- تكمن أهمية الموضوع في إسقاط أثر الإصلاحات الجمركية على ميزان المدفوعات من

خلال دراسة الآثار المترتبة من القيام بهذه الإصلاحات على هذه الأخيرة ومعرفة مدى

مساهمتها في تطوير و ترقية ميزان المدفوعات .

- تعالج هذه أحد المواضيع الحالية في الجزائر حيث أنها ملزمة بانتهاج خطة أو نظام

وطني شامل يساعد على تحقيق أرباح أو على الأقل تحقيق توازن لميزان المدفوعات.

أهداف الدراسة :

- تبيان مدى مساهمة الإصلاحات الجمركية على تطوير ميزان المدفوعات.
- معرفة تأثير الإصلاحات الجمركية على ميزان المدفوعات .
- التأكيد على أهمية الإصلاحات الجمركية .
- التعرف على إدارة الجمارك.
- تقييم دور الإجراءات الإصلاحية للجمارك المطبقة من طرف الجزائر.
- الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية في مجال ترقية ميزان المدفوعات الجزائري.

منهج الدراسة :

لمعالجة موضوع بحثنا اعتمدنا المنهج الوصفي في الجانب النظري, من خلال الإلمام بجميع الجوانب النظرية للدراسة, والمنهج التاريخي لدراسة المراحل التاريخية لتطور الجمارك الجزائرية, واستخدام المنهج التحليلي وذلك من خلال مختلف الجداول التي تبرز آثار الإصلاحات الجمركية على ترقية ميزان المدفوعات .

أسباب اختيار الموضوع :

- من بين أهم الأسباب التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع نذكر ما يلي :
- السعي إلى إبراز مدى أهمية الإصلاحات الجمركية ودورها في تحسين ميزان المدفوعات .

- تشجيع الأستاذ المؤطر على اختيار الموضوع .
- معرفة تطورات ميزان المدفوعات بعد الإصلاحات الجمركية الأخيرة .
- الدور الرئيسي الذي تلعبه الإدارة الجمركية في اقتصاديات الدول.

إطار الدراسة :

الإطار الزمني: تم تحديد الفترة ما بين 2000 إلى غاية 2019
الإطار المكاني: تستهدف الدراسة حول الجزائر.

الدراسات السابقة للموضوع :

- دراسة سلطاني سلمى بعنوان "دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية " مذكرة ماستر قسم علوم التسيير ,جامعة الجزائر السنة الدراسية 2002-2003.
- دراسة نجاة بن لمخريش بعنوان "دور إدارة الجمارك في المبادلات الدولية " مذكرة ماستر ,تخصص مالية وتجارة دولية ,جامعة المسيلة محمد بوضياف ,السنة الدراسية 2020-2021.
- دراسة غمشي سعيد كلية العلوم الاجتماعية ,جامعة أحمد بن أحمد وهران ,الجزائر د.مهدي العربي جامعة ابن خلدون تيارت ,الجزائر , بعنوان "الإصلاح الجمركي مجالاته وأدواته - حالة الجزائر -
- دراسة بلحنيش عبد الرحمان بعنوان "آثار الإصلاحات الجمركية على التجارة الخارجية للجزائر" رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي
- دراسة بشاري سلمى بعنوان "الإصلاحات الجمركية الجزائرية ودورها في تفعيل التجارة الخارجية", مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ,تخصص إدارة العمليات التجارية .

هيكل الدراسة :

لمعالجة هذا البحث تم تقسيمه إلى ثلاث فصول وهي كالآتي:

- الفصل الأول : أساسيات حول إدارة الجمارك

- الفصل الثاني : ميزان المدفوعات

- الفصل الثالث: الإصلاحات الجمركية

سنتطرق في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي والتنظيمي لإدارة الجمارك وذلك من

خلال التعريف بإدارة الجمارك والتعرف على مميزاتها ومهامها, بالإضافة إلى تاريخ نشأة

الجمارك الجزائرية, كما أننا سنتعرف على السياسة الجبائية والوسائل الأساسية لإدارة الجمارك

أما في الفصل الثاني فسنتعرف على ميزان المدفوعات وأهميته وأهدافه, بالإضافة إلى عناصره ومكوناته, ثم التوازن في ميزان المدفوعات وأسباب اختلاله .

أما الفصل الثالث تم تخصيصه لإبراز انعكاس الإصلاحات الجمركية على ميزان المدفوعات, من خلال دراسة التسهيلات والامتيازات المقررة في الأنظمة الجمركية , إضافة إلى أهم الإصلاحات الجمركية .

الفصل الأول

أساسيات حول إدارة الجمارك

تمهيد:

يعد جهاز الجمارك رمز السلطة العمومية والمنفذ المطيع لسياسة الحكومات الاقتصادية في كل الدول , والمكلف بمهام حماية الفضاء الوطني من كل التجاوزات , كالمنافسة غير المشروعة والإجرام الدولي بكل أنواعه الإيديولوجي , الاقتصادي , والصحي والبيئي , وهذا على مستوى الحدود الإقليمية والبرية والجوية.

فكان جهاز الجمارك بمثابة دركي الحدود الذي تكون أولى مهامه رقابة الحدود في مختلف المنافذ لمنع تدفق البضائع والسلع التي تهدد أمن المجتمع , أو تخل بتوازن السوق الداخلي , ولمنع التهريب بشتى أشكاله .

ويعد جهاز الجمارك الأداة الفعالة في يد الحكومات خاصة الدول النامية والتي تستعمله ليكون موردا مهما لتحقيق أقصى حصيلة جبائية ممكنة لتزويد الخزانة العامة بالموارد المالية المنتظمة.

هذا لا يعني أن الدول المتقدمة قد تخلت عن هذا المورد المالي المهم , لكن أسلوب الجبائية وتقنياتها تختلف عنها في الدول النامية , نظرا لعدة معطيات اقتصادية وجيو سياسية غيرت المشهد الاقتصادي العالمي .

لذا يعتبر جهاز الجمارك بوظائفه من الحلقات المهمة لإتمام عمليات التبادل التجاري الدولي للسلع والبضائع .

وقد أدرك المجتمع الدولي الأهمية البالغة لجهاز الجمارك , وأدرجه ضمن الحلقات الأساسية التي ينبغي الاهتمام بها , وتطويرها حتى تكون أداة فعالة في خدمة النظام الاقتصادي العالمي الجديد , وفق فلسفة اقتصادية ليبرالية تعمل على بناء نظام اقتصادي جديد تخرسه وتؤطره اتفاقيات دولية.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي والتنظيمي لإدارة الجمارك

يعتبر قطاع الجمارك أحد القطاعات التي تمنحها الدولة اهتماما كبيرا، كما يعد إحدى الركائز الأساسية التي يركز عليها الاقتصاد الوطني، إذ تهدف إلى تحقيق المهام المنسوبة إليها باستعمال الوسائل الأساسية لإدارتها، ولذلك أصبح من الضروري وجود إدارة من خلالها يتم تطبيق سياسة جمركية فعالة تتماشى مع التطورات الاقتصادية لأن القطاع الجمركي عرف منذ الاستقلال إلى غاية اليوم تحولات عديدة أثرت في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول : مفهوم ومميزات والهيكل التنظيمي لإدارة الجمارك

يختلف مفهوم إدارة الجمارك باختلاف مهامها، و حسب التغيرات التي حدثت في هيكلتها و قوانينها التشريعية، نتيجة التطورات الاقتصادية التي عرفتها البلاد، حيث نجدها تعمل جاهدة على مواكبة التغيرات الطارئة على الاقتصاد الوطني، و بصفتها هيئة تنفيذية، و باعتبارها وسيلة فعالة في تطبيق السياسة الاقتصادية المتبناة من قبل الدولة، و كذا السياسة الاقتصادية اتجاه التجارة الخارجية، فهذا نجد المشرع الجزائري أولاهما اهتماما في تحديد مجال تنظيمها و عملها مسائرا لكل التطورات الجديدة للاقتصاد العالمي و الوطني.

الفرع الأول : التعريف بإدارة الجمارك

تعرف إدارة الجمارك بأنها الجهة المسؤولة عن تنظيم وتنفيذ إجراءات نقل البضائع من وإلى الداخل والخارج للبلد، تتولى الجمارك مراقبة جميع الواردات الواردة إلى البلد وتسهيل العمليات التجارية عبر الحدود، وتقوم بتنظيم ومراقبة جميع العمليات المتعلقة بالتصدير والاستيراد والجمركة والضرائب والرسوم الجمركية والإجراءات الجمركية الأخرى لضمان الامتثال للقوانين والتشريعات المتعلقة بالتجارة الدولية .

الجمارك هي إدارة مكلفة بمراقبة اجتياز الأشياء ورؤوس الأموال للحدود الوطنية ، حيث تطبق مجموعة من القوانين والنظم واتفاقات وفق معايير دولية أو وطنية عن طريق مؤسسات تنشئها الدول.

تعرف الجمارك بأنها الإدارة التي أوكل إليها مراقبة تطبيق الأنظمة الجمركية بشأن
تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة العمومية واستيفاء الشروط والقيود الاستيرادية
المقرر عليها حماية النظم الاقتصادية لكل دولة وان اي خرق لهذه التشريعات أو الإخلال بها
يمثل إخلالا بالنظام الاقتصادي الذي تحميه التشريعات الاقتصادية والذي تعد القوانين الجمركية
من أبرزها وأهمها¹.

تنص المادة 22 من قانون الجمارك على أن الجمارك عبارة عن جهاز إداري يعمل على
تطبيق واحترام التشريعات التي جاء بها القانون الجمركي التي تنظم المبادلات التجارية
وتحركات الأفراد، فهي تمارس عملها في سائر الإقليم الجمركي وفق الشروط المحددة في هذا
القانون، إذ أنها تنظم منطقة خاصة للمراقبة على طول الحدود البحرية والبرية².
وعليه فإدارة الجمارك تعتبر أداة حيوية وفعالة في الاقتصاد لأي دولة، حيث تعمل على
ضمان تنفيذ القوانين واحترام التشريعات المتعلقة بالمبادلات الاقتصادية وحركة الأشخاص
ووسائل النقل البرية والبحرية والجوية. تقوم إدارة الجمارك بتنظيم ومراقبة حركة البضائع
والشحنات عبر الحدود، وتفحص وتفرض المواد والمنتجات المستوردة والمصدرة وفقا للمعايير
والقوانين الوطنية والدولية المعمول بها. كما تعمل على تطبيق الرسوم والضرائب الجمركية
المناسبة وجمعها، وتسهل حركة التجارة الدولية وتعزز الأمن والأمان الاقتصادي للدولة.

الفرع الثاني: مميزات إدارة الجمارك

1- من مميزات إدارة الجمارك أنها خدمة عمومية موضوعة أساسا تحت وصاية وزارة
المالية وهدفها الأساسي يتميز في الدفاع عن الفضاء الاقتصادي للبلد.
لقد دفعت احتياجات ميادين التدخل والأهمية وتنوع الأنشطة والحتميات الأكيدة لبعضها
لضرورة تنظيمها قطريا ووظيفيا حتى يسمح لها بتغطية شاملة لكامل

¹- بلقاسم بودالي، ظاهرة التهريب الجمركي واستراتيجيات مكافحته، مذكرة لنيل الماجستير في تسيير المالية العامة، كلية العلوم

الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان. 2010ص4

²- قانون الجمارك الجزائري

التراب الوطني، والعمل في مختلف البقاع المنتشرة عبر الوطن، فقد جعلت الأنشطة المتنوعة التي عهد بها لإدارة الجمارك، والتي تمتد لميادين متعددة الأشكال إلى أن تكون خدمة عمومية مكلفة بإتمام بعض المهام سواء كانت أساسية أو ثانوية.

2- الميزة الثانية لإدارة الجمارك أنها قوة عمومية مجهزة ببعض المميزات التي تهدف إلى تشجيع الاقتصاد الوطني المنوط فقط لخدمة البلد، فهي تسهر على المصالح الشرعية للمستعملين وتعمل على تطبيق مدى شرعية القوانين، فالقوانين التي تتكفل بتنظيمها الجمارك تملئها الظروف الهادفة للتنمية وازدهار السوق الوطني، فطابع القوة العمومية لإدارة الجمارك ما هو إلا نتيجة طبيعية لدورها الأساسي كمعدل للاقتصاد الوطني، وهذا يعني بعبارة أخرى حماية الاقتصاد الوطني وقواعد الخزينة. أما دور إدارة الجمارك فمتعدد ومنبثق من الأنشطة المختلفة المعهود بها لها، ولإعطاء تعريف عام يمكن

القول بأن إدارة الجمارك مكلفة بالمراقبة ولأسباب مختلفة لكل شيء يعبر حدود التراب الوطني وتحت أشكاله المختلفة ومكلفة بمراقبة العمليات التجارية التي تعبر الحدود عند الاستيراد والتصدير.

التدخلات الجمركية هدفها إذا مراقبة مجموع التبادلات الدولية، بمعنى البضائع، رؤوس الأموال والأشخاص الذين يغادرون الوطن أو يأتون من الخارج، وكما يمكن أن نتصوره فالقصد هو مؤسسة كبيرة تتطلب وسائل هامة، أهمية دور الجمارك تقودنا إلى تحديد قصدها فسبب وجود الجمارك هو عامل قوي ببساطة، فكل بلد يملك مجموعة من أنظمة وقوانين خاصة به ومن الضروري الخضوع لهاته القوانين والأنظمة والامتثال لها عبر الإقليم.¹

الفرع الثالث : الهيكل التنظيمي لإدارة الجمارك

تعتبر المديرية العامة للجمارك تابعة لوزارة المالية، ومسيرة من طرف المدير العام يعين بموجب مرسوم تنفيذي باقتراح من وزير المالية، بحيث يقوم بتسيير والتوجيه في المديرية والتنسيق بين مختلف المصالح، ويقوم بتمثيل والتوقيع في الاتفاقيات الدولية في الميدان

¹ عبد الكريم كيش، عبد الكريم خميسي، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التحديات الراهنة - حالة الجزائر - جامعة قسنطينة، البحث الاجتماعي العدد 13 سنة 2017 ص 347

الجمركي ويساعد في أداء مهام مدراء لدراسات مكلفون حسب اختصاصهم بالإشراف على مديريات للدراسات وهي:

- مديرية الدراسات المكلفة بمتابعة البرامج وتنفيذها.
 - مديرية الدراسات المكلفة بتنظيم المناهج.
 - مديرية الدراسات المكلفة بالاتصال والعلاقات العامة.
 - مديرية الدراسات المكلفة بالتعاون والعلاقات الخارجية.
- إن التنظيم الجديد للتنظيم الجمركي الجزائري مقسم لقسمين, الأول يضم المصالح المركزية والثاني يضم المصالح الخارجية.

المصالح المركزية :

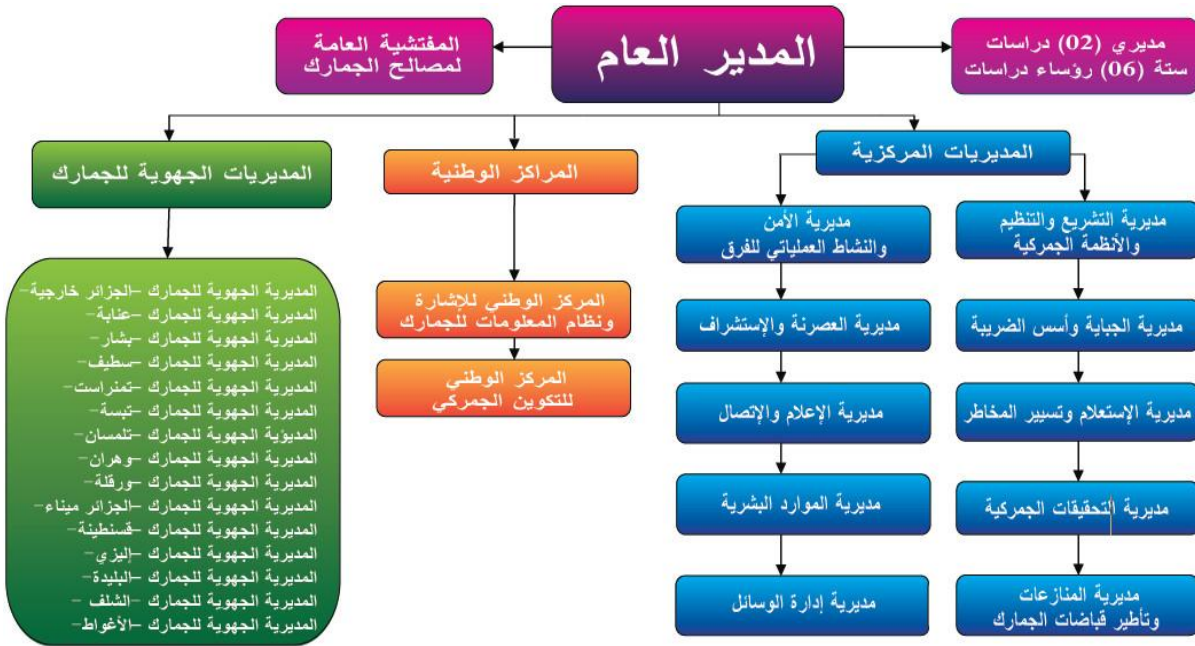
هي مديريات وظيفة تقع تحت مراقبة وسلطة مدير الإدارة العامة للجمارك التي تتكفل بإعداد تشريع القوانين الجمركية على دخول وخروج البضائع من والى الإقليم الجمركي , ويتضمن المصالح المركزية العديد من المديريات.

المصالح الخارجية:

إضافة إلى المصالح المركزية هناك مصالح خارجية التي تعتبر كهيئة خارجية من المديرية العامة للجمارك من الناحية المركزية, لكنها تابعة لها تحت الإشراف المباشر للمدير العام, وتشمل هذه المصلحة المديريات الفرعية الخارجية, وتتضمن المراكز ومدارس الجمارك¹.

¹ - الحاج بشاوي, دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية, جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم, 2015-2016 ص 26,28

الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك



(1) مرسوم تنفيذي رقم 90-17 مؤرخ في 23 جمادى الأولى عام 1438 هجرية الموافق 20 فبراير سنة 2017. يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك و صلاحياتها.

المطلب الثاني : نبذة تاريخية حول نشأة الجمارك الجزائرية

الفرع الأول: المرحلة الأولى 1962-1969 :

بعد الاستقلال مباشرة عرفت الجزائر تطورات اقتصادية ففي أبريل 1963 أنشأت مصلحة

بوزارة المالية تسمى بمصلحة الجمارك بموجب مرسوم رئاسي فشكلت مصلحة التحويلات

الخارجية والجمارك, وفي 15 ماي 1963 صدر قانون وزاري حدد مهام المديرية التي قسمت إلى

مديريتين فرعيتين :

- المديرية الفرعية للجمارك

- المديرية الفرعية للتحويلات الخارجية

فقط تم تطبيق أول تعريف جمركية جزائرية في 1963 التي شجعت استيراد الثروة

الصناعية التي خضعت لتعريف مقدرة ب 10 بالمائة بينما المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي

فهي تتراوح ما بين 15 و 20 بالمائة وما يمكن ملاحظته في هذا الشأن أن السلطات الجزائرية

قد توجهت إلى تشجيع الواردات من السلع التجهيزية بفرضها رسوم منخفضة من جهة ومن

جهة أخرى فرضت على باقي السلع نسبة رسوم مرتفعة بغرض حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية والحد من استيراد السلع غير الضرورية لعملية التنمية، أما في أبريل 1964 كان تأسيس مراقبة المبادلة، هذه المراقبة.¹

كانت مرنة لأن لم يكن في تلك الفترة منع نقل رؤوس الأموال الى الخارج تمثلت هذه الرقابة في إنشاء تجمعات مهنية للشراء، تضم المستوردين الخواص في شكل مؤسسات أغلب رأس مالها للقطاع العام الذي يعمل من خلالها على تغطية حاجيات معينة، بالنظر إلى المجهودات المبذولة من أجل إنجاز مخطط التنمية والعمليات، من الضروري إحداث بعض التغييرات على هذه المنشأة التي تعد مفتاح التنظيم الاقتصادي، وهذا ما حدث في 01 سبتمبر 1964، بموجب مرسوم رقم 64-279، حيث أصبحت المديرية الفرعية للجمارك مديرية وطنية محدودة الحرية في ممارسة أدوارها، أما بالنسبة لسنة 1968 تمت مراجعة نظام التعريفه وتعديله باعتماد تعريفات جديدة من أجل توجه الواردات لخدمة إستراتيجية التنمية الوطنية.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية 1970-1979:

تتميز هذه الفترة بتنشيط الأعمال الاقتصادية وتطبيق مخططات التنمية الاقتصادية المحلية لتسيير عملية الاحتكار.

هذه المعطيات الاقتصادية الجديدة أرغمت إعادة هيكلة التعريفه الجمركية تماشياً والمعطيات الجديدة لمراقبة التجارة الخارجية التي تتطلب بموجبه ثلاث أنظمة:

- إتباع نظام الحصص بالتحديد الكمي للواردات
- نظام خاص بالموارد الحرة
- نظام خاص بالتراخيص الشاملة للاستيراد سنة 1973، الذي يعمل على تنظيم ومراقبة المنتجات المستوردة وتحقيق نوع من المرونة على حركات المبادلات، بالرغم من ذلك سجل معدل الاستيراد ارتفاعاً مذهلاً سنة 1969، إذ قدر بـ 25 بالمائة بينما سجل سنة 1977 ما يعادل 31.5 بالمائة، الشيء الذي دفع الدولة إلى إصدار قانون 78-02 المؤرخ في 11 فيفري

¹ - عمارة حنان، عمارة سميرة، تأثير السياسة الجمركية في ترشيد الواردات الجزائرية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، سنة 2022-2023، ص 52.

1978 والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية ومنع كل ممارسة حرة من طرف القطاع الخاص ,وافق ذلك صدور قانون الجمارك لسنة 1979.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة 1988 إلى يومنا هذا

تختلف هذه المرحلة عن المراحل السابقة كونها تميزت بالتحريك التدريجي للتجارة الخارجية, يظهر ذلك من خلال تعديل القوانين والنصوص التشريعية.

أعطت وزارة الاقتصاد لقطاع الجمارك من خلال المرسوم التنفيذي رقم 90-324 بتاريخ 20 أكتوبر 1990 وجها جديد لمسايرة هذه المعطيات حيث قسمت الإدارة الجمركية إلى مديريات مركزية وهي:

- مديرية الأنظمة الجمركية الاقتصادية .
 - مديرية النزاعات ومكافحة التهريب.
 - مديرية التشريع والإحصائيات والإعلام الآلي¹.
 - مديرية الموظفين والوسائل.
- ومن بين مميزات هذه المرحلة :
- التخلي عن سياسة الاحتكار وتبني نظام اقتصاد السوق القائم على مبدأ حرية التجارة والمنافسة الدولية في السوق على قانون العرض والطلب .
 - تنظيم عملية الاستيراد بمنح السجل التجاري .
 - إصلاح النظام الجبائي وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية.
 - تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز التي تعرقل عملية المبادلات التجارية.
 - تعديل القانون الجمركي وفق قوانين وإجراءات حديثة التطبيق .
 - إزالة الوصايا على المؤسسات الاقتصادية العمومية لتؤدي وظائفها على عدم المساواة مع المؤسسات الخاصة .

¹ - عمارة حنان, عمارة سميرة, نفس المرجع السابق, ص53.

- ارتفاع مستوى التبادل التجاري مع الخارج منذ فتح السوق الوطنية أمام المنتخبات

الأجنبية.

المطلب الثالث: مهام إدارة الجمارك ودورها

إن التعرض إلى الدور الموكل لقطاع الجمارك، يؤكد لنا المسؤولية الكبرى الملقاة على عاتقه من حيث أنه ينشط عبر جبهات متعددة ومواقع شتى على طول القطر الجمركي الوطني وعرضه، حيث يسعى وفق المهمة المحدد له في قانون الجمارك على مراقبة الحدود وأنواع النشاط البحري، ونشاط الموانئ في المجال الجمركي، إذ يخول له القانون حق تفتيش البضائع ووسائل النقل والبحث عن مواطن الغش والتهريب التي قد تلحق بالاقتصاد الوطني ضررا سواء عند الدخول إلى الإقليم أو الخروج منه، وكذلك قمع المخالفات الجمركية وفق الأحكام القانونية التي تساهم إدارة الجمارك في تطبيقها.

- الدور الاقتصادي والمالي: كانت إدارة الجمارك في الأساس، مؤسسة جبائية، حيث

اتجهت هذه الأخيرة أكثر فأكثر إلى الميدان الاقتصادي وذلك بالمشاركة بفعالية في التنمية الاقتصادية للبلاد، لكن داخل الميدان الاقتصادي، وتقوم الجمارك كذلك بإظهار وجه مزدوج، حمائي وتحرري حسب الظروف، والبعض القليل من التحيز أحيانا، غير أن حالة المفارقة هذه من الوهلة الأولى، لا تقوم إلا بالتعبير عن كون الإدارة التي كانت ولمدة طويلة في خدمة الحماية فقط قد توجهت نحو أشكال جديدة للتدخل التي تميل إلى التكوين بالموازاة مع دورها التقليدي المتمثل في المراقبة المباشرة، وتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية، بحكم المنهج العالمي لتحرير المبادلات وتكريس سياسة تستجيب لمتطلبات العالم الحديث.

فلقد كانت في الماضي في خدمة الحماية، أما اليوم فيطلب منها المساعدة في توسيع

رقعة المبادلات الدولية، ولهذا الغرض يستوجب عليها ضمان حياد الميكانيزمات الجمركية إزاء

التجارة الخارجية فهي مدعوة من جهة أخرى كذلك إلى المشاركة في حل بعض المشاكل الخاصة بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات¹.

تتكفل إدارة الجمارك بتأمين الاحترام الكامل لقوانين المبادلات الخارجية, دون أن يشكل ذلك عائقا في وجه تحرك السلع عبر الحدود, ودون التفرقة بين صفة المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا في القطاع العام أو الخاص, بل يجب النظر إلى هؤلاء بصفة موضوعية وحيادية باعتبار كل واحد منهم منتج للثروة, وبالتالي فهي تسعى كذلك إلى تنمية التجارة الخارجية, وهذا عن طريق سرعة تدخلها في المبادلات حتى تكون أكثر نجاعة, بإدخال ميكانيزمات جمركية حديثة في مختلف العمليات, ونظرا لوجود الجمارك الدائم على الحدود, فقد أسند إليها دور إعداد إحصائيات التجارة الخارجية, ومكافحة التهريب بمختلف أشكاله وتتعلق هذه الإحصائيات بالاتجاه العام للاستيراد والتصدير, القيمة والكمية الخاصة بالسلع المتبادلة, الموارد الجبائية المتحصل عليها في فترة معينة, بحيث تؤدي هذه الإحصائيات دور كبير في توجيه سياسة الدولة الاقتصادية واتخاذ القرارات التي يقتضيها الواقع الاقتصادي.

فالأجهزة الإلكترونية الحديثة التي تمتلكها اليوم إدارة الجمارك, تسمح لها من التكوين في فترات قصيرة لصالح المتعاملين الاقتصاديين, إحصائيات أكثر فأكثر تحضيرا وتنوعا والتي تمس كل القطاعات.

إن الانفتاح الاقتصادي, جعلها تسعى أكثر فأكثر إلى تسهيل عمليات جمركة البضائع بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين, وبهذا عملت على رفع الاختناق على المساحات التابعة للموانئ والمطارات من أجل أن تصبح مناطق عبور وليس مناطق تخزين, وبالتالي تصبح هذه الأخيرة قادرة على المنافسة الدولية مما ينتج عنه تخفيض الأعباء المالية والتكاليف الإضافية المؤثرة في سعر تكلفة السلع المستوردة.

¹- يودالي بلقاسم, ظاهرة التهريب الجمركي واستراتيجيات مكافحته, شهادة ماجستير تخصص تسيير المالية العامة, قسم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد, تلمسان 2010-2011, ص 7.

أدت عملية عصرنة وسائل التدخل والمراقبة إلى اللجوء إلى المعلوماتية في مجال تسيير المخاطر وفارق التقييم المتميز بالشفافية والموضوعية إلى التقليل من تدخلات العنصر البشري في عملية الجمرcke وكذا تقدير القيمة الجمركية.

وتعمل إدارة الجمارك إلى جانب دورها الاقتصادي، على مراقبة احترام القوانين التي تنظم العلاقات المالية مع الخارج ومراقبة حركة رؤوس الأموال عن طريق مراقبة عنصر القيمة الجمركية المصرح بها عند الدخول أو الخروج من الإقليم الجمركي.¹

السؤال الذي يطرح نفسه هل إدارة الجمارك هي إدارة جبائية أو إدارة اقتصادية؟ إن الاختيار بين هذين الدورين، شكل و لمدة طويلة سببا للاختلافات الموجودة فيما يخص الجمارك. ولقد وجه الاهتمام للدور الجبائي نظرا للجانب الجبائي للتقنيات التي تستعملها و كذا تقديم تبرير أنها تابعة للوزارة المكلفة بالمالية².

يرى البعض بأنها إدارة مكلفة بتحصيل الجبائية، والبعض الآخر حسب رأيهم، فإن الضرائب الجمركية تمثل قبل أي شيء آخر وسيلة للظهور فقط، وبذلك يعترفون لهذه الإدارة بمكانتها الاقتصادية المعتمدة.

إلا أن هذا الاختلاف أصبح اليوم في طي النسيان، فنمو و تعدد هذه المسؤوليات على مستوى قطاعيها المتضادين، ألا و هما الجبائية و الاقتصاد، قد تسبب في عدم اعتراض أي أحد عن فكرة أن للجمارك دور مزدوج، اقتصادي و جبائي في آن واحد، كما أنه هناك أدوار أخرى تؤديها.

¹- بودالي بلقاسم، ظاهرة التهريب الجمركي واستراتيجيات مكافحته، شهادة ماجستير تخصص تسيير المالية العامة، قسم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2010-2011، ص8-9.

²- بودالي بلقاسم، ظاهرة التهريب الجمركي واستراتيجيات مكافحته، شهادة ماجستير تخصص تسيير المالية العامة، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2010-2011، ص6-9.

إن الازدواجية في التدخل جعلت من الجمارك، مؤسسة مشجعة، محفزة للمبادلات التجارية التي تؤدي إلى تطوير النشاطات الاقتصادية وحماية الاقتصاد الوطني من شتى الممارسات غير الشرعية كالإغراق¹

الفرع الأول : المهمة الاقتصادية

على أساس القواعد الثابتة للتجارة العالمية، تراقب التدفقات التجارية من خلال ثلاث أهداف هي: سهولة العبور، الحماية والتنوع² وتتمثل المهمة الاقتصادية في :

- تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتقل البضائع ورؤوس الأموال العابرة للحدود،
- تعزيز المنافسة والتجارة العادلة عن طريق الوقاية والبحث وقمع المعاملات الغير قانونية والغش.
- تشجيع الاستثمار الوطني والخارجي بواسطة ميكانيزمات جمركية وضريبية مؤسسة لهذا الغرض وذلك من خلال التسهيلات الجمركية والأنظمة الجمركية الاقتصادية .
- المشاركة في تطوير الصادرات خارج المحروقات عن طريق تشجيع وتسهيل إجراءات المراقبة .
- تقديم إحصائيات خاصة بالتجارة الخارجية والتي تمثل أداة هامة للمساعدة على اتخاذ القرارات.

إن مهام الجمارك في غالبية الأحيان مهام كلاسيكية، في حين أن تطور التجارة الخارجية، وانفتاح الحدود ورغبة الدول في حماية منتوجها الوطني والمواطنين من جهة، وظهور العولمة من جهة أخرى والتي تتزايد مظاهرها يوماً بعد يوم، أدى إلى ولادة مهام جديدة تبنتها الإدارة الجمركية وهي ملزمة بتأمينها.³

¹- بودالي بلقاسم، نفس المرجع السابق، ص 6

²- الجمارك في كلمات، مديرية العلاقات العامة والإعلام، المديرية العامة للجمارك، 2012، ص4

³- وفق وثائق مقدمة من طرف مديرية الدراسات المكلفة بتنظيم المصالح وعصرنتها، المديرية العامة للجمارك

الفرع الثاني: المهمة الجبائية

بما أنها تساهم بقسط وفير في إيرادات الدولة فهي تتميز بمهمة جبائية تتمثل بدورها فيما

يلي :

- تحصيل الحقوق الجمركية
 - تحصيل الإتاوات الجمركية
 - التحصيل لصالح الإدارة الجبائية الحقوق والأتعاب الداخلية التي تطبق على المواد المستوردة .
 - متابعة ومراقبة الامتيازات الجبائية المقدمة سواء بقوانين المالية أو القوانين الخاصة (قطاع البترول الامتيازات الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ,قطاع المناجم, الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب) وذلك لاجتتاب الاختلاس أو التأكد من توفر الشروط القانونية للاستفادة من الامتيازات.
 - تحصيل الغرامات الجمركية الناجمة أو المترتبة عن المخالفات للتشريعات والتنظيمات (الأنظمة الجمركية) وكل النصوص التي لها علاقة بالإدارة الجمركية.¹
- الجدول رقم 01: مجموع إيرادات من تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية يناير 2016

السنوات	مجموع الإيرادات (مليار دينار جزائري)
2013	937.58
2014	908.41
2015	1000.66

المصدر: إحصائيات CNIC

¹- الجمارك في كلمات ,مديرية العلاقات العامة والإعلام ,المديرية العامة للجمارك ,2012,ص4

جدول رقم (02) : انجازات منتج الجمارك والرسم على القيمة المضافة بالنسبة لتقديرات

قوانين المالية التكميلية يناير 2016 (مليار دج)

الرسم على القيمة المضافة		مبلغ الحقوق الجمركية				السنوات
قوانين المالية وقوانين المالية التكميلية	المبلغ المحصل	نسبة الإنجاز	قوانين المالية وقوانين المالية التكميلية	المبلغ المحصل		
نسبة الإنجاز	324.15	439.15	177.4	228.30	404.63	2013
	510.72	441.76	76.11	485.70	369.96	2014
	600.50	484.78	73.55	557.7	410.20	2015

المصدر: إحصائيات CNIC

الجدول رقم (03): نصيب الإيرادات المتحصل عليها من طرف الجمارك بالنسبة

للإيرادات العادية لميزانية الدولة (مليار دج)¹

بالمئة	مجموع الإيرادات العادية لميزانية الدولة	مجموع إيرادات الجمارك	السنوات
45.22	2072	937.58	2013
42.75	2124	908.41	2014
-	-	1000.66	2015

المصدر: إحصائيات CNIC

¹- ميسوط عبد القادر, دور الجمارك في محاربة تهريب العملة الصعبة, شهادة ماستر تخصص إدارة واقتصاد مؤسسة, قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, المركز الجامعي بلحاج شعيب, 2015-2016, ص 67-69.

الفرع الثالث: المهام الأخرى لإدارة الجمارك

1- مهمة حمائية (الحماية): وتتمثل في:

- مكافحة التهريب, تبييض الأموال, الاتجار بالمخدرات وبصفة عامة الجريمة المنظمة والعبارة للحدود

- المشاركة مع مختلف الأسلاك الأمنية في الحفاظ على النظام والأمن العمومي (الأسلحة, المتفجرات, المواد الكيميائية... إلخ).

- المشاركة في الحفاظ على الصحة العمومية بمراقبة السلع الغذائية .

- المشاركة في الحفاظ على الأخلاق العمومية بمراقبة ومنع أي استيراد ينافي أخلاق المجتمع.

- حماية المستهلك بمراقبة النوعية ومعايير الإنتاج.

- حماية البيئة والثروة النباتية والحيوانية المههد بالانقراض .

- حماية التراث الثقافي والفني.

- حماية الملكية الفكرية وكذا حماية حقوق المؤلف بمكافحة القرصنة الفنية والأدبية¹

2- في المجال الصحي: وتتمثل في توفير الحماية الصحيحة للثروة الحيوانية والنباتية

وكذا حماية صحة المواطن عن طريق مراقبة صلاحية السلع الاستهلاكية, وكذا مراقبة تطبيق

الأحكام المتعلقة بالنظافة, الصحة, والسلوك العام, والشهادة الصحية للنباتات, الحيوانات, المواد

الغذائية والمواد الصيدلانية².

¹- وفق وثائق مقدمة من طرف مديرية الدراسات المكلفة بتنظيم المصالح وعصرنتها, المديرية العامة للجمارك

²- سلمى سلطاني, دور الجمارك في السياسة الخارجية - حالة الجزائر - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية, فرع التخطيط

والتنمية, جامعة الجزائر, 2001-2003 ص102

3- في المجال المالي: تعمل الجمارك على مراقبة التحركات المادية لرؤوس الأموال

ومراقبة الصرف والقيم النقدية مع مراقبة القيمة لدى الجمارك والسهر على احترام القوانين التي تنظم العلاقات المالية مع الخارج.

4- في مجال النظام العام والأمن: تسهر الجمارك على مراقبة الأمن العام والمحافظة

على النظام الاقتصادي العام من خلال:

- مكافحة كل ما من شأنه المساس بالقيم الأخلاقية وأمن المواطنين، من إدخال أسلحة

وذخيرة ومتفجرات دون ترخيص مسبق من مديرية الأمن الوطني أو وزارة الداخلية، و كذا

المخطوطات والكتب المنافية للأخلاق والآداب أو السياسة الوطنية.

- حراسة السواحل البحرية والحدود البرية.

- مراقبة هوية الأشخاص المتقلين عبر الحدود والسواحل وملاحقة المخالفين للقانون.

- مكافحة إدخال البضائع دون تصريح ومكافحة الجرائم الجمركية، وهذه الأخيرة تختلف

من جرائم بسيطة تتعلق بالتصدير والاستيراد للبضائع والمنتجات المحظورة إلى جرائم خطيرة

تمس بسمعة الدولة ونظامها الاجتماعي.

5- في المجال الفني والثقافي: تقوم إدارة الجمارك بحماية التراث الفني والثقافي، ويتم ذلك

من خلال مراقبة عملية تصدير واستيراد الأعمال الفنية وتصدير الآثار والتحف، بالإضافة إلى

مراقبة القواعد المرتبطة بحماية الملكية الصناعية.¹

¹- كرفوح مريم، إدارة الجمارك ودورها في مكافحة الجريمة الجمركية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة أدرار - الجزائر - 2016-2017، ص 20,21

المبحث الثاني: السياسة الجمركية والوسائل الأساسية لإدارة الجمارك

السياسة الجمركية التي تطبق من طرف الجمارك الجزائرية من شأنها تشجيع وتحت المؤسسات الإنتاجية وغيرها على رفع التحدي سواء على المستوى الداخلي أو الدولي ويكون ذلك بالتطرق إلى:

المطلب الأول : الضريبة الجمركية

تعتمد إدارة الجمارك على ميكانيزمات من أجل التحكم في عملية التبادل,ومن بينها الضريبة الجمركية والتي تعبر عن مجموع الرسوم والحقوق التي تخضع لها عند عبورها القطر الجمركي عند التصدير, تفرض الضرائب الجمركية على أساس نسبة معينة من قيمة الضرائب أو على أساس مبلغ معين يستحق عن كل وحدة من حجم السلعة أو وزنها أو عددها. (الضريبة النوعية) وتخضع السلعة الواحدة لأكثر من ضريبة جمركية ونستنتج أن الجمركية على السلع لحماية المنتج الوطني.

الفرع الأول :خصائصها

تتميز الضرائب الجمركية بالخصائص التالية:

- تعتبر الضريبة الجمركية منقولة, إذا تفرض على كل السلع المصدرة والمستوردة التي تدخل ضمن مكتب خاص بها وتفحص من طرف الجمارك.
- أنها ضريبة مستقرة, إذ يجب احترام النسب المقررة في التعريف الجمركية .
- تشمل جميع الأعوان الاقتصاديين دون تمييز لبيئتها.
- إن الضريبة الجمركية ضريبة عامة تطبق على جميع المناطق الجمركية مع احترام النسب المقررة للقوانين والنظم الجمركية.
- لكن هناك استثناءات مقيدة بشروط ويتعلق الأمر ببعض المنظمات الخيرية والنظامية كالمنظمات الإنسانية فهي معفاة من الرسوم.

الفرع الثاني: أنواعها

تنقسم الضرائب إلى نوعين رئيسيين : ضرائب قيمة , ضرائب نوعية

أ- الضرائب القيمة: تفرض هذه الضرائب على أساس نسبة مئوية من قيمة السلع وتختلف نسبتها باختلاف طبيعة السلعة, فغالبا ما تكون السلع الكمالية خاضعة لضريبة عالية, أما السلع الضرورية كالاستهلاكية منها فتخضع نسبيا أو حتى معدومة, مما يؤدي بمصلحة الجمارك لإعداد تعريفات جمركية قيمة .

ب- الضرائب النوعية: هي رسوم لا تعتمد على قيمة السلعة بل على نوعية السلعة بحيث تأخذ بعين الاعتبار أحد القياسات المستعملة كالوزن, الحجم, السطح أو العدد.

مثال: 120 دينار على كل طن من القمح

250 دينار على كل طن من الخشب.

وبالتالي ينجم على مصالح الجمارك إعداد تعريفات جمركية نوعية.

ج- الرسوم المركبة: هي ضريبة تجمع بين الضريبة القيمة والضريبة النوعية المفروضة على نفس السلعة حيث تفرض كنسب مئوية على القيمة الإجمالية للسلعة المستوردة بالإضافة إلى مقدار محدد لكل وحدة مستوردة من نفس السلعة .

الفرع الثالث : أهداف الضريبة الجمركية والعوامل المؤثرة فيها

إن الهدف من وراء فرض الرسوم والحقوق الجمركية للدولة هو البحث عن أداة تدخل في شؤون تجارتها الخارجية لحماية اقتصادها المحلي وترويج صادراتها وتمويل خزينتها العمومية.

أهداف الضريبة: إن سهولة تحصيل الإيرادات الجبائية الجمركية أدى إلى فرض ضرائب بمعدلات مختلفة على الصادرات والواردات من طرف الدولة وهذا لتمويل الخزينة. وبإمكانها نهاية هذه المعدلات إذ استوجب الأمر ذلك لزيادة الموارد المالية.

أهداف حمائية: تقوم الدولة بفرض ضرائب جمركية مرتفعة على بعض الواردات من السلع لحماية ممتلكات من الإنتاج الوطني, وإعاقة دخول بعض السلع وبذلك زيادة الإنتاج المحلي.

أهداف دولية: من العوامل التي ساهمت في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين

الدول العالم ما قامت به الأجهزة الحكومية من التكتلات الاقتصادية والتجارية في إطار اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لتضمن معاملات تفصيلية من جهة ومن جهة أخرى لزيادة التبادلات التجارية على سبيل المثال إبرام اتفاقيات مع دول عدة وبمواجهتها تم الاعفاء الجزئي أو الكلي للضرائب الجمركية.¹

العوامل المؤثرة فيها:

لمعرفة مبلغ الرسوم الجمركية المطلوب منك دفعه مقابل البضائع المستوردة الخاصة

بك، هناك ثلاثة عوامل رئيسية عليك معرفتها وأخذها في الحسبان:

1- معدل التعريفات الجمركية المطبقة في البلد المستورد:

لكل دولة مستوردة معدل تعريف جمركية خاص بها ويختلف من سلعة إلى أخرى حسب نوع البضائع، والتي يتم تصنيفها وفرزها وإعطائها رمز منسق جمركي ال HS Code. قد يختلف اسم المنسق الجمركي أو ما يعرف أيضا بالتوكيد السلعي اعتمادا على البلد، فتسميه بعض البلاد رموز HTS، أو رموز TARIC، تختلف التسمية والمعنى والرمز نفسه.

2- قيمة البضاعة الجمركية:

بما أن التعريف الجمركية هي معدل يطبق على قيمة البضائع، فمن الطبيعي أن تختلف حسب قيمة البضائع، فتزيد بارتفاع القيمة وتنقص بانخفاضها. على سبيل المثال 5% من ال 5000 قيمة السماعات في المثال السابق كانت تساوي \$250، بينما لو كانت الشحنة ل 100 حاسوب قيمة الحاسوب \$500 والتعريف عليه أيضا 5% لأصبحت الرسوم المطلوبة تساوي \$2500

¹ بطاطاش ثيزيري، عصرنه الجمارك ودورها في ترقية التجارة الخارجية - دراسة حالة جمارك الجزائر - 1990 - 2019، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ولاية البويرة، سنة 2018/2019، ص 45، 46

3- منشأ البضاعة:

تختلف البضاعة حسب البلد المنشأ للبضاعة, فكما تختلف قيود الاستيراد من بلد لآخر, تختلف التعريفات المطبقة بشكل كبير. فبينما تعفى بعض البلاد من الرسوم الجمركية أو تمنح خصما, تجد غيرها يعاقب برسوم مرتفعة كما ذكرنا سابقا عن الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

من المهم أن نتأكد ونتحقق من وجود اتفاقيات تجارية خاصة بين بلد المنشأ للبضاعة والبلد المستورد, ما قد يؤثر على معدلات الرسوم الجمركية أو قد يمنحك عفا, يمكنك سؤال مخلصك الجمركي عن الأمر. (التعريفات الجمركية د. عبد الكريم عنف).

المطلب الثاني: التعريفات الجمركية

التعريفات الجمركية هي قائمة أو جدول للرسم التي تفرض على السلع في فترة محددة, إذ تشمل هذه القائمة مختلف البضائع محل التبادل والتي حددتها مختلف الحقوق والرسوم الجمركية عند الاستيراد والتصدير, وترفق هذه التعريفات بفهرس أبجدي للمنتجات. وكنتيجة على تبني النظام المنسق, عرفت التعريفات نوعا من التنظيم المحكم والاتصال السريع بين المتعاملين الاقتصاديين وتعتمد التعريفات الجمركية على ثلاث أسس:

الفرع الأول: المدونة الجمركية

هي قائمة جمركية تجمع كل البضائع التي تشكل محتوى التجارة الخارجية مع خضوع كل من الإدارة والمتعاملين لهذا الترتيب, حاليا توجد قائمة دولية للتعريفات الجمركية تعمل بها الدول المصادقة على اتفاقية بروكسل في 15 ديسمبر 1950.

الفرع الثاني: الضرائب والرسوم الجمركية

تحدد في التعريفات الجمركية انطلاقا من فارق سعر المنتج المحلي لغرض حمايته ورفع مستوى تنافسيته.

يمكن تعريف الضرائب والرسوم الجمركية في الآتي:

تعريف الضرائب :

الضريبة (Tax) مبالغ إلزامية تفرض على الأفراد والشركات بشكل عام من قبل الهيئات المعنية بجمع الضرائب في حكومات الدول, وذلك من أجل تمويل الأنشطة الحكومية المختلفة والخدمات العامة والأشغال مثل فتح الطرق والبنى التحتية وبناء المدارس وغيرها من البرامج الخدمية المجتمعية التي تقدمها الحكومة للأفراد , تقع الضريبة على عاتق أصحاب الأملاك وفق شروط معينة يضعها خبراء الضرائب في الهيئات الضريبية , Taxes definition :Types , Who Pay , and way ¹

تعريف الرسوم الجمركية:

الرسوم الجمركية (Customs Duty) بمثابة نوع خاص من الضريبة التي تفرض على الواردات والصادرات من السلع , كما وتستند معدلات الرسوم الجمركية على قيمة البضائع من السلع التي يتم تواريخها وتصديرها من وإلى الدول, وفي حال عدم وجود بيانات موضوعية وقابلة للقياس الكمي لتحديد قيمة الرسوم الجمركية للسلع, فإنه يتم تقييم الرسوم الجمركية بناء على ترتيب هرمي لعدة قيم يؤخذ بها عند احتساب الرسوم الجمركية وهذه القيم هي كالتالي:

قيمة المقارنة:

وهي مقارنة قيمة السلع لسلع أخرى متطابقة وقريبة منها إلى حد معين.

القيمة الاستنتاجية :

يتم تقييمها من خلال خبراء الرسوم الجمركية استنادا على سعر بيع السلع في البلد

المستورد.

القيمة المحسوبة:

تحتسب من خلال تكلفة مواد التصنيع والربح في بلد الإنتاج.

أنواع الضرائب والرسوم الجمركية

يمكن إيراد أنواع الضرائب والرسوم الجمركية في الآتي:

¹ - DAVID GORTON(30/11/2022 Investopedia ,retriever 8/12/2022.Edited

أنواع الضرائب

تتمثل أنواع الضرائب بشكل عام والتي تختلف من دولة إلى أخرى في الآتي :

ضريبة الدخل

ضريبة الدخل (Income tax) هي نسبة مئوية تفرضها الحكومات على الدخل الذي

يحصله الأفراد والشركات بشكل عام في سبيل تحقيق مصالح مجتمعية مشتركة.

• ضريبة الرواتب

ضريبة الرواتب (Payroll tax) نسبة مئوية تقطع من راتب الموظف من قبل صاحب العمل،

والذي بدوره يدفعها للحكومة نيابة عن الموظف لتمويل برامج الرعاية الصحية والضمان

الاجتماعي.

• ضريبة أرباح الشركات

تتمثل ضريبة أرباح الشركات (Corporate tax) هي نسبة مئوية تفرض على أرباح الشركات

التي تأخذها الحكومة كضريبة لتمويل البرامج المجتمعية وتغذية الإيرادات العامة.

• ضريبة المبيعات

ضريبة المبيعات (Sales tax) هي ضريبة مفروضة على السلع والخدمات التي تقدمها مختلف

المؤسسات والشركات وذلك تبعاً لاختصاص كل مجال.

• ضريبة الممتلكات

تفرض ضريبة الممتلكات (Property tax) على قيمة الأصول الثابتة مثل الأراضي

والعقارات والمباني، كما تفرض على الممتلكات المنقولة مثل السيارات والأثاث والمعدات

وغيرها.

• الضريبة العقارية

ضريبة العقارات (Estate tax) تفرض على الأصول الثابتة مثل العقارات والمباني والأراضي

التي يمتلكها الأفراد والمؤسسات بشكل عام.

أنواع الرسوم الجمركية

تتمثل أنواع الرسوم الجمركية في الدول في الآتي:

الرسوم الجمركية الأساسية

تشير الرسوم الجمركية الأساسية إلى الضريبة المفروضة على قيمة السلع الواردة

والصادرة بشكل ثابت: وهي بمثابة رسم استيراد جمركي أساسي.

الرسوم الجمركية التعويضية

يشير هذا النوع من الرسوم الجمركية إلى الضريبة المفروضة على الواردات والصادرات

لتعويض الدعم المقدم لمنتجات السلع في البلد المصدر.

الرسوم الجمركية الوقائية

تؤخذ هذه الرسوم الجمركية من أجل تقديم الحماية للصناعة المحلية, حيث يسعى بعض

التجار إلى زيادة تكلفة السلع المستوردة مقارنة بالسلع المنتجة محليا. « Bhavya Singh

» 5Key Types Of Customs Duty

الفرق بين الضرائب والرسوم الجمركية

من الضروري معرفة أن الرسوم الجمركية جزء ونوع خاص من الضرائب, فالرسوم

الجمركية ضريبة خاصة على الواردات والصادرات التي يتم تداولها بين الدول, بينما الضرائب

تكون عامة وأشمل وتفرض بأشكال متعددة, لذا يمكن القول أن الرسوم الجمركية أخص من

الضرائب وكلاهما ضريبة. ((Carol Nachbaur(27/01/2022))

الفرع الثالث : الطبيعة القانونية

مهم جدا أن تطبق التعريفات الجمركية بعض الإصلاحات الجديدة قصد تسهيل عملية

تحديد وضبط التجارة الخارجية وجعل التعريفات دولية تطبق بطريقة محددة مهما كان المتعامل

الاقتصادي الذي يقوم بعملية الاستيراد.

لقد مرت التعريفات الجمركية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بعدة مراحل وإصلاحات :

- فمن إصلاحات سنة 1963 والمعدلة بموجب الأمر 68-35 المؤرخ في 02 فيفري 1968.

- إلى إصلاحات سنوات 1970-1973 حيث تم إجراء بعض التعديلات تكييفاً مع المعطيات الاقتصادية الجديدة آنذاك.

- إصلاحات سنة 1986 والتي جاءت بعد تدني مستوى أسعار البترول في الثمانينات، حيث قررت السلطات العمومية إعادة النظر في الجبائية العادية من أجل تعويض النقص في الجبائية البترولية .

إصلاحات سنة 1990 وذلك بدخول الجزائر في مجموعة من التحويلات الهيكلية مع البنك العالمي، فقد أضفى على نسب الحقوق الجمركية نوع من العقلانية .

وأما في سنة 1996 أصبح سقف الحقوق الجمركية 50 % ثم 40% سنة 1997، غير أنه في سنة 1998 استبدلت نسبة 5 % بنسبة 3 % ليعود العمل بنسبة 5 % في سنة 1999، ولم يتغير هذا النظام في سنة 2000.

لتأتي بعد ذلك إصلاحات أخرى لسنة 2001، ثم 2004، 2005، ثم 2008، وذلك في ظل المشاورات الثنائية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة إلى الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة المتوسطية¹

المطلب الثالث : الوسائل الأساسية لإدارة الجمارك

تنقسم إلى وسائل قانونية، بشرية، مادية وهي كالاتي:

الفرع الأول : الوسائل القانونية

إن المهمة الصعبة التي كلفت بها إدارة الجمارك للمساهمة في تسيير وتطوير اقتصاد الدولة جعل المشرع الجزائري يجتهد وينشط ليضع في متناول الجمارك أداة بواسطتها تقوم بأدوارها في إطار قانوني وشرعي، ويتجلى هذا في نص قانون الجمارك، بالإضافة إلى

¹- بطاطاش ثيزيري، عصنة الجمارك ودورها في ترقية التجارة الخارجية - دراسة حالة جمارك الجزائر - 1990 - 2019، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ولاية البويرة، سنة 2018/2019، ص 53، 52.

التشريع الجمركي، وهنا كالاتفاقيات التي تصدر على المنظمات العالمية للجمارك (بروكسل)، بالإضافة إلى القوانين التي تصدر على السلطة التشريعية في الدولة والمتمثلة في قانون المالية الذي يصدر كل سنة.

من أهم الوسائل الجمركية لأنها هي من تحدد مهام الجمارك ونجد منها:

أولاً- قانون الجمارك:

يعتبر أول وسيلة تعتمد عليه إدارة الجمارك لأنه عبارة عن مرشد جمركي يحمي موظفي الجمارك عند أداء وظيفتهم، ويعتبر كذلك بمثابة مرجع يتضمن التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالنشاط الجمركي، ويتم تطبيق هذا القانون عبر كامل التراب الوطني .

ثانياً - التشريع الجمركي:

تعريف التشريع الجمركي، بأنه مجموع الأنظمة والقوانين المطبقة عند التصدير والاستيراد، كما يطبق على تداول وعبور البضائع، رؤوس الأموال ووسائل الأداء سواء تعلق الأمر بتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية، وردها في بعض الأحيان، وعند تطبيق إجراءات الحظر والقيود الأخرى و كذا مراقبة تطبيق الصرف و كذا الأحكام المتعلقة بمكافحة التهريب وقمع الغش التجاري و الجبائي.¹

ثالثاً - الاتفاقيات والمعاهدات التجارية:

تشكل الاتفاقيات و المعاهدات الدولية، سندا حصينا في دعم التسيير الصحيح للتجارة الخارجية للدولة في مجال التعاون التجاري و التعريفي الدولي، ويرجع الفضل في هذا للمنظمة العالمية للجمارك، المنظمة العالمية للتجارة، اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، ودول عربية أو أخرى.

هذه الاتفاقيات تعقدها الدول مع غيرها من الدول من خلال الأجهزة الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل جانباً لمسائل التجارية وغ يرها من

¹- قانون الجمارك 1998، المادة 3 منه .

الأمر، وعادة ما تنص أحكام التجارة على مبدأ المساواة في المعاملة، و تكون هذه المعاهدات أو الاتفاقيات في قمة التشريع الجمركي.

ومن ضمن الاتفاقيات الدولية التي تعمل بها الإدارة الجمركية نجد المعاهدات المتعددة الأطراف، التي تبوم بين الدول من أجل إيجاد أكو عدد من التسهيلات الجمركية للوصول إلى الانفتاح الاقتصادي في ظل النظام الدولي الجديد، من هذه الاتفاقيات نجد 27 اتفاقية للمنظمة العالمية للتجارة، الاتفاقية الدولية حول تعي و ترميز البضائع التي تسهل وتبسط النظم الجمركية، بالإضافة إلى المعاهدات التجارية والتي تخص الدول العربية و لتمثلة في اتفاقية التبادل العربي وكذلك الاتفاقية الثنائية التفاضلية تونس الجزائر وأخيرا اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي¹.

رابعا - قانون المالية :

وتبين فيه الأهداف الجزئية للسنة المالية ,ويصدر مرة في بداية كل سنة وعلى إدارة الجمارك أن تتبع كل ما جاء فيه من تغييرات .

1- هو وثيقة تحتوي على تفاصيل النفقات الشاملة للدولة, بما في ذلك الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة, بالإضافة إلى الإيرادات المختلفة التي تجمعها الدولة خلال العام, وذلك وفقا للقوانين والأنظمة التنظيمية المعتمدة, يصدر هذا القانون مرة واحدة في بداية كل عام,ومن مسؤولية إدارة الجمارك أن تلتزم بجميع التغييرات التي يجلبها قانون المالية.

2- القانون الدولي :هو عبارة عن مجموعة القوانين الدولية التي يجب أن تعرفها إدارة الجمارك².

الفرع الثاني :الوسائل البشرية

وتتمثل في العنصر البشري بين إطارات ,أعوان الجمارك وهم أعوان الدولة إذ أن تنظيم الإدارات في مصالح الجمارك تختلف باختلاف المهام الموكلة إليهم ابتداء من المدير العام إلى

¹- بودالي بلقاسم ,ظاهرة التهريب الجمركي واستراتيجيات مكافحته,مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة دكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية , التسيير و العلوم التجارية, جامعة أبي بكر بلقايد, تلمسان, 201 -2011 ص12,13.

²- بوعون يحيوي نصيرة ,الضرائب الوطنية والدولية ,ص192

غاية عون المراقبة, وقد لجأت إدارة الجمارك إلى إنشاء مراكز لتكوين الإطارات والأعوان قبل الانضمام لميدان ممارسة أعمالهم.¹

والموارد البشرية عنصر رئيسي في نجاح عصنة الإدارة الجمركية فهي مقتتعة بأهمية الرأسمال البشري وضعت الإدارة إستراتيجية في مجال الموارد البشرية والتكوين من خلال برنامجها للعصنة الذي مكن توظيف 1000 عون سنويا حيث بلغ تعداد الموظفين نهاية 2012, 20422 موظفا والتطلع إلى بلوغ 25000 موظفا.

القطب الإداري: تابع للموظفين العموميين لمباشرة اقتصادهم في الإعلام الآلي والإحصائيات, تكوين منازعات المحاسبة.

القطب التقني: وتتمثل في فئة أعوان الجمارك. يجب على أعوان الجمارك بمختلف رتبهم, أداء اليمين أمام المحكمة التي توجد بإدارة المقر الذي يعملون فيه, ويسجل لدى المحكمة وتعفى وثيقة أداء اليمين من حقوق الطابع والتسجيل وتدون مجانا في بطاقات التعويض. تتكون فئة أعوان الجمارك من:

ضابط الفرق: مستوى أقل من البكالوريا

ضابط المراقبة: مستوى ضابط الفرق + 5 سنوات أو بكالوريا + سنتين تعليم جامعي على الأقل.

الفرع الثالث : الوسائل الإمدادية (اللوجيستكية)

لكي تستطيع إدارة الجمارك تأدية مهمتها على أحسن وجه و بالأخص القيام بعملية جمركة البضائع ومقاومة الغش والتهرب الجمركيين, لابد أن تتوفر لدى هذه الإدارة الإمكانيات المالية والمادية والضرورية لذلك .

أولاً:الوسائل المالية

تعتمد الوسائل البشرية التي سبق ذكرها على الموارد المالية التالية:

أ- ميزانية التسيير : تهدف إلى تغطية النفقات البشرية لسنة واحدة وتشمل

¹- مقنعي فتيحة حرم ملوح,تحسين الأداء الجمركي في ظل نظام التجارة العالمية, ص147

- أجور ورواتب الجمركيين.

- نفقات التكوين.

- تكاليف الصيانة.

ب- ميزانية التجهيز: ويكون الهدف منها إنشاء مشروع لمكتب جمركي ما، شراء معدات وأجهزة آلية بناء مدرسة للجمارك... الخ، ويمكن أن تمتد إلى ثلاث سنوات وحتى خمس سنوات، والجدول أدناه يمثل الإعتمادات المقدمة من طرف الدولة، من أجل تسيير وتجهيز قطاع الجمارك والتي لا تمثل سوى نسبة قليلة من الاحتياجات الفعلية لهذا القطاع الحساس.

ثانيا: الوسائل المادية

وتوضع تحت تصرف إدارة الجمارك والمركز الوطني للإعلام الآلي والتسيير عدة وسائل
عصرية

هامة تتمثل في:

- مجموعة لا بأس بها من أجهزة الكمبيوتر.

- 80 طورق terminaux

- 25 طابعة عن بعد.

- نظامين اثنان من نوع رباعي منظم دقيق (9500).

- 15 نظام 5500.

أما فيما يخص وسائل الاتصال فهي تشمل ثلاثة شبكات، وهي على النحو التالي:

وأهم إصلاح للعتاد المادي برز في ظهور ما يسمى بجهاز الإعلام والتسيير الآلي

للجمارك.

يظهر تنظيم إدارة الجمارك في حشد ووضع وتوزيع الإمكانيات والمعدات على الأشخاص

بصفة مدروسة، وكذلك في تبسيط جميع الحركات قصد الحصول على مردودية أكبر¹.

¹- المقرر رقم 19 المؤرخ في 1999/02/3 المتعلق بكيفية وشروط عملية الجمركة بواسطة SIGAD

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يتضح لنا أن دور الجمارك قد تغير عبر محطات تاريخية عديدة وصولاً إلى صورته الراهنة كسلطة مكلفة بإدارة حركة البضائع و الأشخاص عبر الحدود، على الرغم من وضوح الأدوار الرئيسية للجمارك في ميدان التجارة الدولية إلا أنها قد تختلف من إدارة جمركية إلى أخرى في بعض الجوانب مدفوعة باختلاف الأهداف والأولويات التي تسعى البلدان إلى تحقيقها.

وقد شهد العمل الجمركي في مسار تطوره إبرام عدة اتفاقيات دولية مختلفة أبرزها اتفاقية كيوتو، واتفاقية تسهيل التجارة، وكذلك إنشاء النظام المنسق والإدخال المؤقت للبضائع، سعت هذه الاتفاقيات إلى تعزيز كفاءة العمل الجمركي والتعاون عبر الحدود من أجل تجارة مسهلة وآمنة، برعاية المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية.

الفصل الثاني

عموميات حول ميزان المدفوعات

تمهيد:

يشكل ميزان المدفوعات لأي بلد المرآة العاكسة لحالة النشاط الاقتصادي ومؤشراته المرتبطة بقطاع العالم الخارجي - من خلال الموازين الفرعية التي ترتبط به- ومن ذلك إبراز الاحتياطات بالعملة الصعبة، وقدرة ذلك على تمويل الواردات بمبدأ: شهر الاستيراد ومعرفة الديون الخارجية وأهميتها بالنسبة للنتاج الداخلي الخام كما أنه بمثابة قناة فعالة للمعلومات عن اللغز الظاهرة الموازية تفسيرها ومن ثم تقدير الصرف التوازني للعملة، إذ أن للمؤشر العجز والفائض دلالات تسترشد بها الدولة في عملية اتخاذ وتبني القرارات الاقتصادية - إن على المستوى الكلي أو الجزئي - وتبعاً لذلك تتمكن من تعبئة الموارد المتاحة لخدمة التنمية المستدامة في البلد، رغم تضارب الإحصائيات الرسمية أحياناً ولفهم مقاربات إشكاليات الميزان وكذا أبعاد، سنعالج الفقرات الآتي ذكرها بشيء من التحليل والنقد.

المبحث الأول : الإطار النظري لميزان المدفوعات

تحتاج الدول في هذا المضمار إلى وسيلة معلوماتية لتركيز العلاقات الاقتصادية المختلفة للبلد مع بقية العالم , وتعرف هذه الوثيقة في الأدبيات الاقتصادية ب: ميزان المدفوعات , والتوازن في ميزان المدفوعات يعكس درجة الأداء الحقيقي للاقتصاد الوطني متجسدا في استقرار القيمة الخارجية للعملة عبر آلية نظام الصرف المتبع¹

المطلب الأول : مفهوم ميزان المدفوعات وأهدافه

من خلال مطالعتنا المختلفة -حول الموضوع -لاحظنا بعض التناقضات في تعاريف سواء من حيث المصطلحات أو الخلفيات الفكرية , أو الأبعاد , ولذا اخترنا عينة من التعاريف - التي نراها تتطابق مع الحالة الجزائرية - واخترنا منها أربعاً:

الفرع الأول : التعاريف الوظيفية لميزان المدفوعات**التعريف الأول :**

يعبر ميزان المدفوعات عن بيان مصنف بجميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في البلد كالأفراد والمنشآت الحكومية المقيمين في العالم حيث يشار إليهم للسهولة بالأجانب أو غير المقيمين وكذلك خلال فترة معينة من الزمن -عادة سنة ميلادية . يمكن استنتاج تعريف آخر من هذا التعريف هو أن ميزان المدفوعات يعبر عن حساب يتضمن تسجيل التلقائي لكل معاملات الاقتصادية والمالية التي تمت خلال فترة محددة , عموماً تكون سنة واحدة بين المقيمين في إطار بلد معين مع آخرين في بلدان أخرى . هذان التعريفان غير واقعيين إذ لم يرفقا بثلاث توضيحات أساسية كفيلة بمعرفة الحالة الجزائرية في هذا السياق (إشكالية الاقتصاد غير الرسمي) , نتمثل في :

¹- الأستاذ الدكتور الأخضر عزي, إشكالية وأبعاد المدفوعات الجزائري, جامعة محمد بوضياف-المسيلة-الجزائر - ص11-12

1- مفهوم القيم

2- مفهوم المبادلة الاقتصادية الدولية: أي تحويل سند على سلعة اقتصادية أو على تقديم خدمة اقتصادية -أو أكثر من ذلك تحويل سند على الأصول -للمقيمين -بلد ما إلى المقيمين في بلد آخر.

3- النقد المستخدم : تظهر هنا أهمية العملة المستخدمة بين المقيم وغير المقيم داخل البلد أو خارجه- وهنا يتشكل الصرف التوازني أي سعر الصرف للبلد محل الدراسة .

التعريف الثاني:

يعرف ميزان المدفوعات لأي دولة , بأنه سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية خلال فترة زمنية معينة , ومن هذا التعريف المقتضب , يمكننا تبيان عناصر مهمة التالية :

1- يشمل ميزان المدفوعات المبادلات الاقتصادية التي تحدث فقط بين المقيمين محليا , والمقيمين في دولة أجنبية , وهنا يجب تحديد مفهوم المواطن المقيم -بشكل دقيق - .

2- يتعلق ميزان المدفوعات بفترة زمن معينة , وبالتالي فهو يقيس تدفقات الأصول لتلك الفترة .

3- يستخدم في ميزان المدفوعات ما يعرف بنظام القيد المزدوج , يعني ذلك أن أي مبادلة تجارية دولية ستؤثر على الجانب الدائن وعلى الجانب المدين من ميزان المدفوعات .

التعريف الثالث:

ميزان المدفوعات الدولية- لأي بلد - هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد - خلال فترة معينة من الزمن , عادة سنة- أي أن ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقيّة البلدان المتعاملة معه.

التعريف الرابع :

يعرف ميزان المدفوعات وفق - طابع تشكيلي - بأنه ما يعبر عن مجموع التعاملات الاقتصادية والمالية لميزان الحسابات, كما أنه يضيف عمليات نقدية تعويضية للرصيد لأنه وحسب فرضية ميزان المدفوعات المعد حسب طريقة القيد المزدوج يعتبر وسيلة حسابية مفضية دوما إلى التوازن.

اتضح من خلال التعاريف الأربعة - سابقة الذكر - أن هناك شبه اتفاق حول ثلاث نقاط أساسية, تتمثل في : التبادل على أساس عملات متعددة, فكرة القيد المزدوج, وفكرة المقيم وغير المقيم, كما توضح هذه التعاريف الطابع الوظيفي الرئيسي لميزان المدفوعات, وهو عرض الوضع العام النهائي لحساباته سواء أكانت عجزا أم فائضا فيه, ولكل من الحالتين اختيارات يتم الأخذ بها ومعالجة آثارها في الاقتصاد العام للدولة, ففي هذه المقاربة الأخيرة تلاحظ بصمات ما يعرف بتصنيف سنايدر لميزان مدفوعات¹.

الفرع الثاني : أهمية ميزان المدفوعات

يعرض ميزان المدفوعات صورة حقيقية لنشاطات وفعاليات الدولة الاقتصادية من حيث :

1- يعكس ميزان المدفوعات مدى قوة اقتصاد الدولة من خلال حجم كلا من الصادرات

والمنتجات وغير ذلك ..

2- يظهر ميزان المدفوعات القوى التي تحدد أسعار الصرف من خلال فحص آليات

العرض والطلب على العملات الأجنبية وكذا هيكل التجارة الخارجية من خلال حجم المعدلات

ونوع سلع التبادل..

3- يعد ميزان المدفوعات مرجعا أساسيا للبيانات والمعطيات الاقتصادية الواقعية التي

يتخذ على أساسها القرارات المحددة للسياسات النقدية والمالية ..

4- يبين ميزان المدفوعات المركز الذي تحتله الدولة في قائمة الاقتصاد العالمي لذا يعد

من أهم وسائل التحليل الاقتصادي .

¹ - الأستاذ الدكتور الأخضر عزي, إشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري, جامعة محمد بوضياف - المسيلة - الجزائر

5- يساعد ميزان المدفوعات في معالجة أي اختلالات يتم الكشف عنها من خلال بيان وضعية اقتصاد البلد من حيث مواطن قوته ومكامن ضعفه .

6- يقدم ميزان المدفوعات رؤية مزدوجة (محلية وعالمية) لفترة معينة عادة ما تكون سنة. عن طريق فحص العمليات التي تسجل في ميزان المدفوعات والتي تعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته على المنافسة ودرجة استجابته للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي , لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الإنتاج بما فيه العوامل المؤثرة عليه مثل حجم الاستثمارات , درجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف والمستوى العلمي والتكنولوجي ... الخ وغالبا ما يطلب صندوق النقد الدولي من أعضائه تقديم موقف ميزان المدفوعات بصورة دورية لفحصه وبالتالي الحكم بصورة صحيحة على المركز الخارجي للعضو .

الفرع الثالث : أهداف ميزان المدفوعات

- (1) تقديم معلومات عن المدفوعات والمقبوضات الأخرى بالصرف الأجنبي.
- (2) يشير إلى عدم التوازن أو الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحية من الجهات المعنية لإعادة التوازن .
- (3) يستخدم ميزان المدفوعات لقياس اثر المعاملات الاقتصادية الأجنبية على الدخل القومي.

(4) توفير إحصاءات التجارة الخارجية, وقياس تدفق الموارد بين دولة وأخرى.

المطلب الثاني : عناصر ميزان المدفوعات

يتضمن ميزان المدفوعات العناصر الآتي ذكرها:

الفرع الأول: الميزان التجاري

الصادرات والواردات, وفق F.O.B. و C.I.F مع الإشارة إلى أن الغرفة التجارية الدولية C.C.I تضع حوالي 13 مصطلحا ,وهي مصطلحات تجارية دولية – من بينها كل من FOB و CIF – لأجل نمطية التجارة والمالية الدولي , من على أساس أنها جد مستعملة في التجارة الخارجية.

الفرع الثاني: ميزان الخدمات

يتضمن خدمات: السياحة، النقل، التأمينات، الخدمات العامة، وهذه الأخيرة تغطي الحقوق المتعلقة بالملكية الصناعية وحقوق التأليف والعمولات المضاربة.. المقبوضة أو المدفوعة حيث يسجل فيها كذلك تحويلات مداخيل رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج، مثل الأرباح والفوائد ومكافآت الأرباح.... مع الإشارة إلى كون البلدان الغنية مثل أمريكا أو اليابان وهما من البلاد المتميزة بالخاصية الاستثمارية الكبيرة في الخارج، تتجزأ ما يعرف بالمداخل الإحلالية.

الفرع الثالث: ميزان التحويلات متعددة الأطراف

حيث يسجل في جانبه الدائن تحويلات والاستقطابات متأتية من الاقتصاديات الخاصة بالمحولين ومثل التبرعات العمومية وخاصة المقدمة إلى الخارج، أما في الطرف المدين، فيسجل خروج تدفقات اقتصادية مبلورة في شكل مدخرات المهاجرين والتبرعات العمومية وخاصة التي تمت في الخارج، مثلا: التدفقات التي تمت بمناسبة الزلزال الرهيب الذي ضرب منطقة الأضنام الجزائرية سنة 1980، كما يتضمن ميزان العمليات برأسمال ويتشكل من تدفقات رؤوس طويلة الأجل، وحتى تلك المتعلقة بالأجل القصير، حيث تحتوي على ما يلي:

1- ميزان رؤوس الأموال للأجل الطويل

2- ميزان رؤوس الأموال للأجل القصير - غير البنكية -

3- ميزان رؤوس الأموال للأجل القصير - البنكية -

كما أن هناك ميزانا آخر أو بندا مخصصا للخطأ والسهو: يطلق عليه بعض المراجع التناقض الإحصائي... إذ من المعلوم أن عملية جمع الإحصائيات والبيانات التي تشكل الأساس لنشر أرقام ميزان المدفوعات تعتبر بعيدة الكمال، حيث أن تكاليف جمع بيانات ميزان المدفوعات تعتبر كبيرة، و الإجراءات الدقيق التام قد تكون تكلفته مانعة، حتى إذا كانت ممكنة فنيا و ولذلك تقوم الإدارات الحكومية المكلفة بإعداد ميزان المدفوعات في جميع دول العالم بوضع أرقامها جزئيا على المعلومات المجمعة، وجزئيا على التقديرات. وقد توجد المعلومات الأكثر دقة في بيانات الميزان التجاري التي تقوم بدرجة كبيرة على سجلات العملاء، كما تبني

معلومات حساب الرأسمال وأيضا المعلومات عن المدفوعات النقدية على التقارير المعدة بواسطة البنوك التجارية والمؤسسات الأخرى والتي توضح التغيرات في مطلوباتها والتزاماتها إلى الأجنب , وتكون هذه المعلومات موجزة ولا تتلاءم مع معاملات حساب جار معين , وأحيانا ترد الأرقام المدينة والدائنة - لأي معاملة - من مصادر مختلفة * فالكثير من المعاملات قد تهمل من التسجيل كلية , وفي بعض الأحيان قد يسجل الجانب المدين ولا يسجل الجانب الدائن أو العكس , لذلك لابد من إدخال الرقم الذي يجعل الجانبين متساويين , ويسمى هذا القيد التصحيحي: السهو والخطأ أو التناقض الإحصائي , ذلك أنه يوصف هكذا في ميزان المدفوعات , مع الإشارة إلى أن معاملات رأس المال القصير الأجل , غالبا ما يشوبها جمع بيانات فيها شيء من الإهمال , لهذا يرجح أن تكون هي مصدر الخطأ .

المطلب الثالث : مكونات ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات إلى ثلاثة أقسام رئيسية كما هو موضح في الجدول رقم (01):

أولا : حساب المعاملات الجارية.

ثانيا : حساب المعاملات الرأسمالية .

ثالثا : حساب الذهب والاحتياطات النقدية .

الجدول رقم (04): أقسام ميزان المدفوعات

صافي الدائن أو المدين	مدين (-) واردات	دائن (+) صادرات	نوع الحساب
			<p>أولاً: حساب المعاملات الجارية</p> <p>- الحساب التجاري</p> <p>حساب التجارة المنظورة (السلع كالبنترول)</p> <p>حساب التجارو غير المنظورة (الخدمات كالسياحة، التأمين، النقل، دخل الاستثمارات، خدمات حكومية ...)</p> <p>- حساب التحويلات (كالهبات والتعويضات)</p> <p>ثانياً: حساب المعاملات الرأسمالية</p> <p>- حساب رأس المشال طويل الأجل (استثمار مباشر وغير مباشر، قروض طويلة الأجل، رؤوس أموال أخرى)</p> <p>- حساب رأس المال قصير الأجل</p> <p>ثالثاً: حساب الذهب والاحتياطات النقدية</p>

المصدر: رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق ص 151.

الفرع الأول : حساب المعاملات الجارية

وهو ذلك الحساب الذي تسجل به كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة من ملكية المقيمين إلى ملكية غير المقيمين وتفيد قيمتها في عمود (دائن)، وكذلك العمليات الخاصة بانتقال هذه السلعة والخدمات المنظورة وغير المنظورة من ملكية غير المقيمين (وتفيد قيمتها في عمود (مدين))، سواء كان ذلك بمقابل أم بغير مقابل، وعليه فإن الحساب الجاري سيصب ح ثلاث بنود رئيسية هي (السلع والخدمات

الدخل، التحويلات الخارجية بدون مقابل)، وتسجل بالقيم الإجمالية وهو من أكبر حسابات ميزان المدفوعات وأهمها حيث أنه يشمل القطاع الخارجي في الاقتصاد الوطني.¹

وينقسم هذا الحساب بدوره إلى قسمين هما:

1- الحساب التجاري .

2- حساب التحويلات.

1- الحساب التجاري: يتضمن الحساب التجاري كافة العمليات التجارية الدولية التي تتم

بمقابل، بمعنى وجود عائد سواء سلع أو خدمات أو نقود مقابل هذه العمليات، وهو بدوره

يتضمن حسابين آخرين :

- حساب التجارة المنظورة .

- حساب التجارة غير المنظورة.

1-1- حساب التجارة المنظورة: يشمل حساب التجارة المنظورة الصادرات والواردات من

السلع المادية التي تمر عبر الحدود الجمركية للدولة خلال الفترة محل الحساب، فهو يشمل

قيمة السلع أو البضائع المادية والعينية التي تصدرها الدولة إلى الخارج وقيمة تلك التي

تستوردها منه خلال فترة ميزان المدفوعات ذاتها.

1-2- حساب التجارة غير المنظورة: يشمل حساب التجارة غير المنظورة كافة الخدمات

التي تقدمها الدولة إلى الخارج أو التي تحصل عليها من الخارج، مثال ذلك خدمات النقل و

التأمين و السياحة والاستثمار والخدمات الحكومية والمصرفية وغيرها من الخدمات الأخرى .

ففي مجال السياحة يشمل هذا البند مصروفات المسافرين الأجانب داخل الدولة (دائن)

ومصروفات المقيمين عند السفر في الخارج (مدين)، أيًا كان الهدف من السفر السياحة أو العلم

أو العلاج أو العمل.

وينصرف مجال النقل إلى قيمة خدمات النقل البحري والبري والجوي والنهري التي يقدمها

المقيمون لغير المقيمين (دائن) وغير المقيمين إلى المقيمين (مدين)، وقيمة خدمات النقل

¹- سمير فخري نعمة، العلاقات التبادلات بين سعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر

والتوزيع، الأردن، 2011، ص72.

تتضمن ثمن تذاكر السفر ورسوم الموانئ وأجور شحن البضائع وثمان الوقود وغيرها من القيم الأخرى.

أما التأمين فيشمل كافة عمليات التأمين: تأمين على الحياة أو ضد الحوادث أو على الطائرات والسفن أو على نقل البضائع، وقيمة عمليات إعادة التأمين التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة الميزان¹.

ويقصد بدخول الاستثمار خدمات رأس المال سواء أداها رأس المال المحلي للخارج أو أداها رأس المال الأجنبي إلى الداخل.

وتتضمن الخدمات الحكومية كل الخدمات التي تقدمها الحكومة الوطنية أو الحكومة الأجنبية، ومثالها نفقات البعثات الدبلوماسية والسياسية والنفقات الإدارية وكمساهمة الحكومة الوطنية في النفقات الخارج والضرائب التي ينفقها مواطنيها في الخارج... إلخ.

ومن الخدمات الأخرى كذلك حقوق التأليف، وحقوق الملكية التجارية والصناعية، وإيجار الأفلام السينمائية... إلخ.

ويتضح من كافة بنود حساب التجارة غير المنظورة أنها على درجة عالية من الأهمية قد تفوق في بعض الأحيان بنود حساب التجارة المنظورة².

حساب التحويلات:

يخصص هذا الحساب للمعاملات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون أي مقابل، وقد يتم التحويل في صورة سلع وخدمات³.

¹ - إسماعيل محمد دعيس، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، عمان، 2012، ص280

² - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2006، ص97.

³ - محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص176

حيث يشتمل على العمليات الاقتصادية الدولية أو حركات رؤوس الأموال التي لا تنطوي على أخذ وعطاء، أي لا ينتظر منها الحصول على مقابل في الحال أو في المستقبل مثل الهبات والمساعدات الأجنبية التي تدفع دون مقابل والتعويضات مثل تعويضات الحرب.¹

الفرع الثاني : حساب المعاملات الرأسمالية (طويلة وقصيرة الأجل)

يدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيراً في مراكز الدائنية والمديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر والتي تنقسم إلى نوعين :

1- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل :

وهي التي تتجاوز السنة كالقروض طويلة الأجل والاستثمارات المباشرة والأوراق المالية (أسهم وسندات) أي بيعها وشراءها من وإلى الخارج .

2- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل :

وهي التي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية قصيرة الأجل والقروض قصيرة الأجل...إلخ.

وتتم حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل لتسوية ما يحصل بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال طويل الأجل.

الفرع الثالث : حساب الذهب والاحتياطات النقدية

1- تصدير واستيراد الذهب :

في واقع الأمر ليس المقصود بالذهب هنا الذهب المستخدم للزينة كالحلي، وإنما الذهب المستخدم في تغطية الاحتياطات الدولية، ويقصد بالاحتياطات النقدية أي احتياطات الدولة من العملة الصعبة أي العملات المقبولة عالمياً، ويقيد الذهب الخارج من الدولة أو المصدر في جانب الدائن شأنه شأن السلع العادية التي تصدر، حيث يتم الحصول في مقابله على مقابل نقدي وبالتالي نكون دائنين للعالم الخارجي بقيمة هذا الذهب، أما عملية استيراد أو دخول

¹- فتحي أحمد ذياب عواد، ص 214.

الذهب فيقيد في حساب المدين لأننا نكون مدينين للخارج بقيمة هذا الذهب أو تتم تسوية تلك الصفقة بمقابل يدفع للخارج فيقيد في حساب المدين.

2- الاحتياطات النقدية :

أي ما يتوافر لدى الدولة من احتياطي من العملات الدولية الكبرى وحقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي, العملات غالباً ما يكون بمقابل أي مقابل تصدير سلع للخارج وبالتالي تقيد في حساب الدائن, أما خروج النقد الأجنبي لمصلحة غير المقيمين فهذا يؤدي إلى خروج العملة الصعبة وبالتالي تقيد العملة في حساب المدين .

3- حساب السهو والخطأ

في نهاية بيانات ميزان المدفوعات يوجد بند يسمى بند السهو و الخطأ, وهذا البند تقيد فيه أية عمليات تم اغفال قيدها في أحد الحسابات الثلاث السابقة, أو أن يدون فيه تصحيح لقيده خطأ تم في أحد الحسابات الثلاث, وغالباً ما يكون هذا الحساب قليل الشأن, حيث يكون الغرض من التسجيل فيه إحداث عملية توازن ظاهري أو حسابي للميزان¹.

¹ - رضا عبد السلام, العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق, المكتبة العصرية للنشر والتوزيع, مصر

المبحث الثاني : التوازن في ميزان المدفوعات وأسباب اختلاله

إن الحالة الطبيعية لميزان المدفوعات هي التوازن أي تساوي الجانب المدين مع الجانب الدائن, لكن هناك فرق بين التوازن المحاسبي الواجب تحققه في ميزان المدفوعات بأي حال من الأحوال والتوازن الاقتصادي والذي ليس بالضرورة أن يكون متحققا بتحقيق التوازن المحاسبي, ولتوازن ميزان المدفوعات نوعين وهما كالتالي :

1- التوازن المحاسبي:

تتمثل حتمية التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات فيما يلي:

- إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة عجز فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد و أن يكون في حالة فائض وبالقيمة نفسها.
- إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة فائض, فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد و أن يكون في حالة عجز وبالقيمة نفسها.
- إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة توازن , فإن رأس المال بمعناه الواسع لابد و أن يكون في حالة توازن أيضا, ومن هنا يمكن صياغة شروط التوازن الحسابي الدائم لميزان المدفوعاتي على الشكل التالي:

رصيد الميزان التجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهو والخطأ = صفر
أو بمعنى آخر:

رصيد الميزان التجاري = (رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهو والخطأ).

2- التوازن الاقتصادي: إن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لا يغطي جميع بنود

الأصول والالتزامات كما هو الحال في التوازن الحسابي , وإنما يتعلق ببنود معينة في هذه الأصول والالتزامات ذات الطبيعة الخاصة ومن هذه الزاوية فإن التوازن بالمعنى الاقتصادي قد

يتحقق وقد لا يتحقق، ويتحقق التوازن إذا تعادل مفعول القوى بحيث لا يمكن تغييره في أي اتجاه كان.

ومن هنا فإن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات يتعلق بكيفية تحديد عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه.¹ تمر الكثير من الدول في حالات عدم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات سواء في عجز ام فائض وقد يعود ذلك لأسباب داخلية أو لأسباب خارجية، فمثلاً يواجه ميزان المدفوعات عجزاً في حالة النقص في إنتاج محصول رئيسي أو مورد استخراجي لظروف طارئة او اكتشاف بدائل صناعية في الخارج من شأنه تخفيض الصادرات ويؤدي إلى العجز، وقد يكون العجز بسبب ارتفاع مستوى الأسعار في الداخل بدرجة أعلى من ارتفاعها في الخارج مما يعرقل حركة الصادرات ، إما الفائض فيتحقق بازدياد الطلب الخارجي على السلع الوطنية، إما لانخفاض أسعارها أو لجودتها.²

الفرع الأول : التوازن من المنظور الكلاسيكي

تتلخص النظرية الكلاسيكية في أن توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات الأسعار في الداخل والخارج والأمر الذي يؤثر على حجم التصدير والاستيراد.

وتقوم على الفرضيات التالية:

- ثبات أسعار الصرف.
- حرية دخول وخروج الذهب وتحويله إلى عملات والعكس.
- حيادية النقود بحيث لا تؤثر على المتغيرات الاقتصادية بل فقط مستوى أسعار السلع.
- مرونة أسعار الصادرات والواردات .
- مستوى التشغيل الكامل وبالتالي يكون الداخل في أعلى مستوياته .
- مرونة الطلب على السلع والخدمات المنتجة محلياً والمستوردة من الخارج.

¹- شقيري نوري موسى وآخرون، التمثيل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،

2012، ص 201-202

² - Ellsworth, The International Economics, 4ed, Macmillan, New York, 1969-P91-92

وتتطلب هذه النظرية من العلاقات الطردية بين الكتلة النقدية المتداولة وكمية الذهب

إضافة إلى كون أي تغيير في الكتلة النقدية يؤثر على مستوى الأسعار، فالفائض في ميزان المدفوعات تتولد عنه حركة الذهب والاحتياطات النقدية الأخرى باتجاه الدولة صاحبة الفائض لتسويته وبالتالي يرتفع مستوى احتياطاتها الدولية.

مما يجعل مستوى الكتلة النقدية يرتفع هو الآخر مولدا في ذات الوقت ارتفاعا في الأسعار المحلية، وبهذا تصبح أسعار الصادرات مرتفعة مما يؤدي انخفاض حجمها وارتفاع حجم الواردات، ويستمر الوضع إلى أن يحدث توازن في الميزان، أما في حالة عجز فتتولد عنها حركة للذهب والاحتياطات النقدية من الدولة صاحبة العجز باتجاه الخارج لتسوية العجز، وبالتالي ينقص مستوى احتياطاتها مما يجعل مستوى الكتلة النقدية ينخفض وهو الآخر مولدا انخفاضا في الأسعار المحلية فينتعش حجم الصادرات وينخفض حجم الواردات مما يؤدي بالميزان إلى الميل للتوازن.

ويعتبر التقليديون والتقليديون الجدد بين إثبات الأسعار صرف وحرية الصرف، حيث عند الثبات فإن أسعار السلع والخدمات وكذا أسعار الفائدة الداخلية والخارجية هي التي تقوم بدور إعادة التوازن وفي حالة حرية الصرف فأسعار الصرف هي التي تقوم بهذا الدور.

وقد وجهت انتقادات لهذه النظرية تتمثل أساسا في أن فرضياتها غير مطابقة للواقع الاقتصادي الحالي، كما يوجد تناقض بين تحقيق الاستقرار في الأسعار الداخلية وتوازن ميزان المدفوعات، وقد استمر العمل بهذه النظرية حتى الحرب العالمية الثانية إلى أن أتى العالم الاقتصادي "كيتنر" بنظرية الدخل وفسر كيفية إعادة التوازن عن طريق تغييرات الدخل.

الفرع الثاني : التوازن في ظل النظرية الكينزية

ومضمون هذه النظرية أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغييرات في حجم الدخل القومي والتشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الاختلال.

تعتمد النظرية الكينزية في تحليلها لتوازن ميزان المدفوعات على فكرة أساسية وهي أن الاختلال يؤدي إلى تغيير حجم الدخل الوطني ومستوى التشغيل معتمدة في ذلك على ميل

الحدى للاستيراد ومضاعفات تجارية خارجية, فعن طريق المضاعفات تؤثر الصادرات على مستوى الدخل, وهذا الأخير يؤثر على المستوى الواردات عن طريق الميل الحدى للاستيراد, وترتكز هذه النظرية على فرضيات التالية :

- الدخل الوطنى يستقر عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد.

- الأسعار مرنة وتكون في اتجاه تصاعدي فقط .

(وفي تفسيره للتوازن يعتمد كينز على فكرتين أساسيتين للاستيراد ومضاعف التجارة

الخارجية, أما المنيل الحدى للاستيراد فيعبر عن العلاقة بين مقدار التغيير في الواردات, زيادة او نقصانا, و مقدار التغيير في الدخل بالزيادة أو النقصان. فهو بالنسبة بين التغيير في الواردات والتغيير في الدخل القومي, وأما مضاعف التجارة الخارجية فالمقصود به هو نسبة التغيير في الدخل القومي غل ذلك التغيير الذاتي أو الأصلي في الإنفاق الذي تحقق عن تحقيق الفائض أو تسبب في حدوث عجز في ميزان المدفوعات دولة مع دولة أخرى, وهكذا توجد علاقة تبادلية بين الدخل القومي وميزان المدفوعات) ففي حالة الفائض لما تكون الصادرات أكبر من الواردات فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا يزداد مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطنى بمقدار الزيادة في الصادرات المرجحة بمضاعف التجارة الخارجية , هذا الارتفاع في الدخل يؤدي إلى زيادة الواردات عن طريق الميل الحدى للاستيراد وهكذا يميل الفائض إلى الزوال.

فأمل في حالة عجز فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا ينخفض مما يؤدي

إلى انخفاض الدخل الوطنى بمقدار الانخفاض في الصادرات مرجحا مضاعف التجارة الخارجية, وهذا الانخفاض في الدخل ويفضل الميل الحدى للاستيراد يؤدي إلى انخفاض الواردات وهكذا يميل العجز إلى الزوال لكن هذه النظري تجعل العلاقة بين تغير الإنفاق وتغير الدخل تلعب دورا أساسيا لإحداث توازن وتتجاهل العوامل الأخرى, ومن جملة الانتقادات الموجهة ما يلي:

- لا يوجد ضمان لتحقيق توازن تلقائياً بسبب التغيرات الدخل الوطني, إذ يمكن أن يمص الادخار جزء من الزيادة التي حدثت في الدخل .

- تعتمد على التحليل الساكن إذ تغض النظر عن زيادة الطاقة الإنتاجية وتكتفي بالطاقة العاطلة التي افترض كينز وجودها.

وقد يكون من المفيد أن نعقد مقارنة بين النظرية الكنزوية والنظرية الكلاسيكية في توازن ميزان المدفوعات وأهم زوايا التباين بين هاتين النظريتين تتعلق بفروض كل منهما وبالذات الموازنة التي تراها كل من النظريتين.

أولاً: بالنسبة للفروض

تتطلب النظرية الكلاسيكية من فرض التشغيل الكامل للموارد, وهو ما يعنى إن التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد القومي نتيجة لاختلال ميزان المدفوعات تنصرف إلى المتغيرات النقدية كالأسعار والنفقات دون المتغيرات الحقيقية كالدخل والعمالة, وبالمقابل تنطلق النظرية الكنزوية من فرض وجود بطالة في الاقتصاد القومي واستمرار هذا الاقتصاد في وضع التوازن مع وجود بطالة. ولاشك إن الفروض الكنزوية أقرب إلى التصوير للواقع في الدول المختلفة في الوقت الراهن حيث تنتشر معدلات مرتفعة نسبياً للبطالة سواء في الدول النامية والمتقدمة.

تفترض النظرية الكلاسيكية مرونة الأسعار في أي اتجاه صعوداً أو نزولاً, على حين لا تعترف النظرية الكنزوية بإمكانية انخفاض الأسعار وبالذات أسعار عناصر الإنتاج (العمل) عن حد معين.

ثانياً: بالنسبة لآلية الموازنة

1 - ترى النظرية الكلاسيكية أن تغير الأسعار والنفقات يحمل عبء الموازنة نتيجة لاختلال ميزان المدفوعات. وفي المقابل تذهب النظرية الكنزوية إلى أن تغير الدخل والإنتاج والعمالة هو الذي يحمل عبء الموازنة لاختلال ميزان المدفوعات, والحقيقة أن مزيجاً من تغير الأسعار والنفقات وكل من الدخل والإنتاج والعمالة من المتغيرات هو الأقرب إلى الواقع.

2- طبقا للنظرية الكلاسيكية فان من شان الية الموازنة أن تقضي تماما على اختلال

ميزان المدفوعات.¹

الفرع الثالث : توازن ميزان المدفوعات في ظل التدفقات النقدية الدولية

إن نظرية إعادة التوازن الخارجي عن طريق التأثير في الدخل أو الائتمان لا تأخذ بالحسبان أثر التدفقات المالية، ومع ذلك تسهم هذه في المحافظة على توازن المدفوعات الدولية بنفس الدرجة التي تسهم بها تدفقات السلع و الخدمات .وانطلاقا من حالة التوازن في دولة ما لابد من أخذ مسألتين في الاعتبار، الأولى هي احتمال حدوث ردود فعل تشكل تغير تلقائي في التدفقات المالية قادرة على تصحيح هذا التغير، أو تعويضه بحركة مماثلة في رصيد المعاملات الجارية، والثانية هي احتمال أن يعقب التغير المستقبلي في رصيد المعاملات الجارية معوضة في التدفقات المالية.

والتغير التلقائي في التدفقات المالية قد يكون نتيجة استثمارات خارجية طارئة في الدولة، أو نتيجة زيادة المعونات للدول النامية، أو نتيجة ائتمان مصرفي، أو أي نوع آخر من العمليات التي رأيناها سابقا.

إن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع السيولة في البلد الذي حقق فائضا، هذه السيولة تؤدي إلى زيادة العرض من الأموال المتاحة للإقراض مسببة في ذلك انخفاضا في معدلات الفائدة، وبالتالي خروج رؤوس الأموال من البلد ومن ثم الإسهام في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات أما العجز في الميزان فيؤدي إلى انخفاض السيولة ثم انخفاض عرض رؤوس الأموال وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة مما سبب دخولا لرؤوس الأموال اتجاه البلد صاحب العجز وبهذا يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.

رغم أن آليات التسوية تبدو منطقية إلا أن الفرضيات التي تركز عليها أصبحت غير محققة حاليا، كون أن الاختلال وزيادة حدة آثارها السلبية.

¹- الأستاذ، غيبة حيدر، التجارة الدولية وميزان المدفوعات - القاهرة - 1966

لذا لا بد من اللجوء إلى حلول أخرى تتمثل في إجراءات تتخذها السلطات النقدية لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات هذه الإجراءات تتمثل في سياسات التسوية والتعديل والتي تختلف عن آليات التسوية التلقائية في كونها تكون من طرف السلطات وليست قوى السوق.

المطلب الثاني: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

هناك عدة أسباب تؤدي لاختلال في ميزان المدفوعات نذكر منها ما يلي:

الفرع الأول: التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية

توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف العملة للبلد فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات . أما إذا تم تحديد سعر الصرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسيع الصادرات مقابل تقلص الاستيرادات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان، لذلك هذه الاختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية والتي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان.

الفرع الثاني: أسباب هيكلية وأسباب دورية

1- أسباب هيكلية:

وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة، وهذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية)، حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية كتغير أذواق المستهلكين وانصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.

2- أسباب دورية:

وهي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج والدخول والأثمان وتزداد معدلات البطالة، فتتكمش الاستيرادات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض، وفي فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الأثمان والأجور والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات، ويلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول، كما تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى وتنتقل هذه التقلبات الدورية عن الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى (الشركاء التجاريين) عن طريق مضاعف التجارة الخارجية، وتتأثر بالتالي موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار والدخول فيها.

الفرع الثالث : الظروف الطارئة

قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها وقد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات القطر كذواق المستهلكين محليا ودوليا، فهذه الحالات ستؤثر على صادرات القطر المعني الشيء الذي ينجر عنه انخفاض فير حصيله هذه الصادرات المقدره بالنقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحولات رأسمالية إلى خارج القطر مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

من الأسباب الأخرى التي قد تنشأ عنها اختلالات في ميزان المدفوعات كانخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج، لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة وتهدف هذه البلدان من هذا إلى رفع مستوى الاستثمار الذي غالبا ما يتجاوز طاقتها من الادخار الاختياري، ويترتب عن هذا التفاوت بين مستوى الاستثمار ومستوى الادخار اتجاه نحو التضخم، وهو اتجاه مزمن إذ انه سنة بعد سنة ونتيجة لهذا

التضخم ونظرا لزيادة واردات هذه الدول المتطورة فإنها تعاني عجزا دائما أو مزمنا في ميزان مدفوعاتها، وتمول هذه الاستيرادات بقروض طويلة الأجل معقودة مقدما¹.

المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات

توجد عدة عوامل تؤثر على ميزان المدفوعات نذكر منها:

الفرع الأول: التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي

1- التضخم:

يعرف التضخم بأنه ارتفاع ملموس ومستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والتدهور الملازم له في القوة الشرائية للعملة ويقصد بالملموس بأن يكون الارتفاع في الأسعار واضحة ومحسوسة للمجتمع، ويتميز بالاستمرارية فيكون ممتد إلى فترة من الزمن². حيث يؤدي بدوره لارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا مقارنة بالأسعار العالمية، ما يجعل الصادرات تنخفض وتزداد الواردات في نفس الوقت، نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية³.

2- معدل نمو الناتج المحلي:

يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية، والمقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية محددة بسنة، أو هو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد خلال فترة زمنية محددة في السنة،.... هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجها سواء كانت وطنية

¹- كاظم عبادي الجاسم، جغرافية التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص108

²- صالح أويابة، عبد الرزاق خليل، أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات "دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد 02، الجزائر، 2018، ص166

³- حاجي سمية، مفتاح صالح، السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الجزائري 1990-2014، مجلة الدراسات

الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، جامعة الوادي، 2016، ص66

أم الأجنبية، حيث تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات، ويحدث العكس في حالة انخفاض الدخل، إذ ينخفض الطلب على الواردات¹.

الفرع الثاني: الاختلاف في أسعار الفائدة

تعرف الفائدة على أنها الثمن أو المكافأة التي يتحصل عليها المستهلك لقاء تخليه المؤقت عن جزء من الدخل واستثماره لفترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى سعر الفائدة هو السعر الذي يدفعه البنك المركزي على إيداعات البنوك التجارية، سواء أكان استثمارا لمدة ليلة أم لمدة شهر أو أكثر، ويعد هذا السعر مؤشرا لأسعار الفائدة لدى البنوك التجارية التي ينبغي ألا تقل عن سعر البنك المركزي².

حيث يبدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى ارتفاع رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلية يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعيرين³.

¹ - طوال هبة وآخرون، سجل وفتيات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة البناء الاقتصادي، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019، ص6

² - آسيا بوعنان، دراسة العلاقات بين سعر الفائدة، سعر الصرف والطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري (1983-2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016، ص6

³ - جميات عادل، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000 - 2016)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمود بوضياف، المسيلة، 20018-2019، ص11.

الفرع الثالث: سعر الصرف والعرض والطلب على العملة:

يعرف سعر الصرف بأنه سعر عملة بعملة أخرى وهو نسبة مبادلة عملتين, فأحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها, ويعرف سعر الصرف كذلك بأنه سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدة من العملة المحلية, أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية¹.

ولميزان المدفوعات علاقة وثيقة بالعرض والطلب على العملة, وبين سعر صرفها, حيث أن زيادة كمية المعروض النقدي للعملة على الكمية المطلوبة منها تؤدي لانخفاض سعرها, بمعنى انخفاض قيمتها مقارنة مع العملات الأخرى, مما يترتب عليها حدوث تخفيض الكمية المعروضة من العملة وزيادة الطلب عليها, خاصة وأن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات (زيادة الطلب على العملة لانخفاض سعرها) ونقص في حجم الواردات (نقص في عرض العملة المحلية), لكن ليس الضروري وجود علاقة بين العجز في ميزان المعاملات الجارية وهبوط قيمة العملة (سعر الصرف).

حيث أن هناك إمكانيات زيادة الطلب والعرض على العملة الوطنية لأسباب لا تتعلق بتجارة السلع والخدمات, فتحركات رؤوس الأموال قد تكون مصدر العرض العملة الوطنية وطلبها في سوق العملات الدولية, ففي حالة رغبة الأجانب في الاستثمار خارج الاقتصاد الوطني يلجأ المواطنون إلى الحصول على العملة الأجنبية.

ولذلك فإن لتغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات حيث يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة على خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين, وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف على زيادة القدرة التنافسية للصادرات, ويجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

¹ - بعاول نوفل وآخرون, قياس أثر سعر الصرف على نسبة ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي "دراسة حالة الجزائر (2000-2018), مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية, العدد 02, جامعة العربي بن المهدي, الجزائر, 2020,

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نستنتج أن هناك مجموعة من الآليات التي تسمح بإعادة التوازن لميزان المدفوعات إما عن طريق الأسعار أو الدخل، فالتوازن في ميزان المدفوعات لا يعني توازن الجانب الدائن والمدين فحسب، بل بشرط ألا تتحقق هذه الحالة عن طريق سريان أوضاع اقتصادية غير ملائمة (مثل انخفاض مستوى الإنتاج والتشغيل وتدهور معدل التبادل الدولي أوتدني معدل نمو الدخل القومي)، أو اللجوء إلى تقييد المعاملات الخارجية، ذلك انه إذا تحقق التعادل بين الجانب الدائن والمدين في ميزان المدفوعات عن طريق تصاعد معدلات البطالة وانخفاض مستوى الدخل والإنتاج، فإن من شأن ذلك أن يخفض مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع. ولذلك لا يمكن أن نسمي هذا التعادل الذي يتم عن هذا الطريق توازنا وعادة ما يطلق علي هذه الحالات الاختلال المستتر، لان الظاهر للعيان أن هناك توازنا في ميزان المدفوعات، في حين أن إمعان النظر يكشف النقاب عن حالة اختلال، لذلك فالآليات السابقة (الأسعار والدخل) بما لها من ايجابيات وسلبيات تحاول السير بميزان المدفوعات باتجاه التوازن غير آخذة بعين الاعتبار أحيانا ببعض العوامل الداخلية والخارجية.

الفصل الثالث

الإصلاحات الجمركية وأثرها

على ميزان المدفوعات الجزائري

تمهيد:

يرتكز الإصلاح الجمركي في الجزائر على تطوير الإدارة الجمركية، وتبسيط وتسهيل إجراءات جمركة البضائع بهدف تسريع عمليات الإفراج الجمركي عن السلع والبضائع، الذي يعد مؤشر على تحقيق هدف التسهيل التجاري. فهو مطلب أساسي للمنظمات الدولية، خصوصا منظمة الجمارك العالمية WTO ومنظمة التجارة العالمية WCO، كما يهدف الإصلاح إلى تنفيذ السياسة التجارية الحكومية، والمحافظة على المصدر الأول لموارد الدولة المالية، وتستمر جهود الجزائر في الإصلاح الجمركي، بعد سنوات عديدة من انطلاق الإصلاح، بالتركيز على القضايا الرئيسية الثلاثة التسهيل التجاري و الأمن، تحسين تحصيل الجباية الجمركية وتطوير الموارد البشرية والالتزام الجمركي، ذات الأهمية الأكبر في التأثير على الكفاءة وفعالية العمل الجمركي، بغض النظر عن المداخل التنظيمية الأخرى. صحيح أن معايير الخدمة الجمركية بالجزائر ذات مستويات منخفضة، وهي بعيدة كثيرا عما تقتضيه القواعد الدولية، بل بعيدة حتى عن المستويات الإقليمية. لكن أمام الإدارة الجمركية فرص لتضطلع بمهامها، بطريقة أفضل على حدودها الدولية.

المبحث الأول: إصلاح الأنظمة الجمركية

أدى الأسلوب المتبع للتنمية منذ الاستقلال - في الجزائر - إلى طريق مسدود, حيث تميز بمركزية التخطيط وسوء التسيير ما أوقع البلاد في أزمة المديونية, ولهذا قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية في مجال التجارة الخارجية, بدمج مفهوم العولمة في اقتصادها وتحسين مستوى تبادلها الخارجي ورفع قدرتها التنافسية, خصوصا أنها تسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة, عن طريق تحرير تجارتها الخارجية وإجراء عدة إصلاحات من بينها إصلاح النظام الجمركي الذي يلعب دورا مهما في حماية الاقتصاد الوطني .

المطلب الأول: الأنظمة الاقتصادية الجمركية

عرفت الأنظمة الجمركية الاقتصادية تغيرات هامة خصوصا في السنوات الأخيرة, بحيث كان سابقا الحديث عن الأنظمة التوقيفية والتي كانت تدل على المهمة الجبائية لإدارة الجمارك, ولكن مع تطور التجارة الخارجية كان لزاما على إدارة الجمارك ممارسة مهام اقتصادية إلى جانب المهام الجبائية ومن هنا ظهرت الأنظمة الجمركية الاقتصادية بمفهومها وخصائصها. تسمح الأنظمة الجمركية الاقتصادية بتخزين البضائع وتحويلها واستعمالها وتنقلها مع الاعفاء من الحقوق الجمركية والرسوم الداخلية للاستهلاك وكذا من الحقوق والرسوم الأخرى ومن إجراءات الحظر الاقتصادية التي يمكن أن تخضع لها. تنقسم هذه الأنظمة إلى أربع (4) أقسام : التنقل, التخزين, الاستعمال, التحويل.

تعتبر الأنظمة الجمركية الاقتصادية آليات تهدف إلى تعزيز تطور بعض النشاطات الاقتصادية (التصدير) وتقوية الإمكانيات التنافسية للشركات في الأسواق الخارجية بفضل المزايا التي تقدمها على الصعيدين المالي والاقتصادي.

- على الصعيد المالي:

توقيف الحقوق والرسوم أو الاعفاء منها أو تسديدها.

- على الصعيد الاقتصادي:

التمويل بمستلزمات الإنتاج بأقل التكاليف.

تحسين القدرات التنافسية للشركات من خلال تقليل تكاليف الإنتاج.
تعزيز بعض النشاطات الصناعية لاسيما تلك المتعلقة بالتصدير.

الفرع الأول: مفهوم الأنظمة الجمركية الاقتصادية

عرف كلود بار وهنري تريمو هذه النظم كما يلي: "على أنها أنظمة موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية (الاستيراد والتصدير) ولا يمكن معرفة مردودها النهائي إلا إذا كانت البضاعة تتوفر على بعض الالتزامات التي تتغير حسب الأنظمة كذلك".¹

بالنسبة للمشرع الجزائري سبق وأن أعطى مفهوم النظم الجمركية الاقتصادية بتوضيح دورها على أنها أنظمة تمكن من تخزين البضائع وتحويلها واستعمالها أو تنقلها بتوقيف الحقوق الجمركية والرسوم الداخلية للاستهلاك وكذا كل الحقوق والرسوم الأخرى وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي الخاضعة لها.²

يستخلص مما سبق أن النظم الجمركية الاقتصادية هي مجموع التدابير والإجراءات التي تخص السلعة البضائع خلال عملية التصدير والاستيراد تعمل من جهة على تشجيع المتعاملين الاقتصاديين بوضع تسهيلات ومن جهة أخرى تحمي الاقتصاد الوطني بوضع أطر محددة يجبي احترامها، علما أن المشرع استثنى من وضع تحت هذه النظم البضائع المقيدة أو المحظورة على أساس اعتبارات متعلقة بالأخلاق أو النظام العام أو الأمن العمومي أو النظافة والصحة العموميين، أو على اعتبارات بيطرية أو متعلقة بأمراض النباتات أو خاصة بحماية البراءات وعلامات التصنيع وحقوق المؤلفين وحقوق إعادة الطبع مهما كانت كميتها أو بلد منشئها أو بلد مصدرها أو بلد اتجاهها.³

الفرع الثاني: أنواع الأنظمة الجمركية الاقتصادية

بالرغم من كل المميزات التي تشترك فيها الأنظمة الجمركية الاقتصادية، إلا أنها تنقسم ببعض الاستثناءات الخاصة بكل نظام.

¹- Claud .J Berr et Henri TREMEAU ; le droit douanier.2 édition. PARIS ; LGDJ ; 1981 ;P230.

²- المادة 115 مكرر من قانون 07/79 المؤرخ في 1979/07/21 المتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم

³- المادة 116 من قانون 07/79 المتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم

1- نظام العبور:

إن نظام العبور هو نظام تعفى فيه البضائع العابرة من الرسوم الجمركية، لأنها لا تدخل السوق المحلي و هو من جهة ثانية مشجع قوي لحركة النقل¹ وكل البضائع تصلح للعبور ما عدا المحرمة دوليا، أو المتجهة إلى دولة عدوة² وقد نص عليه المشرع في المادة 125 من قانون الجمارك: " العبور هو النظام الجمركي الذي توضع فيه البضائع تحت المراقبة الجمركية المنقولة، من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي آخر برا أو جوا مع وقف الحقوق والرسوم، وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي³.

ولقد أوقفت المادة 127 من قانون الجمارك، الاستفادة من نظام العبور، على اكتتاب الملتزم تصريحا مفصلا يحتوي على الالتزام مكفول يلتزم بموجبه⁴، تحت طائلة العقوبات بتقديم البضائع المصرح بها إلى المكتب المحدد، وبترخيص سليم وفي الآجال المحددة، وعبر الطريق المعلن و أن أي إنقاص من البضائع الخاضعة لنظام العبور يشكل جريمة تهريب⁵.

2- نظام المستودع الجمركي

المستودع الجمركي " هو النظام الجمركي الذي يمكن من تخزين البضائع تحت المراقبة الجمركية في المحلات المعتمدة من طرف إدارة الجمارك، وذلك مع الوقف للحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي⁶.

¹ - مبروك المصري، مصادرة البضائع المهربة، دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والفقہ الإسلامي، رسالة دكتوراه في الشريعة الإسلامية، غير منشورة، كلية أصول الدين، جامعة الجزائر، سنة 1999-2000، ص.46.

² - قرار مؤرخ في 9 مارس 1988، يتضمن ضبط قائمة البضائع التي تستفيد من نظام العبور الجمركي، الملغى بالقرار المؤرخ في 23 فبراير 1999، المحدد لكيفيات تطبيق المادة 126 من قانون الجمارك.

³ - المادة 02 من المقرر 20 مؤرخ في 3 فبراير 1999.

⁴ - المادة 2 من المقرر 20 مؤرخ في 3 فبراير 1999.

⁵ - بن الطيبي مبارك، التهريب الجمركي ووسائل مكافحته في التشريع الجزائري، 2010/2009، ص109

⁶ - المادة 129 من قانون الجمارك

وحسب التعريف الصادر عن المنظمة العالمية للجمارك, فإن المستودع الجمركي: " يعني الإجراء الجمركي الذي تخزن بموجبه السلع المستوردة تحت المراقبة الجمركية في مكان مخصص لذلك الغرض (مستودع جمركي) دون دفع رسوم الاستيراد والضرائب¹.

3- نظام القبول المؤقت:

يقصد بعبارة القبول المؤقت ; الإجراء الجمركي الذي يمكن بمقتضاه إدخال بضائع معينة إلى المنطقة الجمركية بإعفاء مشروط من رسوم وضرائب الاستيراد كلياً أو جزئياً, يجب أن تستورد تلك البضائع لغرض معين بقصد إعادة تصديرها, خلال مدة محددة ودون أن تخضع لأي تغيير عدا الاستهلاك العادي في القيمة بسبب استعمالها².

إن نظام القبول المؤقت المتعلق بالأنشطة التجارية, نظام يسمح في ظل شروط معينة استيراد بضائع داخل الإقليم الجمركي بإعفاء كلي أو جزئي من دفع الحقوق والرسوم الجمركية وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي, مع الالتزام بإعادة تصديرها في أجل معين ومحدد مسبقاً وذلك يتم على حالتها دون أن تطرأ عليها تغييرات باستثناء النقص العادي للبضائع نتيجة لاستعمالها ونفس هذا المعنى يستنتج من مفهوم المادة الأولى فقرة 1 من اتفاقية اسطنبول 1990.³

¹ - "régime de l'entrepôt de douane": le régime douanier en application duquel les marchandises importées sont stockées sous contrôle de la douane dans un lieu désigné à cet effet (entrepôt de douane) sans paiement des droits et taxes à l'importation ". CONVENTION INTERNATIONALE POUR LA SIMPLIFICATION ET L'HARMONISATION DES REGIMES DOUANIERS. <http://www.wcoomd.org/fr> . Le 21/ 11/

² - Idir Ksour . les règimes douanier edition G.A.L, Alger, 2007, p 236

³ - مرسوم رئاسي رقم 98-3 المؤرخ في 12 جانفي 1998, يتضمن التصديق على الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالقبول المؤقت المبرمة بإسطنبول بتاريخ 26 يونيو سنة 1990, الجريدة الرسمية رقم 02, الصادرة بتاريخ 14/01/1998.

4- نظام إعادة التموين بإعفاء

يقصد بإعادة التموين بالإعفاء النظام الجمركي الذي يعفى تماما أو جزئيا من الضرائب والرسوم الجمركية استيراد بضائع متجانسة من حيث جنسها ونوعيتها وخصائصها التقنية مع البضائع التي طبقت في السوق الداخلية واستعملت للحصول على منتجات سبق تصديرها بشكل نهائي¹، ويسمى هذا النظام كذلك نظام التصدير المسبق².

وعليه يسمح هذا النظام باستيراد بضائع متجانسة من حيث نوعيتها وجودتها وخصائصها التقنية مع البضائع التي أخذت في السوق الداخلية واستعملت للحصول على منتجات سبق تصديرها بشكل نهائي وهذا الاستيراد يكون بالإعفاء من الحقوق والرسوم بشرط³:

- تبرير التصدير المسبق للبضائع.

- الوفاء بالالتزامات الخاصة المحددة من قبل إدارة الجمارك، مسك سجلات أو محاسبة حسب المادة التي تمكن من التحقق من صحة طلب الإعفاء من الحقوق والرسوم.

ولا يمتد هذا الإعفاء للبضائع التي تلعب دورا ثانويا في عملية الإنتاج⁴، ويجب على المصدر تقديم الطلب لرئيس مفتشيه الأقسام خلال 06 أشهر بعد عملية التصدير ويمكن تمديد هذا الأجل لمدة سنة في حال تقديم المصدر للمبررات⁵.

5- نظام المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية

يعتبر هذا النظام وسيلة لتقليص تكاليف الإنتاج وتخفيف العبء الجبائي عن المؤسسات الوطنية، تهدف إلى تحفيز الأعوان الاقتصاديين وتنشيطهم.

وقد تطرقت المواد 165 إلى 171 قانون الجمارك إلى هذه المصانع على أنها وحدات ذات طابع صناعي، تستفيد منتجاتها من امتيازات جمركية أو جبائية و أن إدارة الجمارك تتولى

¹ - المادة 186 من قانون الجمارك.

² - مقنعي فتيحة، اتجاهات تطوير وتحديث إدارة الجمارك في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في التجارة الدولية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، 2009/2008، ص72

³ - المادة 187 من قانون الجمارك

⁴ - المادة 2 من المقرر رقم 15 المؤرخ في 3 فبراير 1999، المحدد لكيفيات تطبيق المادة 17 من قانون الجمارك.

⁵ - المادة 5 من المقرر رقم 15 المؤرخ في 3 فبراير 1999، المحدد لكيفيات تطبيق المادة 17 من قانون الجمارك.

الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

التطبيق الكامل أو الجزئي للنصوص التي تتعلق به، على أساس أنه يمكن أخذه كمستودع تحويل، معدا أساسا لعمل المؤسسات التي تقوم باستخراج وتصنيع المحروقات سائلة أو غازية. يستفيد من هذا النظام كل شركة مقيمة على الإقليم الجمركي الجزائري تمارس تحت المراقبة الجمركية بما يلي¹:

- استخراج وتجميع ونقل زيوت خام من البترول أو المعادن الزفتية وغازات البترول و المحروقات السائلة أو الغازية.
- معالجة و تصفية زيوت خام من البترول أو المعادن الزفتية وغازات البترول و المحروقات الغازية الأخرى قصد الحصول على المنتجات البترولية والمنتجات وما يماثلها.
- تجميع المحروقات الغازية.
- إنتاج أي بضاعة كيميائية أو بيتر وكيميائية صلبة أو سائلة أو غازية انطلاقا من البترول .

- على أنه تقبل هذه البضائع عند دخولها إلى المصنع الخاضع للرقابة مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي².

6- نظام التصدير المؤقت

يقصد بالتصدير المؤقت النظام الجمركي الذي يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع المعدة لإعادة استيرادها بهدف معين في أجل محدد دون تطبيق تدابير الحظر ذو الطابع الاقتصادي وذلك إما :

- على حالتها دون أن يحدث لها تغيير ، باستثناء النقص العادي نتيجة استعمالها .
- بعد تعرضها لتحويل أو تضييع أو تصليح في إطار تحسين الصنع³.

¹- المادة 165 من قانون الجمارك

²- المادة 166 من قانون الجمارك

³- المادة 193 من قانون الجمارك

ويتوقف تعيين نظام التصدير المؤقت على اكتتاب تصريح لدى الجمارك بالتصدير المؤقت يتضمن تعهدا بإعادة الاستيراد¹، كما أن الانتفاع منه يكون اعتمادا على طلب مسبق مبين فيه نوع الاستعمال أو التصنيع أو التصليح أو الاستيراد التحويلي الذي ينبغي أن يطرأ على هذه البضائع في الخارج².

الفرع الثالث: التسهيلات والامتيازات المقررة في النظم الجمركية الاقتصادية

إن سعي الجزائر للانضمام إلى المؤسسات الدولية جعلها تعمل على تجسيد شروط هذه الأخيرة، أين دفع بالمشروع الجزائري إلى وضع نظم جمركية تتناسب ونشاطات المؤسسات الصناعية والتجارية بهدف المساهمة لتطوير الاقتصاد الوطني وكسر القيود لتحرير التجارة الخارجية عن طريق وضع مجموع التسهيلات الجبائية الداخلية و في إطار الاتفاقيات الدولية كما اعتمد على مجموع من الإجراءات القانونية و الإدارية الهادفة للتقليل من التكاليف اللوجيستية وتسريع عمليات الجمركة.

1- التسهيلات الجبائية الداخلية وفي إطار الاتفاقيات الدولية

لعب التشريع الجمركي دور كبير في هذا المجال بوضع سياسة داخلية هادفة إلى التخفيف من الأعباء الجبائية وأخرى خارجية بإبرام اتفاقيات دولية تفضيلية ترمي إلى كسر القيود الجمركية

أولا - الامتيازات الجبائية الداخلية:

لقد عمل المشرع على وضع تفضيلات تخص كل نظام جمركي على حدى بين الاعفاء والتخفيض وإلغاء للحقوق والرسوم الجمركية بهدف التشجيع على الاستيراد والتصدير وبالتالي تجسيد الانفتاح التجاري، فقد عمل على تخفيض التكاليف خاصة أثناء استيراد السلع والمواد التي توجد في السوق الوطنية، بل أقر في بعض الحالات عدم فرض الرسوم والحقوق الجمركية حتى يجعل من الإنتاج الوطني أقل تكلفة، بالرجوع لنظام إعادة التموين بالإعفاء يسمح

¹- المادة 6 من المقرر 13 المؤرخ في 3 فبراير 1999، المحدد لكيفيات تطبيق المادتين 193 و 195 من قانون الجمارك.
²- لحمش المهدي، النظام الجمركي ومسار تطوره في الجزائر، الفترة 1962 - 2002، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2004، ص.171.

الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

للمؤسسات بإسترداد البضائع مع إعفائها من الحقوق والرسوم قصد وضعها للاستهلاك في السوق الداخلية إذ يعتبر نظام فعال بفضلها يتم التخفيض من الأعباء وتكاليف الإنتاج و أعباء التمويل، هذا الاعفاء مس كذلك الرسوم والحقوق التي ت دخل في دائرة نظام النقل على طول الساحل و تلك البضائع المنتجة بالمصانع الخاضعة للمراقبة الجمركية وفق المادة 167 من قانون الجمارك¹، أما فيما يتعلق بنظام العبور الجمركي فإن وضع البضائع تحت المراقبة 22 الجمركية يؤدي لاتخاذ تدبير وقف الحقوق والرسوم هذا ما نصت عليه المادة 125 من قانون الجمارك كما يظهر بوضوح الطابع الامتيازي الجبائي من خلال نظام المستودع الجمركي أين يتم تعليق دفع للحقوق أو الرسوم الجمركية مادامت البضائع في المستودع أن الدفع يشترط فقط عند الخروج ، مما يبقي المخزونات تحت تصرف المؤسسات في أي وقت تريد استعماله .

ثانيا - تسهيلات جبائية في إطار اتفاقيات دولية:

بهدف التشجيع على الانفتاح التجاري تم إقرار مبدأ فرض نسب و حقوق جمركية منخفضة في إطار الاتفاقيات التفضيلية الثنائية أو المتعددة الأطراف،نخص بالذكر في هذا الإطار اتفاقية تيسير المبادلات والخدمات المتعلقة بالتجارة أساسها ما قرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في 1978/02/22 وتمت المصادقة عليها بتونس في 1981/02/10 ليتم تبني المشروع في سنة 1997 يهدف إلى وضع منطقة تبادل حر مدة 10 سنوات ابتداء من جانفي 1998 مع التخفيض في الحقوق الجمركية بنسبة 10 بالمائة لكل سنة، علما أن الجزائر التزمت بالبرنامج التنفيذي،و في شهر أوت 2004 أعلنت رسميا الانضمام بالمرسوم الرئاسي 223 يتضمن المصادقة على الاتفاقية أين تقدمت الجزائر بملف الانضمام للمنظمة العربية للتبادل الحر لدى الأمانة العامة للجامعة العربية في 2008/12/31 أين بدأت تستفيد من الإعفاءات للحقوق الجمركية ابتداء من 2009/01/01.²

¹- المادة 167 من قانون 07/79 المتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم.

²- موقع وزارة التجارة وترقية الصادرات (commerce.gov.dz), منقول عن الصفحة الرئيسية تحت عنوان منطقة التبادل العربي الحر.

2: التسهيلات الإجرائية:

لمسايرة عجلة الانفتاح التجاري وترقية فرص الاستثمار وتنفيذا لبنود المنظمة العالمية للجمارك، كان لابد من تدخل التشريع والتنظيم الجمركي لوضع إجراءات هادفة لتبسيط وتعجيل إجراءات الجمركة وهذا ما تجلّى في التصريح المفصل والرواق الأخضر مع اعتماد الأنظمة المعلوماتية ذات الفعالية.

أولاً- التصريح المفصل:

حاول المشرع الجزائري تبسيط إجراءات الجمركة لإضفاء مرونة وفعالية فيما يخص التصريح الجمركي أين سمح بإعداده إلى حين وصول البضاعة، ففي هذه الحالة وقبل فتح الطرود يمكن تقديم تصريح للاطلاع بناء على ما يسمى "رخصة الفحص" حتى يتسنى للمصرح من استيفاء المعلومات الكافية فيما يخص النوع التعريفي للبضاعة ثم فيما بعد يقوم بتحرير التصريح المفصل¹، كما تبنى المشرع إمكانية تقديم تصريح غير كامل "تصريح مؤقت" بشرط تحرير تعهد بتقديم لاحقاً الوثائق الناقصة أو استكمال هذا التصريح في الآجال المحددة من طرف إدارة الجمارك، وأضفى المشرع مرونة كبيرة فيما يخص التصريحات ذات قابلية التعديل في حالة التصريح المسبق إلى غاية وصول البضاعة أين منح للمصرح الوقت اللازم لتقصي المعلومات الخاصة بها، إذ يمكن له إلغاء التصريح وفق الحالات التي حددها القانون سواء في مرحلة الاستيراد أو التصدير و هذا ما تضمنته المادة 89 مكرر من قانون الجمارك² ولإعطاء أكثر سرعة لعملية الجمركة اعتمد المشرع وسيلة اكتتاب التصريحات بالطريق الإلكتروني و هذا يعد في صالح المتعامل الاقتصادي و وفق المادة 76 مكرر من قانون الجمارك.

ثانياً- اعتماد الرواق الأخضر (Le circuit vert)

إن المبدأ في الرواق الأخضر الرفع الفوري للبضائع من طرف المتعاملين الاقتصاديين بعد إيداع التصريح المفصل و هذا دون إجراء الرقابة السابقة للبضائع، غير أن هذه الرقابة لم

¹ - المادة 84 من قانون 07/79 المتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم.

² - المادة 89 من قانون 07/79 المتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم

الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

تلغ بصفة نهائية بل تحولت من رقابة سابقة إلى لاحقة بهدف عقلنتها و جعلها ذات فعالية أكثر كل هذا في إطار تسريع إجراءات الجمركة¹.

ومن أهم شروط الاستفادة من امتيازات هذا الرواق لابد من امتلاك المستفيد منه محاسبة تحليلية شفافة إلى جانب التمتع بسيرة جبائية حسنة، مع الأخذ بعين الاعتبار منشئ البضاعة ومدى حساسيتها للغش والتهريب...

إن امتياز الرواق الأخضر لديه دور كبير في تبسيط و تسريع إجراءات الجمركة إذ يقوم على تقنية تسيير المخاطر هذا ما ينقص العبء على إدارة الجمارك، خاصة وأن اتفاقية كيوتو نصت على هذه التقنية في الفصل السادس من الملحق العام تحت عنوان الرقابة الجمركية كما يلي: "على إدارة الجمارك أن تستخدم إدارة المخاطر في تطبيق الرقابة الجمركية"، مما يسمح لإدارة الجمارك الاستعمال الجيد للوسائل والموارد البشرية ويسمح للمتعامل الاقتصادي الاستفادة من إجراءات جمركة أكثر مرونة وسرعة وملائمة في الإجراءات الجمركية.

ثالثا - استعمال الأنظمة المعلوماتية :

نصت اتفاقية كيوتو في ملحقها العام (الفصل السابع) تحت عنوان استخدام تقنية المعلومات ما يلي: "على إدارة الجمارك استخدام تقنية ا لمعلومات لمساندة العمليات الجمركية حيثما كانت أوفر تكلفة وأكثر كفاءة للجمارك وقطاع التجارة." انطلاقا من هذا المبدأ اعتمدت الجزائر على نظام الإعلام و التسيير الآلي (SIGAD) فهو نظام يعالج ملفات الجمركة بغرض تسريع العملية وإضفاء طابع الشفافية في ا لمعاملات والتوجه نحو عمليات جمركة عن بعد دون عناء التنقل لإدارة الجمارك، أين تم اعتماد لأول مرة في سنة 1995، وعملت الإدارة على زيادة توسيعه وربطه مع الإدارات الجمركية ومن أهم أهدافه تسريع المعالجة الجمركية للملفات عن طريق تبسيط و اختصار الإجراءات الجمركية و ترشيد عمليات الرقابة زيادة الشفافية في المعاملات التجارية لمسايرة التطور الحاصل في الأنظمة الم معلوماتية تمت دراسة جميع نقائص نظام SIGAD لمدة تزيد عن 08 أشهر على أساسها سعت الجزائر إلى إدخال

¹ - عروج عبد الباسط، أثر التسهيلات الجمركية على أداء المؤسسات في ظل العلاقة بين المؤسسة والجمارك، رسالة ماجستير علوم اقتصادية وعلوم التسيير فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 2008/2008، ص38.

نظام معلوماتي كوري ابتداءً من سنة 2019، أين تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الجمارك الجزائرية والكورية للاستفادة من تجربة هذه الأخيرة بهدف تقليص آجال الجمركة وتعزيز مكافحة الغش أين تم تشغيل هذا المشروع خلال الثلاثي الأول من سنة 2020 بحيث يغطي النشاطات الجمركية ولكن ما يلاحظ أن هذا النظام عرف تأخر كبير في تجسيده الكلي لكونه تصادف والأزمة العالمية الصحية (وباء كورونا).

المطلب الثاني: علاقة الجباية الجمركية بإيرادات الخزينة العمومية

تعتبر الجباية الجمركية أداة مالية ومورد أساسي لتمويل إيرادات الخزينة العمومية، حيث نجد أن فرض عناصر الجباية الجمركية له أثر مباشر مالي و أجر اقتصادي على هذه الموارد، أو أثر غير مباشر من خلال الامتيازات التي يمنحها لخلق موارد جديدة وتنتظر لها فيما يلي:

الفرع الأول: الأثر المالي للتحصيل الجبائي الجمركي على إيرادات الخزينة العمومية

تعتمد الدولة بشكل عام على موارد مالية منتظمة حتى تواجه عملياتها الاتفاقية ومن أهم طرق تحصيل الإيرادات لمواجهة هذه النفقات، هو فرض مجموعة من الحقوق والرسوم على جميع عمليات الاستيراد والتصدير، وكما سبق وسميناها بعناصر الجباية الجمركية، حيث تدر هذه الأخيرة حصيلة وافرة من الإيرادات تمد خزينة الدولة بالموارد اللازمة لسد النفقات الجارية منها والاستثمارية.

حيث لم يخل أي اقتصاد من اقتصاديات العالم من تركيزه على فرض هذه الحقوق والرسوم في مرحلة معينة من مراحل تطوره، فعناصر الجباية الجمركية التي تفرضها الدولة في النتيجة النهائية تؤدي إلى زيادة الموارد المالية للخزينة العمومية، ويمتاز هذا المصدر التمويلي بسهولة تطبيقه وانخفاض نفقاته وارتفاع حصيلته بشرط حسن تطبيقه¹.

¹ - صادق جعفر كاظم العنابي، أثر الضرائب الجمركية في دعم الموازنة العامة للدولة، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، العدد 3، المجلد 2018،08 ص 92-93.

الفرع الثاني: الأثر الاقتصادي لفرض عناصر الجباية الجمركية على إيرادات الخزينة

العمومية

تعتبر عناصر الجباية الجمركية أداة فعالة من أدوات السياسة المالية والضريبية لتشجيع المنتجات الوطنية وحمايتها, أي أن الجباية الجمركية تعتبر مصدر مهم للإيرادات العامة لعدد كبير من الدول ويمكن قياس مدى تحقيق أغراض الجباية الجمركية من ازدياد الفوائد المتأتية من تطبيقها وتتمثل تلك الفوائد في:

- الإسهام في دعم إيرادات الدولة.

- حماية الصناعة المحلية وتشجيع صادراتها للتخصص بالإنتاج.

- دعم كفاءة الصناعة المحلية بهدف زيادة تصديرها.

إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار ما يلي :

- إن المغالاة في أسعار عناصر الجباية الجمركية على السلع المستوردة خاصة قد يحرم

خزينة الدولة قيمة الإيرادات التي يمكن الحصول عليها.

- يجب تجنب فرضها على المواد الأولية والآلات والمعدات اللازمة للصناعات المحلية.

- أما بالنسبة لأسعارها قد تكون الأسعار النوعية أفضل من أسعار القيمة في الجباية

خاصة إذا كانت قيمة السلع المستوردة بخسة أو أقل بكثير من السلع المحلية.

الفرع الثالث : الامتيازات الجبائية الجمركية الممنوحة لخلق موارد جديدة لتمويل إيرادات

الخزينة العمومية

إن الامتيازات الجبائية الجمركية عنصر هام وأساسي كونها تؤثر على نسبة الإيرادات

التي تحصلها إدارة الجمارك والتي تعتبر نسبة مهمة في تمويل موارد الخزينة العمومية, حيث

يمكن عن طريق هذه الامتيازات المقدمة تخفيض تعليق أو إعفاء كامل لعناصر الجباية

الجمركية أو ما يعرف بالحقوق والرسوم الجمركية, حيث بالمنظور العادي يرى أن هذه

الامتيازات تؤثر سلبا على نسبة هذه الإيرادات, لكنها في الحقيقة تخلق موارد أخرى ومتعددة

خاصة تلك التي تشجع الاستثمار, وهذا الأخير بدوره يساهم في توفير مناصب شغل وتحسين

الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

المستوى المعيشي للأفراد والأهم الضرائب المدفوعة للخزينة العمومية ومن أهم هذه الامتيازات ما يلي :

- الامتيازات الجبائية الجمركية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI".
- الامتيازات الجبائية الجمركية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "ANSEJ".
- الامتيازات الجبائية الجمركية الممنوحة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة "CNAC".
- الامتيازات الجبائية الجمركية الممنوحة لفائدة الصناعات التركيبية "SKD/CKD".
- الامتيازات الجبائية الجمركية المقدمة بموجب المناطق الحرة "Les zones franches".
- الامتيازات الجبائية الجمركية الممنوحة للصناعات الصيدلانية¹.

المطلب الثالث: أهم الإصلاحات الجمركية

لقد كان النظام الجمركي الجزائري يساير التوجهات العامة السياسية، الاقتصادية، التجارية، المالية للدولة الجزائرية آنذاك، والذي كان يتميز بتدخل الدولة والتوجه الحمائي للتجارة الخارجية، أما الآن فإن التحولات التي تجري على المستويات السياسية الاقتصادية والتكنولوجية تفرض علينا ضبط وتكييف مؤسستنا مع ما هو جاري حولنا من تطورات.

حيث بنيت إستراتيجية هذه الإصلاحات على اهتمامين أساسيين متكاملين هما :

الاهتمام الأول : وهو يهدف إلى الانفتاح أكثر نحو العالم الخارجي و إرساء قواعد

الشفافية وتبسيط الإجراءات الجمركية وتعميم استعمال الإعلام الآلي.

الاهتمام الثاني : يرمي إلى وضع ديناميكية لتسيير جميع هيكلها كمراجعة قانون

الجمارك، إصلاحه بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية التي التزمت بها الجزائر، إضافة إلى عمليات الرسملة والتكوين.

¹- نفس المرجع السابق

الفرع الأول: إصلاحات القيود التعريفية

لقد تبلور هذا الإصلاح ميدانيا من خلال عدة تعريفات بداية من 1990 إلى 2008، وكلها جاءت لتعكس الوجهة الجديدة للجزائر المتمثلة في انتهاج فلسفة السوق في ظل تحديات المنظمة العالمية للتجارة، حيث تتمحور مجمل الإصلاحات التي تم إدخالها على هذه التعريفية فيما يلي :

إعداد دفاتر بقرارات التصنيف التعريفي (2002 - 2010) ولا مركزية طلب المعلومات الخاصة بها .

إعداد مذكرات دائمة حول تفكيك التعريفية الجمركية في إطار الشراكة الأورو متوسطية. إعداد دليا بمختلف الامتيازات الجبائية المنصوص عليها في التشريع المعمول به. التحديد المفصل للفئات المعفاة من الجمارك.

توحيد التعريف القانوني للتعريفية الجمركية في إطار مشروع قانون الجمارك.

وسنركز فيما يلي على أهم الإصلاحات التعريفية لسنوات 2001, 2004, 2005, 2008.

أولاً: الإصلاح التعريفي لعام 2001 : حيث يهدف هذا الإصلاح إلى تحقيق غرضين أساسيين، الأول داخلي والثاني خارجي، فالغرض الأول يمكن في مراجعة التعريفية الجمركية، وأما على المستوى الخارجي فهو يعتبر نقطة تحول في ضبط درجات نسب الحقوق الجمركية التي لها صلة مع بقية آليات التعديل، فالغاية من ذلك هو تحسين التعريفية في ظل المشاورات الثنائية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة إلى اتفاق الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي، والتي ترمي لنزع العوائق التعريفية لمدة قدرها 12 سنة، مع التجسيد الآلي والميداني لحرية العبور لبعض المواد والسلع، ولهذا جاءت تعريفية 2001 حاملة معدلات توفيق ترتيب السلع تبعا لثلاثة معايير حسب درجة التصنيع :

نسبة مخفضة تقدر ب 5% تطبق على المواد الأولية، وبعض المواد الاستهلاكية كالأدوية

مثلا نسبة 15% تفرض على المواد الوسيطة الموجهة الى التصنيع النهائي .

نسبة 30 % إلى 40% تفرض على منتوجات الاستهلاك النهائي¹ .

إعفاء مطبق على بغض المواد كالحبوب وبعض العتاد العسكري .

ثانيا: الإصلاحات التعريفية لسنوات 2004-2005

من أهم الإصلاحات التي جاءت في قانون المالية لسنة 2004 في مجال التعريف

الجمركية , هو تحديد تعريفات على بعض الأدوات الناتجة عن تأدية الخدمات المتصلة باستعمال أنظمة الإعلام الآلي من طرف المستخدمين, وهذا ورد في المادة 35, والتي تعدل أحكام المادة 238 من القانون رقم 73-07, حيث تم تحديد هذه التعريفات كما يلي :

200 دج لكل تصريح معالج بالمعلوماتية تحت النظم الجمركية لدى الاستيراد .

100 دج لكل تصريح معالج بالمعلوماتية تحت جميع النظم الجمركية للتصدير باستثناء

التصدير العادي, وتتم مراجعة هذه التعريفات دوريا من طرف الوزير المكلف بالمالية, وما يلاحظ على هذا الإصلاح أنه حافظ على المعدلات التي جاء بها الإصلاح التعريفي ل 2001, وهي : 0%, 5%, 15%, 15%, 30% .

أما الإصلاح التعريفي لسنة 2005, فقد حافظ أيضا على المعدلات المطبقة في

الإصلاح التعريفي لسنة 2001 في إطار قانون المالية التكميلي بداية من 01 جويلية, كما تم في هذا الإصلاح تحديد بعض المنتجات التي تخضع إلى المعدل المخفض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية².

ثالثا: الإصلاح التعريفي لسنة 2008

إن أهم الإصلاحات التعريفية التي جاء بها قانون المالية لسنة 2008 ما تضمنته المادة 46 منه, والتي تعدل وتتم حكام المادة 156 من القانون رقم 8421 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984, والمتضمن قانون المالية لسنة 1985, وتحرر كما يلي³:

¹- بطاطاش ثيزيري , مرجع سابق , ص56-57

²- الجريدة الرسمية رقم 85 الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2004, ص15.

³- الجريدة الرسمية رقم 82 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2007, ص14.

الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

يعفى من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف, تخليص البضائع الجديدة المستوردة بقصد الاستهلاك بدون دفع إذا كانت موجهة للاستعمال الشخصي أو العائلي للمستورد, ولا تدل على أي استعمال تجاري بشرط أن تكون قيمتها لا تتجاوز مبلغ مائة ألف دينار جزائري (100000 دج), ويترتب على هذا التخليص توقيع رسوم جزائية حسب أحد الرسوم المعدلين التاليين :

معدل 50% للبضائع الخاضعة للمعدل المتراكم للحقوق والرسوم المسجلة في التعريفية الجمركية, والتي يقل عن 50% أو يساويه.

معدل 75% للبضائع الخاضعة للمعدل المتراكم للحقوق والرسوم المسجلة في التعريفية الجمركية والتي تفوق 50%.

الفرع الثاني: إصلاحات القيود غير التعريفية

وبغية التحرير الكلي للتجارة الخارجية فقد أجاز ممارسة نشاطات التصدير والاستيراد بحرية تامة, حيث أن هذا الاستيراد يطبق على كل أصناف السلع إلا تلك التي يقال عنها أنها أساسية وواسعة للاستهلاك والتي تخضع لقيود مميزة عند جلبها من الخارج¹.
أما فيما يتصل بالبضائع التي يمنع استيرادها أو تصديرها إضافة إلى البضائع التي تمثل خطرا على أمن الدولة وصحة شعبها ونظامها الأخلاقي, فتتكون من²:
كل بضاعة محل منع بمقتضى وزاري مشترك فيه وزارتي المالية والتجارة .
كل بضاعة مجلوبة من الخارج تحمل إشارة توحى بأنها مصنوعة بالجزائر وتحمل إشارة بأنها مصنوعة بالخارج .
تحظر من الاستيراد والتصدير, السلع المقلدة التي تمس بحق الملكية الفكرية لاسيما:

¹- كبيرة سمية , التجارة الخارجية وتمويلها في الجزائر بعد الإصلاحات رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سنة 2001, ص49.

²- بلغانمي نبيلة وسحنون جمال الدين, إصلاح النظام الجمركي الجزائري في ظل تحرير التجارة والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ص 49.

السلع بما ذلك توضيبيها, والتي تحمل بدون ترخيص علامة تجارية تكون مماثلة لعلامة صنع أو علامة تجارية مسجلة قانونا بالنسبة لنفس فئة السلع .

جميع الرموز المتعلقة بالعلامة (علامة رمزية, بطاقة, ملصق, نشرة دعائي, وثيقة ضمان) حتى ولو تم تقديمها منفصلة عن بعضها ضمن نفس الشروط التي قدمت فيها السلع المذكورة أعلاه .

السلع التي تمس ببراءة الاختراع .

السلع التي تتضمن أنشطة مصنوعة بدون موافقة صاحب حق المؤلف¹.

الفرع الثالث: إصلاحات التشريع الجمركي

حيث تهدف هذه الإصلاحات إلى :

- تكييف التشريع الجمركي مع الاتجاهات الاقتصادية الجديدة .

- تبسيط وتسهيل أكثر للإجراءات الجمركية .

وأهم الجوانب التي مستها الإصلاحات تتمثل بإيجاز فيما يلي:

تعديلات وتسهيلات الإجراءات الجمركية : لقد قامت إدارة الجمارك في إطار برنامجها

الإصلاحية بعدة تعديلات لتسهيل العمليات الجمركية , حيث يمكن تلخيص هذه الإجراءات فيما يلي:

فحص البضاعة في مقر المتعامل الاقتصادي : فالمكان العادي لفحصها هو المخازن

الجمركية.

1- التصريح المسبق: هو تقنية لمعالجة ملف الجمركة قبل وصول البضاعة إلى الإقليم

الجمركي, ويقدم هذا التصريح 08 أيام قبل وصول البضاعة².

2- رفع البضاعة قبل تحصيل أو دفع الحقوق الجمركية والرسوم: وهو ما تنص عليه

المادة 108 من قانون الجمارك, حيث يقوم المتعامل الاقتصادي بتقديم سندات لإدارة الجمارك

¹- الجريدة الرسمية رقم 82,الصادرة بتاريخ 2007/12/31, ص 13.

²- الجريدة الرسمية رقم 82 الصادر بتاريخ 2007/12/31, ص 15.

الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

معتمدة من طرف هيئات مالية وطنية وذلك في حالة عدم توفر السيولة الكافية لدفع المستحقات في أجل أقصاه أربعة أشهر، وفي حالة عدم الدفع تفرض على المتعامل الاقتصادي فوائد التأخير التي يجب عليه أدائها، وهذا الإجراء معمول به دوليا، وقد اتبعته الجزائر في إطار سياسة الانفتاح والاستعداد للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

3- قبول التصريح الناقص (المؤقت): حيث يسمح بتقديم تصريح غير كامل، وتحدد

إدارة الجمارك أجل استكمال باقي الوثائق اللازمة، ولا يقبل هذا التصريح إلا في حالة تقديم عذر مقنع من المتعامل الاقتصادي .

4- إلغاء التصريح المفصل: تنص المادة 89 من قانون الجمارك، أنه يمكن إلغاء

التصريح المفصل بطلب من المصريح نفسه، شريطة ثبوت عدم ارتكابه لأي مخالفة.

ب. التسهيلات المتعلقة بالأنظمة الجمركية: تماشيا مع تطورات عمليات التجارة

الخارجية، فقد جاءت هذه التعديلات في إطار اتفاق " كيوتو " لتبسيط الأنظمة الجمركية وتحقيق الأهداف التالية:

- إزالة التباين بين الأنظمة الجمركية وممارسات الأطراف المتعاقدة المعيقة للتجارة

الخارجية.

- ضمان إعداد القوائم الملائمة للرقابة الجمركية .

- تمكين إدارة الجمارك من الاستجابة للتغيرات الرئيسية التي طرأت على التجارة الخارجية

والتقنيات الإدارية للجمارك .

- انتهاج نظام التسيير الآلي للمخاطر، حيث تم استحداث ثلاث أروقة، وطبق هذا النظام

في ميناء الجزائر في 18 سبتمبر 2004 ثم عمم على كافة المكاتب الجمركية.

ج- تعديلات قانون الجمارك: خاصة تلك التعديلات التي أجريت من أجل عصرنة

وتكثيف إدارة الجمارك مع آليات الانفتاح الاقتصادي، من خلال القانون رقم 10-98 المؤرخ

في أوت 1998، تماشيا مع الاتفاقية الدولية لكيوتو التي تعتبر النص المرجعي الأول المعني

الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

بإصلاح الجمارك, إضافة إلى إصلاحات برنامج 2007-2010 في إطار عصرنة قطاع الجمارك والذي أكد على إحداث تغييرات معمقة كما يلي¹:

- إجراء تعديلات على القانون الجمركي خاصة ما تعلق منها بإجراءات المنازعات وكيفية تحصيلها.

- إعادة هيكلة المديرية العامة للجمارك (DGD) وكذا مركز (CNIS)

- وضع تنظيم متوافق مع سياسة الدولة في مجال التجارة الخارجية, فالتنظيم متقن التصميم وبسيط, والموضوع في إطار قانون شفاف , ضروري للتكفل بالمهام لهذه الإدارة. - تبني إجراءات حديثة مبسطة مكتوبة وآلية , وذلك لعدم إلحاق الضرر بالخبزينة و لأهداف السياسة العامة للدولة, فالتقييم الناقص مثلا للسلع قصد تخفيض الحقوق والرسوم الواجب دفعها يعتبر خطرا وإضرارا بالتجارة الشرعية.

- تحسن نظام التكوين وتوطيد أخلاقيات المهنة الجمركية .

- تقوية قدرات نشاط وتدخل الإدارة الجمركية بوسائل قانونية وتنظيمية ومادية ومالية .

- إدخال الوسائل الحديثة للتسيير والرقابة باستعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام

والاتصال والكاشفات والوسائل وغيرها .

د- تعديلات التعريفات الجمركية: حيث تعتبر القيمة لدى الجمارك عنصرا هاما من عناصر المراقبة التي تقوم بها إدارة الجمارك بهدف التحكم في عمليات التجارة الخارجية وحماية الاقتصاد الوطني .

¹- دورية تصدر عن المديرية العامة للجمارك الجزائرية , رقم 6 نوفمبر -ديسمبر 2011.

الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

المبحث الثاني: تحليل تطور الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000 - 2019)

المطلب الأول: تطور الميزان الجاري

الفرع الأول: الميزان التجاري

يرتبط الميزان التجاري الجزائري بشكل وثيق ومباشر مع عائدات الصادرات البترولية، مما أدى إلى معاناته من عجز تجاري مستمر على مدى سنوات عديدة. يعزى هذا العجز إلى انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية وضعف أداء أنواع الصادرات الأخرى. يمثل الجدول الموالي تطور صادرات وواردات الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2019

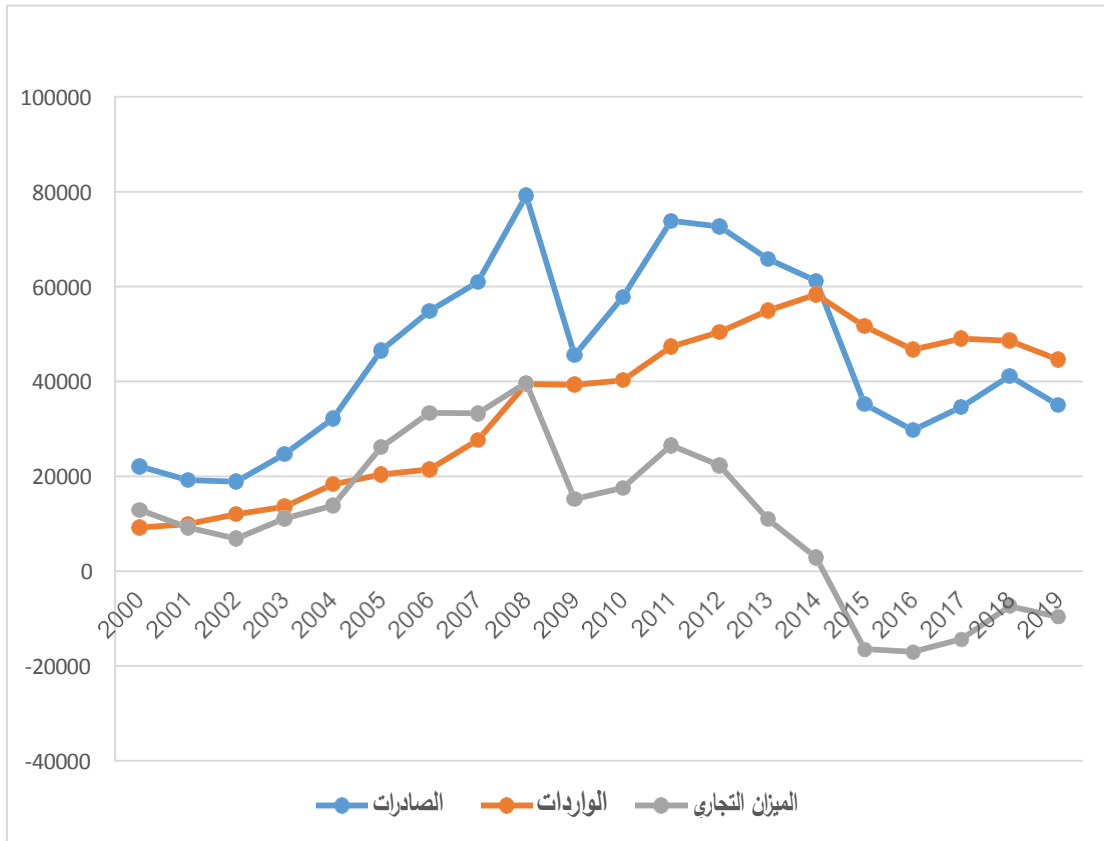
جدول رقم (05) : يمثل تطور صادرات وواردات الجزائر¹

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
2000	22031	9173	12858
2001	19132	9940	9192
2002	18825	12009	6816
2003	24612	13534	11078
2004	32083	18308	13775
2005	46495	20357	26138
2006	54792	21456	33336
2007	60916	27631	33285
2008	79146	39479	39667
2009	45477	39297	15180
2010	57762	40212	17550
2011	73802	47300	26502
2012	72620	50376	22244
2013	65823	54903	10920
2014	62.886	58.580	4.306
2015	34.668	51.702	-17.024
2016	30.027	47.089	-11.194
2017	34.763	45.957	-11.194
2018	41.168	46.197	-5.029
2019	35.820	41.930	-6.110

المصدر : تقرير إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر الصادر عن المديرية العامة للجمارك سنة 2019

¹ - Département Fédéral Des Affaires Etrangères DFAE, RAPPORT ECONOMIQUE ALGERIE 2018 , SUISSE Date de la SUISSE Date de lanière mise à jour 31.07.2019, page

الشكل رقم (1): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000 - 2019)



يتضح من الجدول أعلاه، يمكننا ملاحظة أن الميزان التجاري الجزائري قد سجل فائضا خلال سنة 2000 حيث بلغ 12858 مليون دولار وهو ما يقابله ارتفاع في قيمة الصادرات بنسبة أكبر من قيمة الواردات ، وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار الصادرات النفطية التي تمثل حوالي 97 % من إجمالي الصادرات ، وخلال الفترة (2000-2001) نلاحظ تراجع رصيد الميزان التجاري إلى 9192 والسبب في ذلك هو انخفاض قيمة الصادرات وزيادة قيمة الواردات تحت تأثير انخفاض أسعار النفط.

وخلال فترة (2003-2008) عاد الميزان التجاري للارتفاع من جديد حيث انتقل من 11078 مليون دولار سنة 2003 إلى 39667 مليون دولار سنة 2008، وهي أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة (2000-2019)، وهذا راجع لارتفاع الفرق بين قيمة الصادرات والواردات حيث أصبحت قيمة صادرات الجزائر أكبر من وارداتها، وجذا بسبب ارتفاع أسعار المحروقات.

الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

من ناحية أخرى شهدت الواردات ارتفاعا متصاعدا منذ سنة 2000 إلى 2008، ويرجع هذا التزايد في الواردات نتيجة لارتفاع العائدات من العملة الصعبة بسبب الارتفاع الكبير في مداخيل المحروقات خلال هذه السنوات، وكذا إلى زيادة الطلب على سلع التجهيز بغرض انجاز المشاريع الاستثمارية في إطار برنامجي الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، حيث تشكل واردات سلع التجهيز أعلى نسبة في الواردات، إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وخاصة الغذائية منها في الأسواق العالمية بشكل أساسي.

وخلال سنة 2009 نلاحظ انخفاض رصيد الميزان التجاري (15180 مليون دولار) مقارنة بما كان عليه سنة 2008 (39667 مليون دولار) وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية التي شهدتها هذه الفترة، والمتمثلة في انفجار الأزمة المالية العالمية في أواخر سنة 2008 والتي أثرت على الاقتصاد الجزائري تأثيرا مزدوجا، من خلال التأثير على حجم الصادرات النفطية، والتأثير أيضا على الأسعار العالمية (انخفاض أسعار النفط في حدود 40-50 دولار للبرميل) في ظل الانكماش الاقتصادي العالمي وانخفاض الطلب، والتي أثرت على كميات صادرات المحروقات، حيث انخفضت الصادرات مقارنة بالواردات وهو ما أثر على الميزان التجاري، ليرتفع من جديد في سنتي (2010-2011) على التوالي، قبل أن يدخل في مرحلة انخفاض وتراجع مستمر خلال الفترة (2012-2014)، حيث انخفض من ما قيمته 22244 مليون دولار سنة 2012 إلى 2842 مليون دولار سنة 2014، ويعود هذا الوضع إلى تأثير الأزمة النفطية 2014 الحادة وانهيار أسعار النفط مسببا ذلك تراجع حجم صادرات المحروقات واستمرار ارتفاع في حجم الواردات خلال هذه الفترة وذلك نتيجة استمرار السياسة التوسيعية وزيادة الطلب على السلع الأجنبية، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على الميزان التجاري، ومع ذلك في عامي 2018-2019 تم تسجيل تراجع واضح في حجم العجز بالمقارنة مع السنوات السابقة، فقد انخفض العجز من حوالي 17 مليار دولار في عام 2016 إلى 6 مليارات دولار في عام 2019.

الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

في الأعوام 2017 و 2018 , شهد الميزان التجاري انخفاضا ملحوظا في العجز بسبب التوجه الحكومي نحو ضبط الواردات من خلال اتخاذ سلسلة من الإجراءات التجارية , تشمل هذه الإجراءات حظر استيراد بعض المنتجات الاستهلاكية ودعم بعض المنتجات المحلية, مما أدى إلى تقليص فاتورة الاستيراد بترشيد الاتفاق إضافة إلى إجراءات تخفيض العملة .

وعلى العموم عرفت الجزائر وبداية من سنة 2020 تحسنا ملحوظا واستقرارا في وضعية الاقتصاد مقارنة لما كان عليه سابقا نتيجة الأزمات التي شهدتها الأسواق النفطية العالمية وما نتج عنها من آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري وبالتحديد على وضعية الميزان التجاري باعتباره الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني سواء في جانب الواردات أو جانب الصادرات وبالتالي فأى صدمة نفطية قد تشكل خطرا على الاقتصاد الجزائري وهذا ما أكدته الأزمة النفطية سنة 2014, حيث يمكن ملاحظة أن الميزان التجاري مر بوضعيتين مختلفتين خلال فترة الدراسة, في صورة فائض في سنوات (2000-2014) والذي تراوح بين الارتفاع والانخفاض , في حين سجلت الفترة (2015-2019) عجزا في الميزان التجاري مع سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات رغم الجهود المبذولة لترقية الصادرات خارج المحروقات وتحرير قطاع التجارة الخارجية , إذ يبقى المحدد الرئيسي لهذه الوضعية (الفائض والعجز) هو تقلبات أسعار النفط الذي تحدده عوامل خارجية .

جدول رقم (06): ملخص نتائج الميزان التجاري لسنوات 2017-2020

نسبة التغير %	سنة 2019		سنة 2018		نسبة التغير %	سنة 2018		سنة 2017		الوحدة بالمليون
	دولار أمريكي	دينار جزائري	دولار أمريكي	دينار جزائري		دولار أمريكي	دينار جزائري	دولار أمريكي	دينار جزائري	
-9.49%	41934	5005303	46330	5403233	0.59%	46330	5403233	46059	5111297	الواردات
-14.29%	35824	4275400	41797	4873960	18.77%	41797	4873960	35191	3904715	الصادرات
	-6111	-729902	-4533	-529273		-4533	-529273	-10868	-1206582	الميزان التجاري
	85.42		90.20			90.20		75.39		معدل التغطية %

الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

نسبة التغير %	سنة 2020		سنة 2019		الوحدة بالمليون
	دولار أمريكي	دينار جزائري	دولار أمريكي	دينار جزائري	
- 17.99%	34392	4360320	41934	5005303	الواردات
33.57%-	23797	3016679	35824	4275400	الصادرات
	-10595	-1343642	-6111	-729902	الميزان التجاري
	69.19		85.42		معدل التغطية %

إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر سنة 2020

الفرع الثاني: ميزان الخدمات

يتعلق هذا الحساب بجميع المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل و التأمين والسياحة والملاحة والخدمات المالية وهو ما سوف نتطرق إليه من خلال الجدول والشكل التاليين:

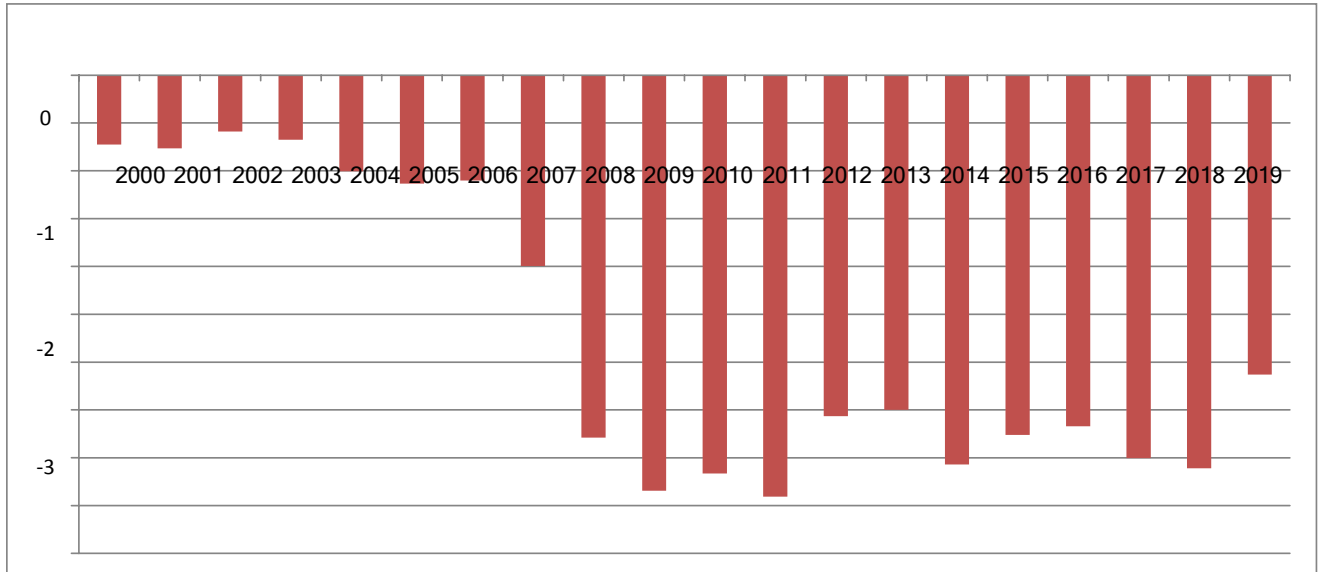
الجدول رقم (07): تطور رصيد ميزان الخدمات خلال الفترة (2019-2000)

الوحدة : مليار دولار

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة
-8.69	-7.58	-3.99	-2.2	-2.27	-2.01	-1.35	-1.18	-1.53	-1.45	تطور رصيد ميزان الخدمات
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنة
-6.26	-8.22	-8.01	-7.34	-7.52	8.14-	-7	-7.13	-8.81	-8.33	تطور رصيد ميزان الخدمات

المصدر : بنك الجزائر, النشرات الإحصائية الثلاثية من مارس 2001 الى مارس 2020, ص15

الشكل رقم(2):تطور رصيد ميزان الخدمات خلال الفترة (2000-2019)



من خلال الجدول رقم (03) والشكل رقم (2) نلاحظ أن ميزان الخدمات عرف طيلة فترة الدراسة رسيدا سالبا بمعنى عجز دائم ومستمر, وذلك بالرغم من ارتفاع قيمة الصادرات غلا أن ذلك لم يمكن من تغطية الواردات من الخدمات مما أدى إلى تحقيق العجز .

حيث كان أكبر عجز سر عجز سنة 2011 بحوالي 8.81- مليار دولار, ولعل ما يفسر هذا العجز هو تدهور قطاع السياحة باعتباره مصدرا هاما للعمالات الصعبة ومجالا كبيرا لتشغيل اليد العاملة وبالتالي زيادة في الدخل الوطني, اذ تكتسب التنمية السياحية أهمية متزايدة, كونها تؤمن مؤمن موارد مالية إضافية للسكان وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات , فهي تمثل إحدى الصادرات الهامة غير المنظورة , وعنصرا أساسيا من عناصر النشاط الاقتصادي , بالرغم من هذه الأهمية التي يكتسبها هذا القطاع إلا أن الجزائر لا تزال تراهن على عائدات النفط والمحروقات والذي تتراجع أسعاره يوما بعد آخر في الأسواق العالمية , لذلك لا يزال هذا القطاع معطل ويحتاج للمزيد من الاستثمارات الأجنبية وإلى الشراكة لجلب السواح وبعثه كبديل في خلق الثروة وامتصاص البطالة, بالإضافة إلى حاجة البلد إلى الخدمات خاصة في مجال الشحن والتأمين, وهذا دليل على ضعف ومحدودية قطاع الخدمات الجزائري الذي لم يرقى بعد إلى المستوى المطلوب لمواكبة التطورات العالمية الحاصلة في هذا المجال.

الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

الفرع الثالث: ميزان دخل العوامل والتحويلات الجارية

أولاً: ميزان دخل العوامل

يهتم هذا الجزء من الحساب الجاري بكل العمليات التي تخص مداخيل عوامل الإنتاج (أي العمل ورأس المال) , بالإضافة إلى عائدات الاستثمار في الأسهم والسندات وغيرهما من الأصول وفوائد الدين الخارجي .

ويوضح الجدول والشكل المواليين تطور رصيد دخل العوامل في الجزائر خلال فترة الدراسة.

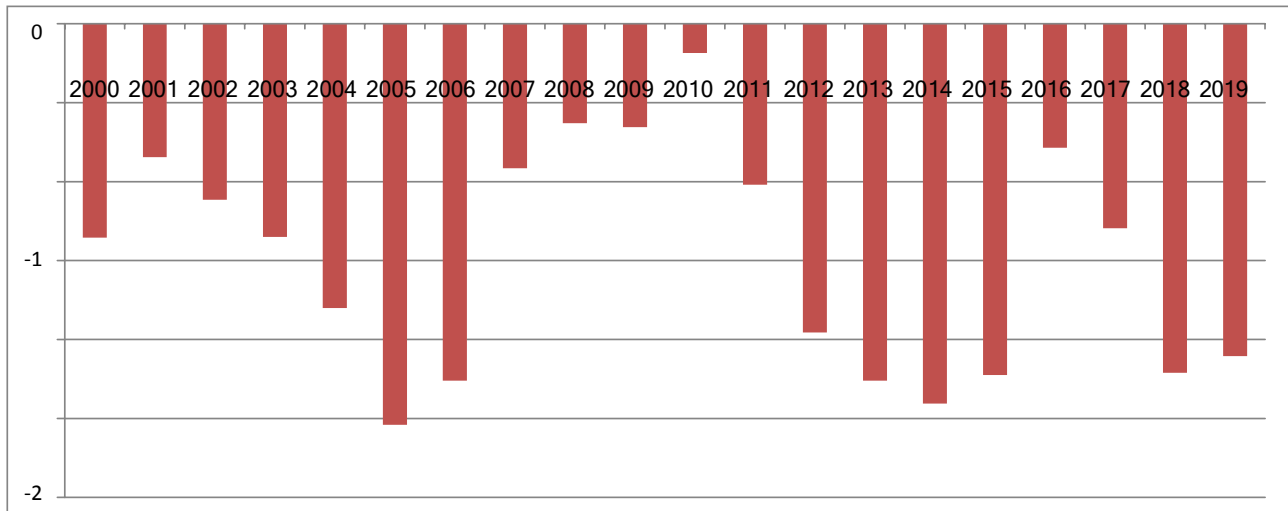
الجدول رقم (08): تطور رصيد ميزان دخل العوامل خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة : مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
تطور رصيد دخل العوامل صافي	-2.71	-1.69	-2.23	-2.70	-3.60	-5.08	-4.52	-1.83	-1.26	-1.31
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
تطور رصيد دخل العوامل صافي	-0.37	-2.04	-3.91	-4.52	-4.81	-4.45	-1.57	-2.59	-4.42	-4.21

المصدر : بنك الجزائر , النشرات الإحصائية الثلاثية من 2001 إلى 2020.

الشكل رقم (3): تطور رصيد ميزان دخل العوامل خلال الفترة (2000-2019)



الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

من خلال الجدول رقم (08) والشكل رقم (8) نلاحظ أن رصيد دخل العوامل قد ظل يعاني من رصيد سالب ومستمر من سنة إلى أخرى، ويمكن أن يرجع العجز في حساب الدخل في استمرار الأرباح التي يتم تحويلها إلى الخارج لصالح الشركاء الأجانب لمؤسسة سوناطراك (الشركات الأجنبية) والتي تعتبر عصب الاقتصاد الجزائري.

ثانيا : ميزان التحويلات الجارية

يوضح الجدول والشكل الموالين تطور رصيد ميزان التحويلات الجارية والتي تتعلق بتحويلات المغتربين المقيمين في الخارج وتحويلات الأجانب المقيمين داخل البلد.

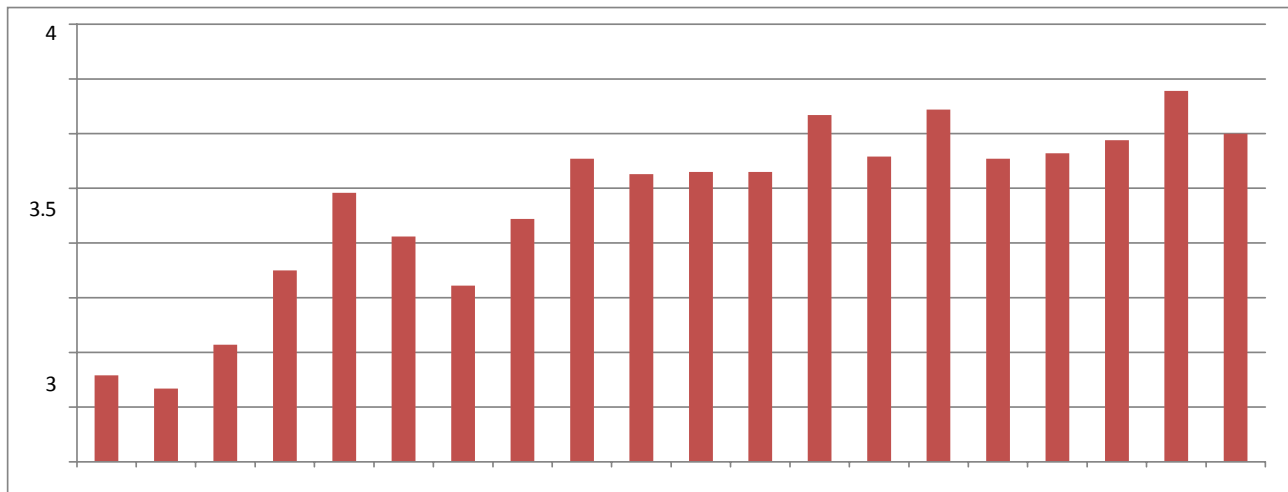
الجدول رقم (09): تطور رصيد ميزان التحويلات الجارية الصافية خلال الفترة

(2019-2000)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد ميزان التحويلات الصافية	0.79	0.67	1.07	1.75	2.46	2.06	1.61	2.22	2.77	2.63
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رصيد ميزان التحويلات الصافية	2.65	2.65	3.17	2.79	3.22	2.77	2.82	2.94	3.39	3.00

المصدر: المصدر : بنك الجزائر , النشرات الاحصائية الثلاثية من 2001 الى 2020.

الشكل رقم (4): تطور رصيد ميزان التحويلات الجارية الصافية خلال الفترة (2019-2000)



الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

تعتبر التغيرات التي تحصل في رصيد الحساب الجاري نتيجة تأثره بتغير أحد مكوناته والمتمثلة في كل من الميزان التجاري ، ميزان الخدمات وميزان دخل العوامل والتحويلات.

وهو ما سوف نوضحه من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (10): تطور رصيد الميزان الجاري الكلي خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة :مليار دولار

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة
0.41	34.45	30.59	28.95	21.18	11.12	8.84	4.37	7.06	8.93	تطور رصيد الميزان الجاري الكلي
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنة
-17.11	-16.71	-22.06	-26.22	-27.29	-9.28	1.00	12.30	17.77	12.16	تطور رصيد الميزان الجاري الكلي

المصدر : بنك الجزائر ، النشرات الإحصائية الثلاثية من 2001 2020.

من خلال بيانات الجدول رقم (10) والشكل رقم (5) نلاحظ ان رصيد الميزان الجاري الكلي سجل طيلة الفترة (2000-2013) فائضا بقيم متذبذبة ، حيث سجل سنة 2008 أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة والمقدرة بـ 434.45مليار دولار وهذا نتيجة للتغيرات التي حدثت في رصيد الميزان التجاري، بسبب تزايد مداخيل صادرات المحروقات، والتي نجمت عن الارتفاع المتزايد لسعر البترول حيث بلغ سنة 2008 متوسط قدر بـ 94.50 دولار للبرميل ، وهو ما أثر بصفة مباشرة على رصيد الحساب الجاري نتيجة للحجم الضعيف لحسابي الخدمات والعوامل في تشكيل الحساب الجاري ، لينخفض بعدها مباشرة سنة 2009 ويقتصر رصيده على 0.41 مليار دولار مقابل نحو 34.45 مليار دولار في عام 2008 . إن تدهور وضع رصيد الحساب الجاري خلال سنة 2009 جاء إثر الركود في الاقتصاد العالمي وآثاره على أسعار المواد الأولية ، ومنها بوجه خاص النفط وعلى حركة التجارة والسياحة والاستثمارات الخارجية وجاء هذا الانخفاض أساسا جراء الانخفاض الحاد في فائض الميزان التجاري بعد التراجع الكبير في عوائد الصادرات النفطية .

الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

وقد انعكست حالة الانتعاش التي عرفها الميزان التجاري خلال سنتي 2010 و 2011 بالإيجاب على رصيد الحساب الجاري , الذي شهد هو الآخر نموا معتبرا خلال هذه الفترة بحيث ارتفع رصيده من 0.41 مليار دولار سنة 2009 إلى 17.77 مليار دولار سنة 2011, قبل أن يشهد تدهورا وانخفاضا بداية من سنة 2012 ويصل إلى عجز بلغ أقصاه سنة 2015 ب 27.29 مليار دولار, والنتائج أساسا عن الأزمة البترولية التي شهدها العالم آنذاك حيث انخفض سعر البترول خلال سنتين فقط بما يفوق 50% من سعره وذلك من 105.9 سنة 2013 إلى 49.5 دولار للبرميل سنة 2015, مما تسبب في صعوبات مالية للسلطات الجزائرية .

واستمر العجز خلال السنوات الموالي بسبب التراجع المتزايد لأسعار النفط , إلى جانب مستويات مرتفعة من الواردات, وذلك رغم التحسن الطفيف لهذه الواردات , كما سمح التحسن النسبي لأسعار البترول (20% سنة 2017) بعد سنتين من الانخفاض المتواصل, بتقليص عجز الحساب الجاري إلى أن بلغ 16.71 و 17.11 مليار دولار كعجز سنتي 2018 و 2019 على الترتيب , وما ساهم في هذا العجز خلال الست سنوات الأخيرة هو عجز مختلف أرصدة الحساب الجاري , عدا بند صافي التحويلات الجارية الذي عرف فائضا خلال هذه الفترة , والذي نجم أساسا عن تحويلات معاشات التقاعد من منطقة الأورو في ظل تحسن قيمة الأورو مقابل الدولار .

المطلب الثاني: تطور ميزان العمليات الرأسمالية

يعتبر الحساب الرأسمالي ثاني أهم مكونات ميزان المدفوعات كونه يمثل صافي الحركات الخاصة برؤوس الأموال . والجدول والشكل المواليين يوضحان تطور ميزان رأس المال في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

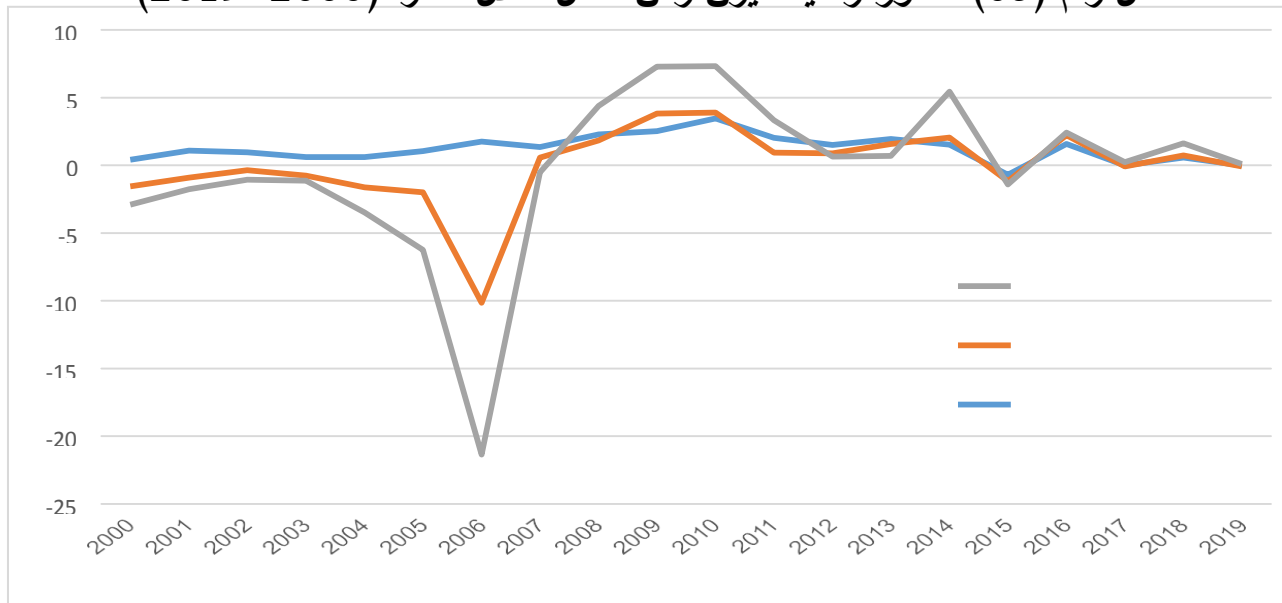
الجدول رقم (11): تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الاستثمار المباشر الصافي	رؤوس الأموال الرسمية	رصيد حساب رأس المال
2000	0.42	-1.96	-1.36
2001	1.18	-1.99	-0.87
2002	0.97	-1.32	-0.71
2003	0.62	-1.38	-0.37
2004	0.62	-2.23	-1.87
2005	1.06	-3.05	-4.24
2006	1.76	-11.89	-11.22
2007	1.35	-0.77	-1.08
2008	2.28	-0.43	2.54
2009	2.54	1.30	3.45
2010	3.47	0.44	3.42
2011	2.04	-1.08	2.38
2012	1.52	-0.62	-0.24
2013	1.96	-0.38	-0.87
2014	1.53	0.52	3.40
2015	-0.69	-0.46	-0.25
2016	1.59	0.64	0.19
2017	1.24	-0.07	0.31
2018	0.59	0.15	0.89
2019	1.30	-0.07	0.18

المصدر: بنك الجزائر , النشرات الإحصائية الثلاثية , مارس 2001,ديسمبر 2008 ,ديسمبر 2012, جوان 2015, ديسمبر 2018, مارس 2020,ص 15.

الشكل رقم (05): تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة (2000-2019)



الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

يتضح من خلال الجدول رقم (11) والشكل رقم (06) أن حساب رأس المال تميز برصيد سالب خلال السنوات من 2000 إلى سنة 2007، حيث عرفت هذه الفترة عجزا متذبذبا، أين كان أكبر عجز سجله الحساب في عام 2006 برصيد قدر بـ 11.22-، ويعود ذلك إلى العجز المسجل في حساب رؤوس الأموال الصافية والذي يرجع سببه فيما يلي:

-ثقل الديون الخارجية بالاضافة إلى أعباء الدين المترتبة عليها.

-توجيه الإيرادات المهمة من الصادرات إلى تسديد الديون الخارجية وخدمة الدين.

- اللجوء إلى أسواق رأس المال الدولية من أجل الاقتراض.

- ضف الاحتياطات من الصرف الأجنبي.

وبداية سنة 2008 عرف رصيد ميزان رأس المال فائضا واستمر هذا الفائض بوتيرة متذبذبة إلى سنة 2011 أين بلغ الفائض 2.38 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الدين الخارجي من جهة والتحسين في حساب الاستثمار الأجنبي وحساب رؤوس الأموال الصافية من جهة أخرى، ويعود سبب انتعاش الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه الفترة، والتي سجلت أعلى قيمة لها سنة 2010 بحوالي 3.47 مليار دولار، وهي أعلى قيمة خلال فترة الدراسة، ويعود ذلك إلى تحسن الأوضاع السياسية في الجزائر، وقيامها بتسديد ديونها بفضل ارتفاع أسعار البترول، بالإضافة إلى البرامج التنموية المطبقة في تلك الفترة والمتمثلة في برنامج الانتعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، والبرنامج الخماسي 2010-2014، والتي استقطبت عددا لا بأس به من الاستثمارات الأجنبية خاصة في مجال الأشغال العمومية، إلا أن هذا الانتعاش بقي محصورا في القطاعات مضمونة العائد كقطاع المحروقات والبناء والاتصالات بالمقارنة مع القطاعات الأخرى التي تبقى ضعيفة الاستقطاب بسبب ضعف المناخ الاستثماري بها. من ناحية أخرى فقد أخذ حساب رؤوس الأموال قيمة موجبة خلال السنتين 2009-2010 بسبب الارتفاع الحاصل في قيمة القروض المتأتية من الخارج على إثر تبني البرامج الاقتصادية سالفة الذكر بحجة تسريع وتيرة النمو الاقتصادي مستغلين بذلك ارتفاع أسعار النفط.

الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

قبل أن يعود هذا الرصيد ويحقق عجزا من جديد سنتي 2012-2013 قدره -0.24، -0.87 على التوالي، وذلك بسبب تراجع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا ارتفاع قيمة القروض المسددة مع انخفاض تلك المتأتية من الخارج، ليحقق في سنة 2014 فائض بقيمة 3.40 مليار دولار، وفي سنة 2015 سجل حساب رأس المال عجزا بقيمة 0.25 - مليار دولار، وخلال سنوات (2016-2019) سجل هذا الميزان رصيدا موجبا أين بلغ سنة 2018 أعلى قيمة له والمقدرة ب 0.89 مليار دولار.

ويعود هذا التذبذب الحاصل لميزان رأس المال في الجزائر خلال السنوات الأخيرة للدراسة إلى التذبذبات الحاصلة في حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة في الجزائر، نتيجة ارتفاع حجم الأرباح المحمولة من طرف المستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات نحو الخارج والتي تفوق في واقع الأمر حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى جميع القطاعات خلال السنوات المدروسة فعلى سبيل المثال بلغت حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر سنة 2011 (206 مليار دولار) بينما بلغت الأرباح المحمولة من قطاع المحروقات وحده 4.97 مليار دولار، الأمر الذي يفصح عن نزيف مالي يتعرض له هذا الميزان، والذي يرجع في الأساس إلى ضعف الرقابة فيما يخص عمليات تحويل الأموال، كما أن الإجراء الصادر في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والذي يلزم المستثمرين الأجانب بإشراك الجزائريين بنسبة 51 %، بهدف جعل الجزائريين يقتسمون أرباح الاستثمارات الأجنبية المقامة في البلاد وتقليص الكميات المحولة إلى الخارج.

وعليه يمكننا القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد ساهمت في تخفيف العجز في حساب رأس المال في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وتحقيق فوائض على مستوى الحساب المذكور في بعض السنوات.

الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

المطلب الثالث: تطور رصيد ميزان المدفوعات الكلي

جدول رقم (12): تطور رصيد ميزان المدفوعات الكلي

السنوات	رصيد العمليات الجارية	رصيد حساب رأس المال	رصيد حساب السهو والخطأ	رصيد ميزان المدفوعات
2000	8.93	-1.36	0.18	7.57
2001	7.06	-0.87	-0.06	6.19
2002	4.37	-0.71	-0.36	3.66
2003	8.84	-1.37	-0.61	7.47
2004	11.12	-1.87	-0.26	9.25
2005	21.18	-4.24	-20.25	16.94
2006	28.95	-11.22	-1.08	17.73
2007	30.59	-1.08	-1.69	29.53
2008	34.45	2.54	0.69	36.99
2009	0.41	3.45	-0.39	3.86
2010	12.16	3.42	-0.49	15.58
2011	17.77	2.38	1.41	20.14
2012	12.30	-0.24	-1.14	12.06

2017	2016	2015	2014	2013	
-22,331	-26,551	-27,295	-9,278	1.152	الرصيد الجاري الخارجي
14,412	20,128	18,083	0,459	9.88	الميزان التجاري
34,569	29,309	34,565	60,129	64,867	الصادرات
33,202	27,918	33,081	58,462	63,816	المحروقات
1,367	1,391	1,485	1,667	1,051	صادرات أخرى
-48,981	49,437	-52,649	59,67	-54,987	الواردات
-8,034	-7,327	-7,529	-8,148	-7,001	خدمات, خارج دخل العوامل, صافي
3,112	3,434	3,475	3,556	3,776	دائن
11,704	10,761	11,005	11,145	10.777	مدين
2,831	1,917	4,453	4,808	-4,519	دخل العوامل, صافي
2,033	2,089	2,192	3,23	3,549	دائن
-4,863	-4,006	-6,645	-8,038	-8,068	مدين
-0,037	-0,027	-0,124	-0,045	-0,067	دفع الفوائد
-4,825	-3,968	-6,521	-7,993	-8,002	أخرى
2,945	2,822	2,771	3,219	2,792	تحويلات صافية
0,568	0,519	-0,242	3,397	-1,018	رصيد حساب رأس المال
0.001	0.001	0	-0,003	0	حساب رأس المال
1,261	1.59	-0,688	1,525	1,965	الاستثمار المباشر صافي
0,066	0,976	-0,459	0,518	-0,384	رؤوس أموال الرسمية (الصافية)
0	0,942	0.001	0	0,013	السحب
-0,168	-0,168	-0,381	-0,231	-0,446	الإهلاك
0,209	-0,055	-0,039	-0,361	-0,726	قروض قصيرة الأجل وأخطاء وسهوء, صافي
-21,762	-26,031	-27,537	-5,881	0,133	الرصيد الإجمالي

المصدر: بنك الجزائر

سجل ميزان المدفوعات الجزائري خ لال سنة 2013 فائضا تجاريا قدره نحو 0.13 مليار دولار مقابل العجز الذي سجله سنة 2014 بـ 5.88 مليار دولار، حيث بلغت قيمة الصادرات 2014 للمحروقات نحو 58.46 مليار دولار مقابل 58.46 مليار دولار خلال سنة 2013 ذلك بسبب بتدعيات الأزمة المالية العالمية، أما بالنسبة للواردات فقد بلغت قيمتها 54.98 مليار دولار سنة 2013 مقابل 59.67 مليار دولار سنة 2014، مما يعني ارتفاعا للواردات على حساب الصادرات انخفاض في الميزان التجاري بحيث انخفض إلى 0.459 مليار دولار مقارنة بالسنة السابقة 9.88 مليار دولار .

كما حافظت المحروقات على حصة كبيرة من مجموع الصادرات لكن بانخفاض طفيف مقارنة بسنة 2013 قدرة 48.46 مقارنة بـ 63.81 (2013).

ونلاحظ في تقرير بنك الجزائر أن الميزان التجاري للسنوات 2015-2016-2017 حقق عجز ذلك بسبب انخفاض الصادرات من المحروقات بسبب تأثير أزمة 2014 التي مست أسعار النفط حيث بلغت على التوالي 33.08 مليار دولار (2015) 27.91 مليار دولار (2016)، 33.20 مليار دولار (2017) بأقل قيمة سنة 2016. مع بقاء نسبة الواردات أكبر من الصادرات مما حقق عجزا بالميزان التجاري.

الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

الثلاثي الثالث 2023	السداسي الأول 2023	الثلاثي الثاني 2023	الثلاثي الأول 2023	السداسي الثاني 2022	الثلاثي الرابع 2022	السداسي الأول 2022	2022	2021	2020	2019	
2.23	3.45	0.91	2.54	12.41	6.01	7.04	19.45	-4.51	-18.71	-16.95	الرصيد الجاري الخارجي
3.79	6.15	2.34	3.81	16.21	7.80	10.64	26.85	1.17	-13.62	-9.32	الميزان التجاري
14.37	26.90	13.03	13.87	35.41	17.81	30.31	65.72	38.64	21.93	35.31	الصادرات
13.04	24.40	11.86	12.53	32.65	16.30	27.09	59.74	34.06	20.02	33.24	المحروقات
1.34	2.50	1.17	1.33	2.77	1.50	3.21	5.98	4.58	1.91	2.07	صادرات أخرى
-10.58	-20.75	-10.69	-10.05	-19.20	-10.01	-19.67	-38.87	-37.47	-35.55	-44.63	الواردات
-10.58	-20.75	-10.69	-10.05	-2.03	-1.17	-2.26	-4.29	-3.62	-4.36	-6.36	خدمات, خارج دخل العوامل, صافي
0.84	2.10	1.014	0.96	1.62	0.84	1.93	3.55	3.22	2.99	3.32	دائن
-1.95	-4.28	-2.21	-2.07	-3.65	-2.01	-4.18	-7.83	-6.85	-7.35	-9.68	مدين
-1.00	-1.55	-0.84	-0.71	-2.87	-1.17	-2.33	-5.20	-4.01	-2.98	-4.28	دخل العوامل, صافي
0.87	0.97	0.55	0.42	0.67	0.37	0.31	0.98	0.69	0.85	1.01	دائن
-1.87	-2.52	-1.39	-1.13	-3.54	-1.54	-2.64	-6.18	-4.70	-3.83	-5.29	مدين
-0.06	-0.06	-0.01	-0.05	-0.16	0.08	-0.02	-0.18	-0.13	-0.04	-0.07	دفع الفوائد
-1.80	-2.45	-1.37	-1.08	-3.37	-1.46	-2.26	-5.99	-4.57	-3.79	-5.22	أخرى
0.54	1.03	0.49	0.54	1.11	0.55	0.98	2.09	1.95	-2.26	3.00	تحويلات صافية
-0.77	1.33	-0.65	-0.68	-1.83	-1.00	-2.20	-4.03	3.03	2.34	0.03	رصيد حساب رأس المال
-1.72	2.66	0.91	1.75	0.96	0.59	-1.94	-0.98	-0.05	-0.04	0.00	حساب رأس المال
0.54	1.03	0.49	0.54	1.11	0.55	0.98	2.09	0.92	1.11	1.35	الاستثمار المباشر
0.08	0.41	0.19	0.23	0.18	0.36	0.37	0.18	0.00	0.00	0.00	صافي استثمارات المحفظة
0.06	0.08	0.04	0.05	0.07	0.00	-0.02	0.05	-0.23	-0.27	-0.07	رؤوس أموال

الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

											الرسمية (الصافية)
0.79	1.70	0.85	1.52	1.52	0.79	1.35	2.87	2.71	0.08	0.24	السحب
0.84	1.62	0.82	1.45	1.45	-0.79	-1.37	-2.82	-2.94	-0.35	-0.32	الاهتلاك
1.75	2.17	0.69	1.48	1.07	0.23	-2.28	-1.21	-2.40	1.55	-1.25	قروض قصيرة الأجل وأخطاء وسهوبات صافي
0.50	6.11	1.82	4.29	13.37	6.60	5.10	18.47	-1.48	-16.37	-16.93	الرصيد الإجمالي

المصدر: بنك الجزائر 2023

من خلال بيانات الجداول نلاحظ تسجيل نتائج ايجابية للرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2013)، أين بلغ أقصاه عام 2008 بقيمة 36.99 مليار دولار ، ويرجع ذلك إلى الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول العالمية ابتداء من سنة 2000 والذي تولد عنه ارتفاع كبير في حجم الاحتياطات الرسمية للصرف في الجزائر والتي مكنت من تسديد جزء كبير من المديونية، حيث ساهم هذا الوضع في خفض أعباء الدين وهو ما أدى بدوره إلى خفض عجز الميزانية العامة للدولة وتجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004، والذي ساهم في تحسين ميزان المدفوعات ، حيث حقق هذا الأخير رصيذا ايجابيا قدر ب 9.25 مليار دولار سنة 2004 وهو ما يمثل ارتفاع ملحوظ للرصيد مقارنة بالسنوات السابقة ، كما تقلصت الديون الخارجية بفضل السياسة المنتهجة في هذا البرنامج إذ بلغت 21.41 مليار دولار سنة 2004 بعدما كانت 25.1 مليار دولار سنة 2000.

وفي سنة 2009 تراجع رصيد ميزان المدفوعات ليصل إلى 3.86 مليار دولار مقارنة ب 36.99 مليار دولار سنة 2008، ويرجع ذلك إلى التقلص القوي في إيرادات المحروقات الذي يعود إلى انخفاض سعر البترول مقارنة بسنة 2008، بصفته يمثل القناة الرئيسية لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر.

كما نلاحظ أن هناك تراجع سلبي بداية من سنة 2014 إلى غاية 2019 وهي السنوات الأخيرة لفترة الدراسة ، حيث سجلت رصيد سالب، ويعود هذا التراجع إلى تناقص حجم الفائض

الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

في الحساب الجاري (الميزان التجاري) في هذه الفترة، ناهيك عن وجود مؤشرات فعلية لدخول الجزائر مرحلة استنزاف احتياطات الصرف بهدف تغطية ارتفاع فاتورة الواردات وتراجع حجم الصادرات بفعل انخفاض أسعار البترول، أين سجلت سنة 2014 عجزا بمقدار 5.88-، واستمر عجز ميزان المدفوعات حيث بلغ على الترتيب 27.54-، 26.03- مليار دولار، ليتقلص العجز في سنة 2017 إلى 21.76- مليار دولار ويتوالى انخفاض العجز بعد ذلك إلى 15.82-، 16.93- مليار دولار سنتي 2018، 2019 وهذا التذبذب لحاصل في الرصيد، نظرا للارتباط الشبه التام للاقتصاد الجزائري لقطاع النفط.

كما نجد أن للميزان الجاري دور كبير في معدلات التغير الموجبة للرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري فضلا على أن الفائض في الميزان الجاري يتوقف بدرجة كبيرة على الميزان التجاري الذي يتأثر بدوره بأسعار المحروقات والتي تمثل 97% من إجمالي الصادرات، ومثال ذلك سنة 2008 التي حقق فيها الميزان التجاري أعلى قيمة له والمقدرة بـ 40.60 مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار البترول والتي قاربت 100 دولار للبرميل، الأمر الذي انعكس بدوره على الميزان الجاري ومن ثم على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، وما يؤكد ما سبق، العجز المسجل للرصيد الكلي لميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من (2014-2019) والذي يعود بالأساس إلى العجز المسجل في رصيد الميزان الجاري خلال هذه الفترة، إضافة إلى القيم المتدنية لرصيد حساب رأس المال وذلك بسبب تراجع أسعار البترول.

كما حقق رصيد ميزان السهو والخطأ عجزا متناقصا على مدار فترة الدراسة، بلغت أقصاها سنة 2013 بقيمة 2.44 - مليار دولار وذلك باستثناء السنوات 2000، 2008، 2011، 2014، 2015، 2018 أين سجل فيها الميزان رصيدا موجبا بلغ أقصاه سنة 2011 بقيمة 1.41 مليار دولار. ويمثل ميزان السهو والخطأ كافة العمليات التي تتحفظ

الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

السلطات بنشر بيانات دقيقة عنها كمدفوعات القطاع العسكري , إضافة إلى حالات السهو والخطأ التي تحدث أثناء عمليات التقييم.

مما سبق يمكننا ملاحظة أن ميزان المدفوعات الجزائري لم يستقر خلال فترة الدراسة (2000-2019) نتيجة للصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء ارتفاع وانخفاض أسعار البترول وتقلبات أسعار الصرف , وهو ما جعل السياسات الاقتصادية غير قادرة على المحافظة على استقرار وضع ميزان المدفوعات خاصة في ظل غياب إستراتيجية اقتصادية واضحة وشاملة.

جدول رقم (13) : الإيرادات الجمركية (2017-2021)

سنوات	2017	2018	2019	2020	2021
الإيرادات الجمركية	1005	741.52	781.97	500.05	225.75

المصدر: المديرية العامة للجمارك

نلاحظ من الجدول أن سنة 2017 كانت الإيرادات الجمركية مرتفعة تقدر ب 1005, ومع بداية سنة 2018 بدأت في الانخفاض إلى غاية سنة 2021 لتصل إلى 225.75 مليار دينار وهذا راجع للسياسة التي وضعتها الجزائر في الحد من قائمة الاستيراد مع أيضا وجود جائحة كورونا.

جدول رقم (14): تطور حجم المداخل الجمركية في الجزائر الفترة (2000-2004)

الوحدة : مليون دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
حقوق جمارك	90.380	104.597	128.455	143.557	137.171
الرسوم الجمركية	71.001	77.979	101.787	117.886	144.623
مج المداخل الجمركية	161.381	182.576	230.242	261.443	281.794
نسبة حقوق الجمارك / مج المداخل الجمركية	%56.00	%57.29	%55.79	%54.91	%48.68

المصدر: وزارة المالية , المديرية العامة للجمارك على موقع الواب / www.douane.gov.dz

الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

جدول رقم (15): تطور المداخيل الجمركية في الجزائر الفترة (2005-2014)

الوحدة مليون دج

السنوات	المنتجات الجمركية	باقي تحصيلات الجمارك (TIC , TVA)	مجموع المداخيل الجمركية	نسبة الحقوق الجمركية /مجموع المداخيل الجمركية
2005	143.683	167.296	310.979	%46.20
2006	113.590	170.405	283.995	%39.99
2007	132.766	210.532	343.298	%38.67
2008	164.104	275.441	439.545	%37.33
2009	172.816	287.396	460.212	%37.55
2010	183.573	308.929	492.502	%37.27
2011	222.190	356.452	578.642	%38.39
2012	337.571	455.276	792.847	%42.57
2013	401.447	538.608	940.055	%42.70
2014	369.655	538.815	908.470	%40.69

المصدر: إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابعة للجمارك

نلاحظ من خلال الجدول أنه بعد استعراض حجم الحقوق الجمركية ضمن مجموع

المداخيل المحصلة من طرف إدارة الجمارك خلال الخمس سنوات التي تسبق تنفيذ اتفاق

الشراكة من سنة (2000 إلى سنة 2004) يتضح أنها كانت تشكل نسبة هامة من مجموع

المداخيل الجمركية , بحيث تجاوزت النسبة على العموم 50% ماعدا بالنسبة لسنة 2004 أين

انخفضت إلى أقل من النصف بقليل أين سجلت نسبة 48%, ولكن بمجرد دخول اتفاق الشراكة

حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005 بدأت نسبة مساهمة الحقوق الجمركية في إجمالي المداخيل

المحصلة تتخفف تدريجيا خلال السنوات الأولى من بدأ سريان الاتفاقية

بحيث انخفضت إلى حدود 46% سنة 2005 , لتواصل انخفاضها إلى 40% ثم

30% خلال سنتي 2006,2007 على التوالي لتتخفف بعد ذلك وتستقر في حدود 37%

خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2010, لتعاود الارتفاع بنسب متقاربة بدءا من سنة

2011 .

إحصائيات جمركية:

الجمارك الجزائرية ارتفاع في الجباية بـ 740 مليار دولار خلال 9 أشهر لـ 2018

نوفمبر 2018

سجلت الجمارك الجزائرية، جباية بـ أزيد من 740 مليار دينار خلال الـ 9 أشهر الأولى

من سنة 2018،... كما ارتفعت صادرات الجزائر بنسبة 16 % بما يقدر بـ 30 مليار دينار

وكانت الإيرادات الجمركية قد بلغت في سنة 2018 حوالي 1026,28 مليار دج في سنة

2017 مسجلة ارتفاعا بـ (+2,03%).

وعليه فإن 86% من مجموع الموارد المحصلة قد وجهت لتمويل ميزانية الدولة في حدود

882,13 مليار دج .

تمكنت الجمارك الجزائرية خلال 2019، من تحصيل أزيد من 1.000 مليار دج،

كحقوق ورسوم رغم تراجع الواردات، حسبما كشف عنه المدير العام... العائدات الجمركية

تسجل ارتفاعا بـ 6.5 % خلال الثلاثي الأول من 2019

ماي 2019 قدرت العائدات الجمركية للجزائر بـ 267.33 مليار دج خلال الثلاثي

الأول من 2019 مقابل 251.02 مليار دج خلال نفس الفترة من سنة 2018، مسجلة ارتفاعا

كشف المدير العام للجمارك الجزائرية ان هنالك مقترحات ستقدم الى السلطات العمومية

خلال الأيام المقبلة من أجل الحد من ظاهرة تضخيم فواتير الاستيراد... ارتفاع بـ 8 % في

إيرادات الجمارك الجزائرية خلال يناير وفبراير بلغت الإيرادات الجمركية للجزائر ما قيمته

172,42 مليار دينار خلال شهري يناير و فبراير 2020، مقابل 159,78 مليار دينار في نفس

الفترة من سنة 2019 ما يمثل أزيد من 1000 مليار دينار مداخيل جمركية خلال 2019 رغم

تراجع الواردات في يناير ما يمثل ارتفاع بنسبة 8 % ، حسبما علمته (وأج) اليوم الاثنين لدى

المديرية العامة للجمارك.

الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

وساهمت هذه المبالغ التي حصلتها مصالح الجمارك في ميزانية الدولة بقيمة 146,09 مليار دينار، مقابل 136,31 مليار دينار في 2019 ، بزيادة 7,17 %، حسب إحصائيات قسم الدراسات و الاستشراف التابع لمصالح الجمارك.

ووفقاً لنفس المصدر، مثلت الإيرادات المخصصة لميزانية الدولة 84,73 % من جملة التحصيلات الجمركية خلال يناير و فبراير 2020. و بلغت حصة الإيرادات الممنوحة لصندوق الضمان والتضامن التابع للسلطات المحلية 13,71 مليار دينار مقابل 14,21 مليار دينار بانخفاض قدره 3,52 %.

وبحسب ذات المصدر، فإن الإيرادات التي خصصت للصندوق الوطني للتقاعد بلغت 11,35 مليار دينار مقابل قرابة 8,8 مليار دينار، أي بزيادة 38,80 %. أما الإيرادات المخصصة لحسابات التخصيص الخاصة فقد بلغت 1,12 مليار دج مقابل 903,98 مليون دينار بزيادة بلغت 24,18 %.

وبشأن الإيرادات المخصصة للبلديات، فقد تراجعت ب 14,06 % في يناير و فبراير 2020 مقارنة مع نفس الفترة في 2019، حيث بلغت 143,18 مليون دينار مقابل قرابة 166,61 مليون دينار، حسب التفاصيل التي أدلى بها نفس المصدر.

وفيما يتعلق بتوزيع التحصيلات الجمركية حسب الإيرادات و المناطق، فقد لوحظ أن القسم الأكبر من المبلغ المحصل خلال هذه الفترة من العام الجاري صدره خمسة عشر مصدراً أي نحو 96,14 بالمائة بمبلغ إجمالي يقدر ب 165,77 مليار دينار، حسب إحصائيات قسم الدراسات و الاستشراف التابع لمصالح الجمارك.

وتفيد الجمارك بأن المصادر الأساسية لهذه الإيرادات هي الميناء الجاف للجزائر العاصمة الذي يتصدر قائمة من 83 مصدر للإيرادات الجمركية ويغطي هذا المصدر لوحده 15,46 % أي بمبلغ إجمالي حصته الجمارك مقدر ب 26,66 مليار دج.

ويظهر تصنيف التحصيلات حسب الإيرادات الجمركية أن المركز الثاني يعود لميناء

الجزائر ب 26,10 مليار دينار (15,14 %)، يليه ميناء بجاية بقرابة 15,84 مليار دينار

الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

(9,19%) ثم ميناء أرزيو ب 13,26 مليار دينار (7,69%) و ميناء عنابة 12,80 مليار دينار (7,43%) وميناء بومرداس ب 11,55 مليار دينار (6,70%) و ميناء سكيكدة ب 25,11 مليار دينار (6,53%) و ميناء دار البيضاء ب 8,48 مليار دينار و اخيرا الميناء الجاف بالصنوبر البحري بالجزائر العاصمة ب 8,30 مليار دج (4,82%).

وسجلت الموانئ الجزائرية الأخرى إيرادات على نطاق أقل حيث تتراوح ما بين 2 و 7 مليارات دينار.

وبلغت عائدات الجمارك الجزائرية خلال سنة 2019 ما يعادل 1.097,86 مليار دج أي بزيادة بلغت 7% حيث سمحت هذه الإيرادات بدعم ميزانية الدولة بقيمة مالية قدرت 947,05 مليار دينار (+7,36%)، و صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية ب. 93,2 مليار دينار ما يمثل 4,52%، 50,47 مليار دينار (+8,84%) للصندوق الوطني للتقاعد و 6,06 مليار دينار (-3,97%) لحسابات التخصيص الخاصة و أخيرا، بلغت الإيرادات المخصصة للبلديات 1,074 مليار دينار مسجلة بذلك انخفاضا بأكثر من 53,17%.

جمارك: ارتفاع الإيرادات المحصلة بأكثر من 4% خلال يناير 2020

بلغت الإيرادات الجمركية للجزائر ما قيمته 69,54 مليار دينار خلال يناير 2020، مقابل 66,81 مليار دينار في نفس الشهر من سنة 2019 ما يمثل ارتفاع بنسبة 4,09% حسبما علمت (وأج) لدى المديرية العامة للجمارك.

وساهمت هذه المبالغ التي حصلتها مصالح الجمارك في رفع ميزانية الدولة لتصل قيمتها إلى 59,33 مليار دينار مقابل 56,74 مليار دينار تقريبا، بزيادة 4,57%، حسب إحصائيات قسم الدراسات و الاستشراف التابع لمصالح الجمارك.

ووفقاً لنفس المصدر، مثلت الإيرادات المخصصة لميزانية الدولة 85,32% من جملة التحصيلات الجمركية خلال الشهر الأول من عام 2020.

وبلغت حصة الإيرادات الممنوحة لصندوق الضمان والتضامن التابع للسلطات المحلية

5,63 مليار دينار مقابل 6,08 مليار دينار بانخفاض قدره 7,48%.

الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

ويحسب ذات المصدر ، فإن الإيرادات التي خصصت للصندوق الوطني للتقاعد بلغت أربعة (4) مليارات دينار مقابل 3,35 مليار دينار في نفس الفترة من العام الماضي، أي بزيادة 12,92%.

أما الإيرادات المخصصة لحسابات التخصيص الخاصة فقد بلغت 512,45 مليون دينار مقابل 360,51 مليون دينار بزيادة بلغت 42,15%.

وبشأن الإيرادات المخصصة للبلديات، فقد تراجعت بـ 20,56 % في يناير مقارنة بالشهر نفسه في 2019، حيث بلغت 57,48 مليون دينار مقابل 72,35 مليون دينار.

وفيما يتعلق بتوزيع التحصيلات الجمركية حسب الإيرادات و المناطق ، فقد لوحظ ان

القسم الأكبر من المبلغ المحصل تقريبا (96,07 %) خلال الشهر الأول من العام الجاري مصدره خمسة عشر مصدرا و بلغ إجمالي هذا المبلغ نحو 66,81 مليار دينار.

وتفيد الجمارك بأن المصادر الأساسية لهذه الإيرادات هي الميناء الجاف للجزائر العاصمة الذي يتصدر قائمة من 83 مصدر للإيرادات الجمركية ويغطي هذا المصدر لوحده، 14,77% من إجمالي المبالغ التي حصلت عليها الجمارك ، بما يعني أكثر من 10,27 مليار دينار.

ويظهر تصنيف التحصيلات حسب الإيرادات الجمركية أن المركز الثاني يعود لميناء

الجزائر بـ 10,14 مليار دينار (14,59 %) ، تليه موانئ كل من أرزيو ثمانية (8) مليار

دينار (11,51 ب %) و بجاية بـ 5,57 مليار دينار (8,01 %) و عنابة 5,14 مليار دينار

(7,40 %) وسكيكدة 4,58 مليار دينار (6,59 %) و بومرداس 4,25 مليار دينار (6,12 %)

و الميناء الجاف الصنوبر البحري بالجزائر العاصمة بـ 4,10 مليار دينار (5,90 %).

وسجلت الموانئ الجزائرية الأخرى إيرادات على نطاق أقل حيث تتراوح ما بين 1 و 3

مليارات دينار، في حين أن 20 مديرية لم تحقق أي تحصيل جمركي خلال يناير الماضي.

وبلغت عائدات الجمارك الجزائرية خلال سنة 2019 نحو 1.097,86 مليار دينار،

بزيادة 7%.

الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

وسمحت هذه الإيرادات بدعم ميزانية الدولة بقيمة مالية قدرت 947,05 مليار دينار (+7,36%)، وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية بـ 93,2 مليار دينار ما يمثل 4,52%، و 50,47 مليار دينار (+ 8,84%) للصندوق الوطني للتقاعد و 6,06 مليار دينار (-3,97 بالمائة) لحسابات التخصيص الخاصة (-3,97%) وأخيرا، بلغت الإيرادات المخصصة للبلديات 1.074 مليار دينار مسجلة بذلك انخفاضا بأكثر من 53,17%.

تصنيف التحصيلات حسب المقاطعة والإيرادات (مؤطر)

فيما يلي قائمة اهم 15 مقاطعة و الإيرادات الجمركية المحصلة خلال شهر يناير 2020.

المصدر: مديرية الدراسات و الاستشراف للجمارك.

مالية: ارتفاع إيرادات الدولة إلى 6261 مليار دج خلال الأشهر الثمانية الأولى لـ 2023 ارتفعت إيرادات الدولة خلال الأشهر الثمانية الأولى للعام الجاري 2023 إلى 6261 مليار دج، أي بزيادة تتجاوز 3% على أساس سنوي، حسب ما أفاد به اليوم الخميس المدير العام للخزينة والتسيير المحاسبي للعمليات المالية للدولة، صالح لعباني. وفي جلسة استماع أمام لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني، ترأسها سعد بغيجة، رئيس اللجنة، في إطار مناقشة مشروع قانون المالية لـ 2024، أوضح السيد لعباني أن إيرادات الدولة المسجلة إلى غاية نهاية أغسطس من العام الجاري بلغت 6261 مليار دج، بارتفاع قدره 210 مليار دج مقارنة بإيرادات المسجلة خلال نفس الفترة من السنة الماضية والمقدرة بـ 6050 مليار دج.

وقد تضمنت هذه الإيرادات أساسا العوائد المتأتية من الجباية البترولية بقيمة 3292 مليار دج (بزيادة 86 مليار دج مقارنة بالأشهر الثمانية الأولى من 2022)، في حين بلغت الإيرادات خارج الجباية البترولية ما قيمته 2962 مليار دج (بارتفاع قدره 124 مليار دج)، إلى جانب إيرادات أخرى مختلفة، حسب البيانات التي عرضها المدير.

الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

أما بخصوص أعباء ميزانية الدولة، فقد بلغت الى غاية نهاية شهر أغسطس الماضي ما قيمته 7000 مليار دج، مسجلة بذلك زيادة معتبرة قدرها 1756 مليار دج مقارنة بالأشهر الثمانية الأولى للسنة الماضية (5243 مليار دج).

وتشمل هذه الأعباء على وجه الخصوص نفقات المستخدمين بقيمة 2164 مليار دج نفقات الاستثمار بقيمة 1182 مليار دج ونفقات التحويل بقيمة 2683 مليار دج، حسبما صرح به السيد لعباني.

وخلال نفس الجلسة، استمعت لجنة المالية والميزانية إلى المدير العام للميزانية، الحاج

عمري، والذي قدم عرضا حول مشروع الميزانية الوارد في قانون المالية لسنة 2024.

وأكد في هذا السياق أن مشروع ميزانية الدولة يندرج ضمن مسعى تعزيز الجهود المبذولة

من طرف السلطات العمومية من حيث ترقية الاستثمار وبعث المشاريع الهيكلية الكبرى

ومواصلة تنويع النشاط الاقتصادي لدعم النمو والتخفيف في المدى المتوسط من الاعتماد على

المحروقات والتكفل بالأثر المالي الناجم عن التدابير الرامية لضمان الأمن الغذائي.

وفي هذا الصدد أشار إلى الجهود المقررة من طرف السلطات العمومية في مجال

الاجتماعي، لاسيما من خلال مراجعة جدول الضريبة على الدخل الإجمالي ابتداء من 2021

ورفع رواتب الموظفين الناتج عن مراجعة شبكة النقاط الاستدلالية للسنوات 2022 و 2023

و 2024 والتي سيزترتب عنها زيادة كلية تقدر ب 47% من مستوى الأجور لفائدة 2,086 مليون

موظف وعون عمومي، واستحداث منحة البطالة لطالبي العمل لأول مرة بقيمة 13 ألف دج

لشهر ومن تم رفعها إلى 15 ألف دج في 2023 اي بزيادة تقدر ب 2000 دج للشهر تخص

2,035 مليون مستفيد.

يضاف إلى ذلك المنح ومعاشات التقاعد حيث تم استحداث مبلغ تكميلي لهذه الفئات،

ومراجعة رفع المنحة الجزافية للتضامن والتي انتقلت من 3000 دج إلى 7000 دج لفائدة أزيد

من 1,071 مليون مستفيد، ورفع المنح المدفوعة لفائدة المعوقين بنسبة 100 % والتي تمس

الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

314 ألف مستفيد حيث مرت من 10 آلاف دج لكل مستفيد إلى 12 ألف دج ورفع منح الطلبة من 1300 إلى 2000 دج أي بزيادة تقدر ب 700 دج للشهر لفائدة 946 ألف طالب. ولفت المدير إلى إجراء تعديلات في المسار متوسط المدى للميزانية للفترة من 2023 إلى 2025 التي تم عرضه بعنوان قانون المالية لسنة 2023، حيث ستتجاوز النفقات 15275 مليار دج في 2024 مقابل 14706 مليار دج في 2023، ويُنْتَظَر أن تصل إلى 15900 في 2025.

إيرادات جمركية: ارتفاع بنسبة 5,7% خلال الأشهر الـ 11 من سنة 2019 بلغت الإيرادات الجمركية للجزائر خلال الأشهر الإحدى عشر من سنة 2019 حوالي 965,35 مليار دج مقابل 913,40 مليار دج خلال نفس الفترة من سنة 2018 أي بارتفاع بنسبة 5,69%, حسبما علمته من المديرية العامة للجمارك.

ويرجع هذا التحسن بشكل أساسي -يضيف ذات المصدر- إلى الموارد "الاستثنائية" التي تم تحصيلها في إطار التسويات من قبل قباضات الجمارك بميناء الجزائر خلال نفس الفترة و التي بلغت 160,15 مليار دج.

وتم توجيه الإيرادات التي حصلتها الجمارك لتمويل ميزانية الدولة في حدود 830,19 مليار دج مقابل 785,98 مليار دج أي بارتفاع بنسبة 5,63% خلال الفترة المرجعية. وأضاف ذات المصدر أن الإيرادات الموجهة لميزانية الدولة شكلت نسبة 86% من مجموع الإيرادات الجمركية خلال الأشهر الإحدى عشر من سنة 2019.

أما بخصوص الإيرادات المخصصة لصندوق ضمان و تضامن الجماعات المحلية فقد بلغت 83,49 مليار دج مقابل 79,59 مليار دج أي بارتفاع بحوالي 5% خلال نفس الفترة المقارنة.

وأضافت المديرية العامة للجمارك أن الإيرادات الموجهة للصندوق الوطني للمعاشات بلغت حوالي 45,46 مليار دج مقابل 40,07 مليار دج وهو ما يمثل زيادة 13,43%, حسب أرقام مديرية الدراسات و الاستشراف بالجمارك.

الفصل الثالث الإصلاحات الجمركية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري

أما بخصوص الإيرادات الموجهة لحسابات التخصيص الخاص فقد قدرت بـ 5,23 مليار دج مقابل 5,73 مليار دج مسجلة بالتالي انخفاضا 8,73%.

كما أوضح المصدر ذاته ان الإيرادات المخصصة للبلديات بلغت خلال الفترة الممتدة بين يناير إلى نوفمبر حوالي 967,68 مليون دج مقابل 2014,33 مليون دج مسجلة انخفاضا بحوالي 51,96 مقارنة بنفس الفترة من السنة الأخيرة.

وكانت الإيرادات الجمركية قد بلغت في سنة 2018 حوالي 1026,28 مليار دج مقابل 1005,81 مليار دج في سنة 2017 مسجلة ارتفاعا بـ (+2,03%).

للتذكير فان حوالي 86% من مجموع الموارد المحصلة قد وجهت لتمويل ميزانية الدولة في حدود 882,13 مليار دج.

ومن جهة أخرى، كانت الجمارك الجزائرية قد اشارت الى أن خمس منتجات حصلت أزيد من 74,88 في المائة من الصادرات خارج المحروقات خلال الأشهر التسعة الأولى لسنة 2019.

ويتعلق الأمر بصادرات الأسمدة المعدنية أو الكيميائية النيتروجينية والزيوت وغيرها من المنتجات المتأتية من تقطير القطران والأمونياك اللا مائية وسكر القصب والشمندر والفسفات والكالسيوم الطبيعي.

وحسب معطيات الجمارك تبقى الصادرات خارج المحروقات هامشية خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية حيث قدرت 1,929 مليار دولار أي ما يمثل 7,09 من الحجم الإجمالي لمجموع الصادرات الجزائرية مقابل 2,174 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2018، أي بانخفاض يقدر بـ 11,26%.

خلاصة الفصل :

نستخلص مما سبق أن ميزان المدفوعات الجزائري قد شهد عدة تغيرات في فترة الدراسة سواء كان بالارتفاع أو بالانخفاض في موازينه الفرعية بصفة عامة والرصيد بصفة خاصة , وذلك بسبب الظروف التي شهدها العالم خلال الفترة 2000-2019, مما جعل الاقتصاد الوطني في حالة اضطرابات نتيجة تقلبات في أسعار النفط مما أدى إلى حدوث عدة صدمات أثرت على ميزان المدفوعات الجزائري, حيث شهدت أرصده الفرعية تراجع ملحوظ نتيجة انخفاض في أسعار النفط حيث تراجع الميزان التجاري بمستويات كبيرة نتيجة في تراجع الأسعار, حيث أن ارتفاع أسعار النفط جعل ميزان المدفوعات في حالة انتعاش في رصيد الميزان الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري ونتج عنه نوع من النمو في الناتج وذلك بسبب زيادة في صادرات المحروقات, أما في حالة انخفاض أسعار النفط حدث عجز في هذه الموازين.

الخاتمة

خاتمة:

اعتبرت الإدارة الجمركية الجديدة تنظيم حديث يهدف لتنفيذ خطة إستراتيجية تبنتها المؤسسة الجمركية من أجل تدارك العصر الحديث , فبالرغم من الصعوبات التي لا تزال تواجه الأداء الفعال , يمكن اعتبار التدابير الجديدة كعامل ساعد الأداء الجمركي على التفاعل بطريقة ايجابية مع المستجدات التي فرضها المحيط الجديد للتجارة الدولية , لقد أصبحت المؤسسة الجمركية تعيش ديناميكية جديدة , فرضت عليها وتيرة عمل كبيرة ومسؤولية جديدة متعلقة مباشرة بأمن المستهلكين من البضائع المقلدة وغير الأصلية.

وعليه تشهد الإدارة الجمركية الحديثة تحولا استراتيجيا في مضمونها الوظيفي , حيث أصبحت الوظيفة الاقتصادية المستحدثة تتطلب تدابير و آليات جديدة تمكن الإدارة الجمركية من تحقيق دورها الاستراتيجي في السياق الراهن, لهذا الغرض اعتمدت السلطات العمومية نظام الإعلام والتسيير الآلي أو ما يعرف بنظام "SIGAD" , حيث تهدف الإدارة الجمركية من وراء تبني هذا النظام إلى تعزيز نظام التسهيلات الجمركية الإجرائي , بفضل هذه التقنية الجديدة أصبح رضا المتعامل الاقتصادي " إحدى المؤشرات الرئيسية لقياس فعالية ومستوى الأداء الجمركي , حيث تستدعي متطلبات التحول نحو الإدارة الجمركية الرقمية جملة من الركائز ينبغي توفرها من أجل إنجاح هذا التحول الاستراتيجي للإدارة الجمركية , نذكر منها:

- ضرورة امتلاك الإدارة الجمركية لقاعدة بيانات شاملة و آمنة.
- يستلزم وجود مورد بشري مؤهل لإتقان التقنيات التكنولوجية وتتبع مستجداتها .
- بناء علاقة تشاور وتبادل المعلومات مع بقية الإدارات الجمركية على المستوى العالمي والاستفادة من الخبرات المتداولة

• الاستفادة من الخبرات والدورات التدريبية التي يقدمها خبراء منظمة الجمارك العالمية في هذا المجال , يتيح تبني الإدارة الجمركية لوسائل التكنولوجيا الحديثة في المجال الإجرائي تحقيق المرونة في العمل الجمركي وتدعيم بيئة الاستثمار من خلال نظم إجرائية, تراعي الأطراف ذات المصلحة بتلبية حاجياتهم وتقديم خدمة جمركية إلكترونية بمعايير ومواصفات عالمية .

إن التوجه نحو الجمارك الرقمية يتيح جملة من الايجابيات يمكن تحديدها كالتالي:

- سداد جميع المستحقات الحكومية من مكان العمل دون الحاجة للتوجه لفرع البنك .
- إمكانية خدمة السداد طوال أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة.
- إمكانية الاستعلام عن الرسوم الجمركية ودفع الضرائب المستحقة وتأكيد العمليات إلكترونياً.

• توفير الأمن في وسائل السداد باستخدام تكنولوجيا تشفير عالية الكفاءة لضمان سرية عملية الدفع و التأكد من أن العملية تمت فقط من قبل الشركة (العميل) ولمدفوعات تخص الشركة فقط.

- إمكانية متابعة عمليات الدفع واستنساخ التقارير .

لقد بات التعزيز التكنولوجي للعمل الجمركي هدفاً استراتيجياً للإدارة الجمركية الحديثة في عالم يتجه نحو الآلية والأتمتة باعتماد نظم المعلوماتية والاتصال. " لقد تزودت الجمارك منذ السبعينات بأنظمة جمركية آلية كأجهزة الإعلام الآلي الخاصة بالشحن الدولي ،بيد أن الأمر أصبح يتعلق بإضفاء طابع غير مادي على التصريحات والوثائق الملحقة بشكل نهائي، وهذا للوصول إلى بناء جمارك بدون أوراق " .

وعلى ضوء ما سبق يمكننا استنتاج ما يلي :

- أدت الوظيفة الاقتصادية للإدارة الجمركية كوظيفة مستحدثة إلى تحول من مفهوم

السلطة إلى مفهوم الخدمة .

- أصبحت الوظيفة الأمنية وظيفية إستراتيجية للإدارة الجمركية وإحدى أولوياتها في القرن

الحالي .

- سعت برامج التطوير الجمركي إلى محاولة أقلمة العمل الجمركي وتقديم خدمة جمركية

نوعية بمواصفات عالمية.

- أصبح التطبيق الأمثل للتطبيقات الحديثة ممثلة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

دعامة أساسية لتفعيل نظام إدارة وتسيير المخاطر .

• إن التشخيص السليم والجيد للبيئة الداخلية للمؤسسة الجمركية والوعي بالتطورات التي تشهدها البيئة الخارجية شرطان ضروريان في تحديد الاستراتيجيات الرئيسية للإصلاح الجمركي واتخاذ القرارات السليمة

• تطلبت التدابير الجديدة في مجال تنظيم التجارة الخارجية هيكلية جديدة للتعريف الجمركية ومضمون جديد لقانون الجمارك.

• كان للإدارة الجمركية دفعا إيجابيا للاقتصاد الوطني من خلال ما قامت به الجزائر من إصلاحات خلال فترة الدراسة .

• وفقت جهود المنظومة الجمركية الجزائرية لتحسين وترقية ميزان مدفوعات ها من خلال ما بينته الإيرادات الجمركية خلال فترة الدراسة.

التوصيات:

- إن عمق العلاقة الوظيفية والتكاملية بين التنمية الاقتصادية والتنمية الادارية , يقتضي انسجام جهود الإصلاح الجمركي مع السياسات التجارية للبلد.

- إن توفير إطار تشريعي مناسب , يوفر ويضمن الوفاء بالمتطلبات التشريعية والسياسية والاقتصادية يستوجب تحديث المنظومة التشريعية الجمركية , وذلك انطلاقا من التحديد الواضح والدقيق للأهداف الإستراتيجية للمؤسسة الجمركية .

- تبسيط الإجراءات الجمركية تماشيا مع التشريع الجمركي في العالم .

- توفير الدعم السياسي الضروري للإدارة الجمركية من حيث الصلاحيات ووسائل العمل كشروط أولية أساسية لضمان بلوغ إدارة جمركية محترفة وفعالة.

- تفعيل مدونة أخلاقيات الوظيفة الجمركية , أن تطوير النزاهة وتقليص فرص الفساد

الإداري في الأوساط الجمركية يعتبر محورا أساسيا من محاور إصلاح الإدارة الجمركية .

- نظام الاستعلامات الجمركية في الجزائر يثير إشكالات قانونية وتنظيمية كغياب نص

تنظيمي خاص للاستعلام الجمركي, وكذا دليل الاستعلامات الجمركية والتصميم المدروس

لمقرر الاستعلامات في مجال التكوين.

- اعتماد الأتمتة (Automatisation) في المعالجة الجمركية للسلع والبضائع وترسيخ شعار " جمارك بدون أوراق " .

أفاق الدراسة:

تشكل العائدات الجمركية في بلدان عديدة الحجم الأكبر من المساهمات الوحيدة للموازنة الوطنية وغياب الإدارة والتدابير الجمركية الفعالة تؤثر سلبا على قدرة الإدارة على جمع العائدات وعلى استقرار ميزان المدفوعات، وعليه تستمر جهود الجزائر في الإصلاح الجمركي بالتركيز على القضايا الرئيسية الثلاثة، التسهيل التجاري والأمن - تحسين تحصيل الجباية الجمركية وتطوير الموارد البشرية والالتزام الجمركي باعتبارها ذات أهمية في التأثير على كفاءة وفعالية العمل الجمركي.

بالرغم من الجهد المبذول في إتمام هذا العمل , إلا أن هذا الأخير يبقى ناقصا , بسبب عدم قدرتنا على تناول جميع جوانب الموضوع بالتفصيل, إلا أنه يمكن أن يكون تمهيدا لمواضيع مستقبلية, على غرار ما توصلنا إليه من نتائج , يمكنها أن تكون إشكاليات لأبحاث أخرى نذكر منها:

- إستراتيجية الحد من منح الامتيازات الجبائية لتحقيق فعالية اقتصادية.
- إصلاح البنية الاقتصادية وجعلها ذات قدرة تنافسية.
- ما مدى قدرة الجمارك الجزائرية على تحقيق توازن بين تنمية الاقتصاد الوطني في إطار مبادئ وأسس جزائرية وبين مساعي الدولة في الانضمام للمنظمة العالمية.
- إستراتيجية الحد من الاعتماد على الصادرات البترولية والبحث عن البدائل.

قائمة المصادر والمراجع

1. الأستاذ الدكتور الأخضر عزي, إشكالية وأبعاد المدفوعات الجزائري, جامعة محمد بوضياف-المسيلة-الجزائر
2. الأستاذ, غيبة حيدر, التجارة الدولية وميزان المدفوعات - القاهرة - 1966
3. إسماعيل محمد دعيس, السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق, الطبعة الأولى, مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية, عمان, 2012
4. آسيا بوعنان, دراسة العلاقات بين سعر الفائدة, سعر الصرف والطلب على النقود في الاقتصاد الجزائري (1983-2014), مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, 2015-2016
5. بطاطاش ثيزيري, عصرنة الجمارك ودورها في ترقية التجارة الخارجية - دراسة حالة جمارك الجزائر - 1990 - 2019, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, ولاية البويرة, سنة 2018/2019
6. بعاول نوفل وآخرون, قياس أثر سعر الصرف على نسبة ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي "دراسة حالة الجزائر (2000-2018)", مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية, العدد 02, جامعة العربي بن المهدي, الجزائر, 2020,
7. بلغانمي نبيلة وسحنون جمال الدين, إصلاح النظام الجمركي الجزائري في ظل تحرير التجارة والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .
8. بلقاسم بودالي, ظاهرة التهريب الجمركي واستراتيجيات مكافحته, مذكرة لنيل الماجستير في تسيير المالية العامة, كلية العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2010.
9. بن الطيبي مبارك, التهريب الجمركي ووسائل مكافحته في التشريع الجزائري, 2010/2009, ص 109
10. الجريدة الرسمية رقم 82 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2007.

11. الجريدة الرسمية رقم 82 الصادرة بتاريخ 2007/12/31.
12. الجريدة الرسمية رقم 82,الصادرة بتاريخ 2007/12/31.
13. الجريدة الرسمية رقم 85 الصادرة بتاريخ 30ديسمبر 2004
14. الجمارك في كلمات ,مديرية العلاقات العامة والإعلام ,المديرية العامة للجمارك
2012,
15. جميات عادل, دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000 -
(2016), مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية, تخصص مالية وتجارة
دولية,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة محمود
بوضياف,المسيلة,20018- 2019
16. الحاج بشاوي,دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني,مذكرة مقدمة ضمن
متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية,جامعة عبد الحميد بن باديس
مستغانم, 2015-2016
17. حاجي سمية,مفتاح صالح, السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الجزائري
1990 - 2014, مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ,العدد التاسع, جامعة
الوادي,2016,ص66
18. دورية تصدر عن المديرية العامة للجمارك الجزائرية , رقم 6 نوفمبر -ديسمبر
2011.
19. رضا عبد السلام ,العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق, المكتبة
العصرية للنشر والتوزيع ,مصر 2007
20. سلمى سلطاني,دور الجمارك في السياسة الخارجية - حالة الجزائر -رسالة
ماجستير في العلوم الاقتصادية,فرع التخطيط والتنمية,جامعة الجزائر, 2001-2003
21. سمير فخري نعمة ,العلاقات التبادلات بين سعر الفائدة وانعكاسها على ميزان
المدفوعات ,دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ,الأردن ,2011,

22. شقيري نوري موسى وآخرون، التميل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012،
23. صادق جعفر كاظم العتابي، أثر الضرائب الجمركية في دعم الموازنة العامة للدولة، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، العدد 3، المجلد 08، 2018،
24. صالح أوبابة، عبد الرزاق خليل، أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات "دراسة حالة الجزائر (1990 - 2016)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد 02، الجزائر، 2018، ص 166
25. طوال هبة وآخرون، سجل وفنيات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة البناء الاقتصادي، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019،
26. عبد الكريم كيش، عبد الكريم خميسي، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التحديات الراهنة - حالة الجزائر - جامعة قسنطينة، البحث الاجتماعي العدد 13 سنة 2017
27. عروج عبد الباسط، أثر التسهيلات الجمركية على أداء المؤسسات في ظل العلاقة بين المؤسسة والجمارك، رسالة ماجستير علوم اقتصادية وعلوم التسيير فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 2008/2008، ص 38.
28. عمارة حنان، عمارة سميرة، تأثير السياسة الجمركية في ترشيد الواردات الجزائرية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، سنة 2022-2023.
29. قانون الجمارك 1998، المادة 3 منه .
30. قرار مؤرخ في 9 مارس 1988، يتضمن ضبط قائمة البضائع التي تستفيد من نظام العبور الجمركي، الملغى بالقرار المؤرخ في 23 فبراير 1999، المحدد لكيفيات تطبيق المادة 126 من قانون الجمارك.

31. كاظم عبادي الجاسم, جغرافية التجارة الدولية, الطبعة الأولى, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, 2015
32. كبيرة سمية , التجارة الخارجية وتمويلها في الجزائر بعد الإصلاحات رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سنة 2001.
33. كرفوح مريم, إدارة الجمارك ودورها في مكافحة الجريمة الجمركية, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم الحقوق, جامعة أدرار - الجزائر - 2016-2017, ص 20,21
34. لحمش المهدي, النظام الجمركي ومسار تطوره في الجزائر, الفترة 1962-2002, مذكرة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, سنة 2004.
35. المادة 116 من قانون 07/79 المتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم
36. المادة 02 من المقرر 20 مؤرخ في 3 فبراير 1999.
37. المادة 115 مكرر من قانون 07/79 المؤرخ في 21/07/1979 المتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم
38. المادة 129 من قانون الجمارك
39. المادة 165 من قانون الجمارك
40. المادة 166 من قانون الجمارك
41. المادة 167 من قانون 07/79 المتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم.
42. المادة 186 من قانون الجمارك.
43. المادة 187 من قانون الجمارك
44. المادة 193 من قانون الجمارك
45. المادة 2 من المقرر 20 مؤرخ في 3 فبراير 1999.
46. المادة 2 من المقرر رقم 15 المؤرخ في 3 فبراير 1999, المحدد لكيفيات تطبيق المادة 17 من قانون الجمارك.

47. المادة 5 من المقرر رقم 15 المؤرخ في 3 فبراير 1999 ،المحدد لكيفيات تطبيق المادة 17 من قانون الجمارك.
48. المادة 6 من المقرر 13 المؤرخ في 3 فبراير 1999 ،المحدد لكيفيات تطبيق المادتين 193 و195 من قانون الجمارك.
49. المادة 84 من قانون 07/79 المتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم.
50. المادة 89 من قانون 07/79 المتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم
51. مبروك المصري، مصادرة البضائع المهربة، دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والفقہ الإسلامي، رسالة دكتوراه في الشريعة الإسلامية، غير منشورة، كلية أصول الدين، جامعة الجزائر، سنة 1999-2000.
52. مبسوط عبد القادر، دور الجمارك في محاربة تهريب العملة الصعبة، شهادة ماستر تخصص إدارة واقتصاد مؤسسة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج شعيب، 2015-2016.
53. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية 2006.
54. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000
55. مرسوم رئاسي رقم 98-3 المؤرخ في 12 جانفي 1998، يتضمن التصديق على الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالقبول المؤقت المبرمة بإسطنبول بتاريخ 26 يونيو سنة 1990، الجريدة الرسمية رقم 02، الصادرة بتاريخ 14/01/1998.
56. المقرر رقم 19 المؤرخ في 3/02/1999 المتعلق بكيفية وشروط عملية الجمركة بواسطة SIGAD
57. مقنعي فتيحة، اتجاهات تطوير وتحديث إدارة الجمارك في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في التجارة الدولية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، 2008/2009

58. موقع وزارة التجارة وترقية الصادرات (commerce.gov.dz), منقول عن الصفحة

الرئيسية تحت عنوان منطقة التبادل العربي الحر.

59. وفق وثائق مقدمة من طرف مديرية الدراسات المكلفة بتنظيم المصالح وعصرنتها ,

المديرية العامة للجمارك

60. وفق وثائق مقدمة من طرف مديرية الدراسات المكلفة بتنظيم المصالح وعصرنتها

,المديرية العامة للجمارك

المراجع باللغة الأجنبية

61. "régime de l'entrepôt de douane": le régime douanier en application duquel les marchandises importées sont stockées sous contrôle de la douane dans un lieu désigné à cet effet (entrepôt de douane) sans paiement des droits et taxes à l'importation " . CONVENTION INTERNATIONALE POUR LA SIMPLIFICATION ET L'HARMONISATION DES REGIMES DOUANIERS. <http://www.wcoomd.org/fr> . Le 21/ 11/

62.Claud .J Berr et Henri TREMEAU ; le droit douanier.2 édition. PARIS ; LGDJ ; 1981

63.DAVID GORTON(30/11/2022 Investopedia ,retriever 8/12/2022.Edited

64.Département Fédéral Des Affaires Etrangères DFAE,RAPPORT ECONOMIQUE ALGERIE 2018 , SUISSE Date de la SUISSE Date de lanière mise à jour 31.07.2019

65.Ellsworth, The International Economics, 4ed, Macmillan, New York, 1969-

66.Idir Ksour . les règimes douanier edition G.A.L, Alger, 2007,